وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مطبوعة

محاضرات في النظريات الأمنية

مقرر دراسي لطلبة الماستر

تخصص : دراسات إقليمية

إعداد الدكتور سليم شيخاوي

بسم الله الرحمان الرحيم

الهدف من المقرر الدراسي

ان الهدف من مادة " النظريات الأمنية " الموجهة الى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص: دراسات إقليمية هو :

- شرح مفهوم الأمن وموقعه في نظريات العلاقات الدولية .
- شرح كيف ساهمت منظورات العلاقات الدولية في تطور مفهوم الأمن.
- عرض النظريات التقليدية والحديثة في العلاقات الدولية والتي تناولت مسألة الأمن.
- عرض المقاربات النظرية التقليدية والحديثة وتفسيراتها لمفهوم الأمن وكيفية تحقيقه على المستوى الدولاتي ومستوى النظام الدولي.
- نعني بالطروحات التقليدية تلك النظريات الكلاسيكية (الدراسات الأمنية الكلاسيكية) المسماة أيضا " التفسيرية – العقلانية " ونركز هنا على :
  * النظرية المثالية.
  * النظرية الواقعية / الواقعية الجديدة.
  * الليبرالية / الليبرالية الجديدة.
- نعني بالطروحات الحديثة تلك النظريات الحديثة (الدراسات الأمنية الحديثة) المسماة أيضا " النقدية – التكوينية" ونركز هنا على :
  * النظرية البنائية.
  * النظريات النقدية

محاور مقياس النظريات الأمنية

المحور الأول : ..... الأمن والأمن القومي : الدلالة والمفاهيم.

المحور الثاني : ..... موقع الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

المحور الثالث :..... مدخل للنظريات الأمنية.

المحور الرابع :..... النظريات الأمنية التقليدية.

المحور الخامس :..... النظريات الأمنية الحديثة .

المحور الأول

الأمن... الدلالة والمفاهيم

في البداية نشير الى أن " الأمن " مسألة هامة ورئيسية في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد السواء ، ولما كان الأمن نقيض الخوف كان لزاما العمل على إيجاده واتخاذ كافة السبل للمحافظة عليه لما لهذا الأمن من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب في جميع مجالات حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فانعدام الأمن يعني فناء الدولة أو الأمة وفناء مكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها واختفائها من الوجود بسبب ما يصيبها من فوضى تؤدي الى التفكك والانهيار ثم الفناء .

لذا احتل مفهوم الأمن الأولوية الأولى في سياسات الدول وتفكيرها واحتل موقع الصدارة في استراتيجياتها ، ومن أجل تحقيق ذلك اتبعت الدول وسائل متعددة للمحافظة على أمنها حسب وعلى مقدار نوع الأخطار التي تهدد مجتمعاتها (أخطار داخلية نابعة من الدولة ذاتها أو أخطار نابعة من إقليمها أو أخطار نابعة من البيئة الدولية) .

انطلاقا من هنا اختلف المهتمون بالأمن الوطني في تعريفهم لمصطلح " الأمن الوطني " واقتصر البعض على محاولة تحديد مفهوم له وليس تعريفا بينما حاول آخرون وضع تعريف جامع شامل .والمؤكد أن كل التعريفات والمفاهيم تأثرت بدرجة أو أخرى بشخصية قائلها من جهة تخصصه الوظيفي وانتمائه الوطني والفكري والمناسبة التي استدعته لتحديد التعريف أو المفهوم .

وتؤكد الاختلافات في التعريفات والمفاهيم أن الأمن الوطني متغير بتغير العصر والظروف المحيطة ووسائل تحقيق الأمن المشار اليه والمنظور الذي يتحدد من خلاله أبعاد التعريف والمفهوم . من جهة أخرى فان تعريفات الأمن الوطني قد تشمل على كل أبعاده أو تقتصر على بعض منها ، وأحيانا تكون قاصرة على بعد واحد فقط . سبب ذلك ومرجعه الى الأولويات والأهداف الأمنية التي يريد الباحثون وخبراء الأمن الوطني الوصول اليها من خلال تعريفهم للمفهوم .

1- : الدلالات

الدلالة اللغوية

إن الأمن لغة هو نقيض الخوف ويعني أيضا " السلامة " ومع تقدم الحضارة الانسانية أصبح أمن المجتمع والدولة هما أساس أمن المواطن ، لذا تقدم " الأمن الجماعي " أي أمن الوطن على " الأمن الذاتي " أي أمن الفرد . وبتعدد احتياجات المواطن ومطالبه وشعوره بالقهر عند الحرمان منها (أي الاحتياجات) ، ظهرت أهمية تأمين الدولة لتلك المطالب والاحتياجات لينعم المجتمع بالأمن في الوطن .

واذا فككنا المصطلحين " الأمن الوطني " نرى أن مصطلح " الأمن " يكمل مصطلح " الوطني " وهي صفة للأمن ، والوطن لغة هو " مكان الانسان ومقره " ويصبح البقاء في المكان هو استيطان له

واتخاذه موطنا . وبذلك يكون مفهوم الأمن لغويا يعني : " سلامة المكان ، أي أنه المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس في سلام من دون خوف ".

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق واجماع واضح حول المقصود بظاهرة الأمن الوطني لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن ، ولا من حيث مصادر التهديد ، ولا من حيث سبل وأدوات بل واستراتيجيات تحقيق الأمن الوطني . ومن ثم ظهرت عدة اتجاهات في هذا المجال (نستعرضها في المحور الثاني) .

ما يمكن قوله حول مفهوم الأمن الوطني أن أغلب الباحثين يتفقون على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل ، حيث ارتبطت الظاهرة كموضوع للمعرفة الانسانية بخصائص النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر ، بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين القومي والدولي .وان كان اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن الوطني قديما قدم تاريخ نشأة " الدولة القومية " في أوروبا في العصر الحديث (ق.16 و 17 – مع المنظومة المفاهيمية الوستفالية – معاهدة وستفاليا 1648م) على اعتبار أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي .

ان اهتمام الباحثين المختصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثا نسبيا ، حيث شكلت حقبة الحرب الباردة الاطار والمناخ الذي نضجت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية لمفهوم الأمن الوطني / القومي وظهرت معها صعوبة الاحاطة بكافة أبعاده ومستوياته نتيجة التعارض النظري بين مفاهيم الأمن الوطني / القومي وبالأساس التصارع بين المفاهيم العسكرية والمفاهيم الاجتماعية للأمن الوطني/ القومي .

التداخل بين مصطلحي الأمن القومي والأمن الوطني .

الآن يمكن التساؤل حول استعمال الأدبيات السياسية لمصطلح" أمن وطني " تارة و" أمن قومي " تارة أخرى وما هو التداخل الموجود بينهما وهل هناك اختلاف بين المصطلحين .

عندما نتصفح الأدبيات السياسية لمصطلح " الأمن الوطني أو القومي " نجد تفسيرات مختلفة ، هناك من يفرق بين مفهوم " الأمن القومي " ومفهوم " الأمن الوطني " وهناك من يستخدم الأمن القومي كمصطلح مرادف للأمن الوطني .

في الحالة الأولى : " الأمن الوطني " يقصد به أمن وسلامة البلد أو القطر أو الدولة بتسخير جميع الامكانات لحماية مصالح الدولة والحاكم والمحكوم ، بمعنى أن " الأمن الوطني " في مفهوم دولة ما يعني أمن دولتها فقط وكذا اجراءاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في حدود ما تسمح به قدراتها . أما " الأمن القومي " فيقصد به أمن وسلامة مجموعة من الناس تجمعهم قومية معينة (مثل الأمن القومي

العربي) أو أمن دولة تحتوي عدة قوميات . بمعنى أن الأمن القومي يفهم منه أمن عدة دول تشترك في صفة أو مصلحة وتشترك فيما يربطها من اتفاقيات ومعاهدات لوقاية أمنها ومصالحها المشتركة كحماية لها ضد تهديدات الغير (الأمن القومي الاوروبي) .

في الحالة الثانية : هناك أدبيات سياسية تستخدم " الأمن القومي " كمفهوم مرادف لـ " الأمن الوطني " ولا تفرق بين التسميتين .

وخلاصة القول حول التداخل بين المصطلحين يمكن ادراج الملاحظة التالية : أن الأدبيات السياسية العربية من وقت لآخر تستخدم وبنفس المعنى مصطلحي " الأمن القومي " و" الأمن الوطني " . ولتوضيح هذا التداخل يمكن القول : - عندما تكون " الأمة موحدة في دولة واحدة فان الأمن الوطني يتطابق مع الأمن القومي ولا يوجد اشكالية في استخدام التعبيرين ليوضحا نفس المعنى لآن موضوعهما واحد ، فالأمة لها نفس معنى الوطن ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني أو القومي الياباني أو الايراني أو الأمريكي وغيرها من الأمم . – ويختلف الأمر عندما تكون الأمة متكونة من عدة دول أو أوطان غير موحدة سياسيا ، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية ، فالأمن الوطني هنا لا يعني الأمن القومي فهو يندرج على أمن الدولة الواحدة أو القطر لواحد ، بينما الأمن القومي يندرج على أمن الآمة العربية بشكل عام بالإضافة الى ضرورة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة.

بمعنى : - عندما تكون " الأمة " متكونة من دولة واحدة (موحدة سياسيا) هنا لا يوجد أشكال في استعمال التعبيرين " الأمن القومي " أو "الأمن الوطني "ليوضحا نفس المعنى وموضوعهما واحد (تطابق) ، فالأمة لها نفس معنى الوطن . – عندما تكون " الأمة " متكونة من عدة دول أو أوطان غير موحدة سياسيا (كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية) هنا الأمن الوطني لا يعني الأمن القومي . الأمن الوطني هنا يعني أمن الدولة الواحدة أو القطر الواحد بينما الأمن القومي يعني أمن الأمة العربية بشكل عام أي أنه يساوي مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة العربية .

2- مفهوم الأمن والأمن الوطني

يمثل مصطلح الأمن القومي National Security صورة مفاهيمية وتطبيقية خاصة لمصطلح عام هو الأمن Security ، ولأن فهم ما هو خاص وتحديد مضمونه وادراك طبيعته وخصائصه ، يتطلب ويشترط فهم ما هو عام وادراك طبيعته وخصائصه سنبدأ بالقول بأن هذا المصطلح " الأمن " يعني السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر . وبحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى في كل ظرف وزمان ومكان فقد أصبح " الأمن " المطلب الأول لكل الكائنات .

ولأن المرادف الوحيد لغياب الأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقوماته وشروط استمراره للخطر فان كل الكائنات تسعى نحو الأمن ومن أجله . وتستخدم ما هو متاح لها من قدرات ووسائل لتتجنب التهديدات والمخاطر وتتصدى لها .

مفهوم "الأمن " وتطوره التاريخي

وعلى اعتبار أن الفرد هو الخلية الأولى في بناء الجماعة ، والعنصر الأساسي في تكوينها ، من الطبيعي أن يكون مطلبه الأول " الأمن " هو المطلب الأول أيضا لكل جماعة يكونها الأفراد وينتمون اليها ليكتسب الأمن في الحياة المجتمعية بعدين (فردي + اجتماعي) ويكون البعد الاجتماعي للأمن هو الأوسع والأشمل لأنه بالضرورة يتضمن البعد الفردي للأمن ويحتويه . لذا فان مطلب الأمن يستوعب كل أوجه الحياة الانسانية وأبعادها وتطوراتها على المستويين الفردي والمجتمعي سواء في مجتمعات العصور البدائية او مجتمعات عصور الحضارة والمدينة .

ومع ظهور الأنظمة السياسية وامتداد وظائفها ومسؤولياتها لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية ، اكتسب مفهوم الأمن وتطبيقاته الفردية والاجتماعية مضمونا سياسيا سمح لهذه الأنظمة تدريجيا على إضفاء قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها على ذلك المفهوم وتطبيقاته ، بما يساعد على بلورة المضمون السياسي للأمن وتعميقه وترسيخه ليصبح في النهاية واقعا لا يمكن إنكاره .

ففي أنظمة الحكم في مجتمعات العصور القديمة والوسيطة التي طغت فيها الخصائص الشخصية والفردية والمطلقة للحكام القادرين على حكم مجتمعاتهم وإدارة شؤونها وصنع سياساتها وفقا لإرادة شخصية الحاكم الفردية فقد اكتسبت المفاهيم والتطبيقات السياسية للأمن في هذه الأنظمة ، نفس الخصائص الشخصية والفردية والمطلقة للسلطة الحاكمة فيها .ليصبح تحديد مفهوم الأمن في هذه الأنظمة وتطبيقه حقا أساسيا من حقوق الحكام فيها وواحدا من أهم مواضيع سلطتهم لا يجرؤ أحد مناقشته .

على هذا الأساس اقترن "الأمن " في تلك العصور والمجتمعات بأمن الحكام ، فقد غلبت عليه مفاهيمهم الذاتية وتطبيقاتهم الشخصية لتصبح معتقداتهم واحتياجاتهم ومصالحهم وأهدافهم الموضوع الأول والوحيد للأمن ومحور مفاهيمه وسياسته وتطبيقاته. فلم تعد القضايا المتعلقة بأمن الاقليم والمجتمع والفرد تنظر إلا بمنظار الحاكم ، وطغى مفهوم " أمن الحاكم " حيث فرضت الخصائص الشخصية والفردية المطلقة لأنظمة الحكم التقليدية المجسدة في شخص الحاكم فرضت شروطها وتأثيرها على المضمون السياسي للأمن بوصفه المطلب الحيوي الأول والأهم اللازم لوجود هذه الانظمة واستمرارها .

وعلى هذا المنوال انشغل الانسان على الدوام بالأمن نظريا وعمليا وهو ما حدث وسيحدث في كل زمان ومكان .فقد عالجت الأفكار السياسية الأولى ، ضرورة الأمن للانسان والمجتمع من خلال معالجتها لأسباب قيام المجتمع السياسي وشروط استقراره لذا نجد :

- الصيني " سن تزو " ، كتب كتابه " فن الحرب" شارحا ضرورة الأمن وشروط تحقيقه مع تركيزه على الشروط الاستراتيجية والعسكرية .
- في الحضارة اليونانية ، التي اتخذت فيها الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا ، اشترط الفلاسفة اليونانيين لوجود مجتمع متحضر وآمن ارتباطه بالاطار السياسي الذي يجعل منه " دولة مدينة " ليكون الانسان المجتمعي المتحضر الآمن هو وحده انسان " الدولة المدينة " ومواطنها .
- فأفلاطون عندما حدد الصورة الفاضلة لدولة المدينة وانسانها (مواطنها) ربط أمنها بتقسيم العمل وفقا لقدرات الانسان ، حيث جعل المرتبة الثانية فيها القدرة على حماية الأمن والدفاع عن المدينة بعد أن جعل المرتبة الأولى القدرة على الوصول الى المعرفة وإقامة أفضل أنظمة الحكم . لكن تبين أن القدرة على ضمان الأمن في الواقع كانت متقدمة لديه (أفلاطون) على القدرة على الانتاج وتحصيل الرزق . ليعترف أفلاطون في أواخر حياته (تغيرت أفكاره) بصعوبة إقامة المدينة الفاضلة وأعلن بأن أحسن الأنظمة الواقعية هو النظام الناتج عن الجمع بين خصائص النظامين الملكي الفردي والديمقراطي الشعبي ، معتبرا أن هذا النظام المختلط أكثر الأنظمة استقرارا وأمنا واستمرارا .
- أما أرسطو فعالج مسألة " الأمن " من منظور مقارب لأستاذه أفلاطون حين ربط وجود الانسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي (الذي رأى أن مثاله الوحيد هو دولة المدينة) واعتبر أن أخطر ما تواجهه دولة المدينة هو التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها أو طبقاتها ، لأن هذا في رأيه هو السبب الأساسي للتوترات . لذلك ربط أمن هذه الدولة واستقرارها واستمرارها بتقليل التفاوت الطبقي فيها من خلال تقليص أعداد الطبقتين العليا الغنية والدنيا الفقيرة من جهة وزيادة أفراد الطبقة الوسطى من جهة ثانية ، لتكون هذه الأخيرة (الوسطى) بوسطيتها وتوازنها واستقرارها فكريا وسلوكيا أساس لنظام حكم وسطي متوازن مستقر آمن ، تختلط فيه الخصائص الايجابية للنظام الاوليغارشي (حكم الأغنياء) والديمقراطي (حكم الفقراء) .
- وفي الحضارة العربية الاسلامية ، ارتبط مفهوم الأمن ومتطلباه وتطبيقاته في البداية بالدفاع عن العقيدة الدينية وحمايتها من أعدائها ، إلا أن قيام الدولة العربية الاسلامية في المدينة وتوسعها استلزم تطور المفهوم الأمني الاسلامي وتطبيقاته

ليشمل مهمة نشر الاسلام ويكتسب طابعا عالميا يناسب الطابع الانساني العالمي للعقيدة الاسلامية من جهة والطبيعة الامبراطورية العالمية لدولة الخلافة الاسلامية من جهة ثانية .وينطبق ذلك أيضا على مفاهيم الأمن في العالم الاوروبي بعد اعتناق مجتمعاتها وأنظمتها الحاكمة للمسيحية ، ليصبح نشر هذه العقيدة والدفاع عنها ضد أعدائها ، أحد شروط الأمن ومتطلباته في العالم المسيحي الغربي بل كان المبرر الذي استندت إليه الحملات الصليبية وانطلقت منه .

- وتابع الفكر الانساني في العصور الحديثة اهتمامه بالأمن ومفهومه وتطبيقاته من زوايا أخرى كان أبرزها أفكار ميكيافيلي . أكدت أفكار ميكيافيلي على ضرورة إتباع الحاكم أو الأمير لكل السبل واستخدامه لكل الوسائل لضمان أمن نظامه ودولته . وبينت أفكار ميكيافيلي أن على الأمير أو الحاكم السعي لإنشاء جيشا وطنيا يكون مخلصا وصادقا في حمايته لمجتمعه ودولته ومستعدا للتضحية دفاعا عنها وضمانا لأمنها .
- أما توماس هوبز – وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي – قدم تصوره الذي ربط فيه بين مرحلة الطبيعة التي يعيش الناس فيها (حرب الكل ضد الكل) في ظل غياب السلطة الحاكمة ، والمرحلة المدينة التي يسعى الناس فيها لإنهاء هذه الحرب والعيش بأمان في ظل وجود سلطة حاكمة و التي رأى أن أولى مسؤوليات هذه السلطة الحاكمة هي منع عدوان الناس على بعضهم وإقامة العدل بينهم وضمان مصالحهم . هوبز أسس فكرته هذه على فرضيته القائلة بأن " الانسان ذئب لأخيه الانسان " وأن الناس إذا أرادوا العيش مع بعضهم بأمن وسلام ، لابد من ضبط النزعة العدوانية الشريرة لسلوكهم وشخصهم والتحكم فيها . وهو ما يقتضي إقامة هيئة حاكمة يتنازلون لها عن حقوقهم وواجباتهم من أجل ضمان الأمن وتحقيق العدالة .(كانت أفكار ميكيافيلي وهوبز الأساس التي قامت عليه أفكار المدرسة الواقعية) .

مفهوم "الأمن القومي " وتطوره التاريخي

كيف ظهر وتطور مفهوم الأمن الوطني / القومي (نستخدم مصطلحا وطني وقومي هنا بمعنى واحد ودلالة مشتركة وإن كان الثاني منها " القومي " هو المصطلح الأكثر شهرة واستخداما وتداولا.)

ظهر مصطلح " الأمن القومي " مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث خلال القرنين 16 و 17 وكان يفهم منه أنذاك الحرص على أمن الجماعة والمقاطعة (الوحدة السياسية الأساسية في أوروبا في ذلك العصر) .

وكان يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات السياسية الحديثة التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصرها وإثبات قوانينها وكان يتسع مفهومها أو يضيق بظهور حالات جديدة وكان الاكاديميين مختلفين فيما بينهم على كثير من أسس ومبادئ هذا المصطلح بل وحتى تعريف مفهومه .

سبق وأن ذكرنا أن الأمن اكتسب طابعا سياسيا بعد ظهور الأنظمة السياسية الحاكمة وتغير بتغير المجتمعات وأنظمة الحكم فيها . وقد أدت التغيرات الجذرية الكبرى التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث على المستويين الاجتماعي والفكري الى تغيرات في طبيعة المجتمع السياسي (الدولة) وأدى ذلك بدوره الى تغيرات أخرى لا حقة في مفاهيم الأمن وتطبيقاته بما يستجيب للأوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية الجديدة ويعبر عنها .

وكان أول مفاهيم الأمن التي عبرت عن هذه التغيرات المفهوم الذي تضمنته رسالة كتبها أحد النبلاء الفرنسيين أواخر عهد الملك لويس الرابع عشر (حكم فرنسا 54 عاما – 1661 / 1715 يعتقد أنه مصدر السلطات بسبب الملكية المطلقة فهو صاحب الكلمة الشهيرة " الدولة هي أنا " ، هو الذي بنى قصر فرساي الشهير في فرنسا) ، وقال فيها بأن الأمن هو : " منع الجار من أن يكون قويا جدا ، لا إتقاء لشره فحسب وانما صيانة للنفس من العبودية ، وصيانة للجيران الآخرين ، لأن تنامي دولة ما الى ما بعد حدود معينة ، يغير النظام العام لكل الأمم التي لها علاقة بها .إن تنامي دولة واحدة بشكل فائق ، قد يكون السبب في خراب جميع الدول الأخرى التي تجاورها " .

هنا إذا تتبعنا مراحل تطور الدولة القومية وعدنا الى ما قبل ظهورها ، نلاحظ أنه بتغير أنظمة الحكم في أوروبا من شكلها التقليدي الشخصي القديم الى شكلها الحديث المجرد والمؤسسي (الدولة) تغير ايضا المضمون السياسي الشخصي للأمن والمقترن بالحكام وسلطتهم وأنظمتهم ، ليحل محله مضمون جديد للأمن ذو طبيعة سياسية مؤسسية مجردة ، يقترن بالدولة وأركانها (الشعب – الاقليم – الهيئة الحاكمة – السيادة)

فنشوء الدولة الحديثة في أوروبا بخصائصها الوطنية والقومية كان لا بد أن ينتج عنه ويصاحبه تغير مقابل ، يكتسب معه مفهوم الأمن وشروطه وأهدافه ، بعدا وطنيا / قوميا سياسيا مؤسسيا ، يناسب المستجد من خصائص الدولة الأوروبية الحديثة ويستجيب لاحتياجاتها ومصالحها وأهدافها .

وجعل ذلك فكرة الأمن ، الذريعة الأولى التي تشبث بها كل أنظمة الحكم الجديدة (الدول) في أوروبا ، لتؤكد خلالها ضرورة وشرعية وجودها واستمرارها وتعلل انفرادها بحق الاستخدام الشرعي للقوة المادية لفرض إرادتها ومعاقبة معارضيها . ومن ثم وكما يقول برتراند بادي Bertrand Badie فقد أصبحت مسؤولية تحقيق الأمن وحمايته وضمان استمراره ن منذ نهاية القرون الوسطى ، علامة للهوية الخاصة للسلطة السياسية للدولة ... وقرينا لمصادرة هذه الأخيرة لحق الاستخدام الشرعي للعنف (القوة المادية) للقيام بتلك المسؤولية

وحسب" بادي" دائما فان الدولة بتحملها لمسؤولية الأمن التزمت بواجب باهظ الكلفة ، وهو أن توفر للمواطنين ليس فقط الأمن الجسدي التي يمكن أن يستفيد منه فعليا ، بل أيضا التزمت بدور الدولة – العناية ، وهو الدور الذي يجعل مهمتها أكثر تعقيدا .

واذا امتزجت في هذه الدولة وتفاعلت عناصر : " الجماعة القومية + الاقليم القومي + السلطة السياسية القومية " ==== فقد نتج عن امتزاجها وتفاعلها : " الدولة القومية " ==== وبامتزاج وتفاعل المتطلبات الأمنية لعناصر الدولة القومية : " أمن الجماعة القومية + أمن الاقليم القومي + أمن الهيئة الحاكمة القومية " ==== فقد نتج عن امتزاج تلك العناصر والمتطلبات وتفاعلها : " أمن الدولة القومية " .

لذلك كانت ممارسات تطبيقات الأمن القومي سابقة على صياغته الاصطلاحية ، فلم تظهر هذه الصياغة الاصطلاحية في الغرب (مفهوم الأمن القومي واستخدامه أكاديميا) إلا في أربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي "والتر ليبمان" Walter Lippman حسب بعض الباحثين . بينما يذهب البعض الآخر الى ربط ظهور تلك الصياغة الاصطلاحية للأمن القومي بإصدار الادارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل " مجلس الأمن القومي الأمريكي " ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته وصياغته المفاهيمية ، انعكاسا للخبرة التاريخية الغربية في عصر الدولة القومية .

وتؤكد مجمل الآراء أن استخدام الصيغة المفاهيمية لمصطلح الأمن القومي ، كان بشكل رسمي في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 م عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة رسمية سميت " مجلس الأمن القومي الأمريكي " National Security Council والذي أنيط به بحث كل الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهديد أمنها وإعداد السياسات والاستراتيجيات لحماية ترابها ومصالحها من التهديدات الخارجية .=== ومن هنا شاع استخدام مصطلح " الأمن القومي " في العالم الغربي وأصبحت تستعمل مصطلحا واحدا .

من هذا المنطلق جاء استخدام مفهوم الأمن القومي مع ظهور وتطور الدولة القومية في العصر الحديث في أوروبا . فمثلما امتزجت وتفاعلت في الدولة القومية في الغرب عناصر " الشعب / الأمة ، الاقليم ، الهيئة الحاكمة ... الخ ، فقد امتزجت فيها وتفاعلت أيضا والى حد التطابق والتماثل ، مفاهيم الأمة والشعب والاقليم والوطن والنظام السياسي وسلطة الأمة / الشعب ، لذلك أصبحت الدولة القومية الأوروبية دولة شعبية أو وطنية بنفس المعنى وفي نفس الوقت . مما يعني أن أمن هذه الدولة القومية هو أمن " شعبي أو وطني أو قومي " لا فرق في ذلك و لا اختلاف . فتوفر الأمن في دول أوروبا القومية شرط التوافق بين المفهوم النظري والتطبيق العملي ، اللذين أصبحت أوروبا تستخدم مصطلحا واحدا للإشارة اليهما والدلالة عليهما هو مصطلح " الأمن القومي " / Sécurité Nationale National Security

وترتب على ذلك نتيجتان :

الأولى : ارتباط مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته بالوجود المجتمعي السياسي بكل عناصره وجوانبه ، ليصبح الأمن قضية مجتمعية شاملة ، لكنها مأخوذة من منظور التنظيم السياسي للمجتمع (الدولة) وفي اطاره . بمعنى أن مفاهيم الأمن وتطبيقاته لم تعد مجرد أنشطة فردية أو مجتمعية بل اكتسبت بعدا مركبا مجتمعيا وسياسيا في آن واحد ، جعل منها مبادئ ووسائل سياسية تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وفقا لخطط سياسية من خلال مسؤولية ووظائف المؤسسات السياسية .

الثانية : تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن وتنوع تطبيقاته العملية من دون أن يمنع ذلك على حد قول صموئيل هانتغتون Samuel Huntington من بقاء الأمن على كل حال " مرادفا لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها وحماية قيمها ومصالحها وتحقيق أهدافها " .

ويأتي في السياق نفسه رأي ريتشارد سموك Richard Smoke القائل إن " الأمن هو محور اهتمام الجماعات السياسية منذ نشأتها ن بدلالة سعيها الحثيث والدائم لحماية وجودها وضمان أمنها في مواجهة شتى التهديدات . فمهما بلغت قوة الدولة ، فان حماية وجودها وضمان استقرارها واستمرارها يمثلان أول احتياجاتها وأهدافها ، ويتقدمان لديها على كل اعتبار . لذلك فهو يقول(سموك) : " إن سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أية وظيفة أخرى للدولة بديهية لا تحتاج للمناقشة " .

وفي الأخير فان الدور الأساسي للدولة القومية، في نشأة تطبيقات الأمن القومي أولا ومفاهيمه ثانيا، ثم توسعه وتطويره ، جعل من هذه الدولة لوقت طويل ، العامل الوحيد المؤثر في قضايا الأمن وشؤونه . واذا كانت هناك عوامل أخرى قد شاركت الدولة في ذلك فقد جاءت تلك المشاركة في مرحلة لاحقة وبطريقة ارتبطت فيها تأثيرات هذه العوامل بالدولة سلبا وايجابا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، ونشأت عن سياستها الداخلية والخارجية ، ومن هذه العوامل :

- فكرة المصالح والأهداف القومية الشاملة .
- القواعد المنظمة للعلاقات الدولية .
- السياسات الاستعمارية الأوروبية .
- تغير النظام الاقتصادي الدولي .
- تغير المفاهيم والتطبيقات الاستراتيجية .
- العولمة .

جملة هذه العوامل والتحولات والتأثيرات ساهمت في جانب منها في التأسيس لمفهوم الأمن القومي وتعيين حدوده وتوضيح أركانه ، وساهمت في جانب آخر منها في توسيع نطاق هذا المفهوم وتنويع

أبعاده وشروطه مثلما ساهمت في جانب ثالث في التهديد لتغيره مع تغير النظام الدولي واستجابة لمتطلبات العولمة ومقتضياتها .

3- مفهوم الأمن في الفكر السياسي الغربي و العربي

ذكرنا سابقا أن الأمن القومي يعتبر من القضايا الهامة التي تتصدر أولويات الأمم والدول وان اختلفت هذه الأمم والدول في قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها ، حيث يقاس نجاح أي أمة أو دولة بقدر ما توفره لشعبها من أمن .

ولقد برز تعبير " الأمن القومي " على الصعيد السياسي واضحا في العصر الحديث وشاع استخدامه – كما قلنا – بعد الحرب العالمية الثانية وارتبط بالأحداث العسكرية على وجه الخصوص وبالتوازنات الاستراتيجية وصراع القوى.

ويرجع " أموس جوردن " Amos Jordan و "وليم تيلور " W. Taylor ظهور " الأمن القومي " كمصطلح علمي الى حقبة الحرب العالمية الثانية أما "جوزيف ناي" Joseph Nye و "روبرت كيوهان" Robert Keohane فيعتقدان بأن " الأمن القومي" كمفهوم علمي ناتج عن الحرب الباردة إلا أن جذور هذا المصطلح تعود – كما سبق وان ذكرنا – الى القرن السابع عشر تحديدا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 م التي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة – الأمة .

وشكلت حقبة الحرب الباردة اذن الاطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن القومي وصولا الى استخدام تعبير " استراتيجية الأمن القومي" منذ تسعينيات القرن الماضي، أما التأخر في ايجاد تعريف أكاديمي متفق عليه لمفهوم الأمن القومي من خلال البحوث العلمية فيرجع الى الاختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم التي شملت اختلافا في تحديد :

- هوية التهديدات الموجهة الى الأمن القومي
- وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن القومي بأدواته واستراتيجياته التي هي أيضا محل خلاف .

وعلى الرغم من ذلك فهناك ثلاثة اتجاهات واضحة لتعريف الأمن القومي كل اتجاه منها له منظاره الخاص في تحديد المفهوم :

- يركز الاتجاه الأول على الأمن القومي كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية
- ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي لحيويته في اطاره الاقتصادي والاستراتيجي .
- أما الثالث وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة ، فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن القومي

ويمكن اجمال هذه الاتجاهات في مدرستين أساسيتين :

- المدرسة الاستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي .
- والمدرسة المعاصرة أو التنموية التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وانما أيضا على التهديد الداخلي الذي يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية .

وفي ضوء الاتفاق العام على جوهر المبادئ النظرية للأمن والاختلاف العام أيضا على تطبيقاته ، انتجت الدوائر الأكاديمية والتنفيذية (في كل دول العالم) مجموعة من الصياغات المفاهيمية للأمن القومي (حيث يتفق فيها جوهر مبادئ الأمن وثوابته النظرية العامة ، وتختلف صياغتها المفاهيمية وشروطها ومتطلباتها العلمية) ، ويمكن رؤية ذلك بوضوح والوقوف عند معاني الأمن القومي عند مراجعة بعض تلك المفاهيم كما صاغها عدد من الباحثين الغربيين أو الباحثين العرب .ونبدأ بالفكر الغربي .

مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي الغربي

للوقوف عند معاني "الأمن القومي" نستعرض بالتحليل مختلف تعريفات رواد الدراسات الأمنية في الفكر الغربي ودوائر المعارف:

- تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية: "الأمن القومي يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي.
- تعريف دائرة المعارف البريطانية: "الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر السيطرة والقهر على يد قوة أجنبية".
- تعريف والتر ليبمان Walter Lippmann: يعد ليبمان من الأوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح الأمن القومي (1943) حيث اعتبر "إن الدولة تكون آمنة، عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية وبمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وان أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه".
- تعريف أرنولد وولفرز Arnold Wolfers: "الأمن القومي يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه. "ويقول وولفرز: "الأمن، موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".

لكن ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها يتساءل بعض المحللين : بقاء الدولة؛ الاستقلال الوطني؛ الوحدة الترابية؛ الرفاه الاقتصادي؛ الهوية الثقافية؛ الحريات الأساسية؟ وما هو موضوع الأمن (وحدته المرجعية): الدولة؛ الإنسانية؛ الفرد؟

- تعريف فريديريك هارتمان Fredrich Hartman: "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة ".

- تعريف هنري كيسنجر Henry Kissinger: من وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، فان "الأمن القومي يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء". ويشير هذا التعريف مباشرة إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات. ويفسر البعض هذا التعريف بأنه مختصر " الغاية تبرر الوسيلة".

- تعريف تريجر وكروننبرغ Frank N.Trager & Kronenberg: "الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية وطنية ودولية ملائمة لحماية أو توسع القيم الوطنية الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين". ويرى هذا التعريف تفضيل الجانب العسكري على غيره، وهو ما يعنيه بالقيم الوطنية الحيوية التي يجب الدفاع عنها.

- تعريف بركويتز ويرك B.wirck: " الأمن الوطني يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي ".ويعني هذا التعريف استخدام القوة للدفاع عن أمن الدولة التي يجب أن تكون أكثر قوة من جيرانها وخصومها أو منافسيها الخارجيين."

- تعريف بينيلوب هارتياند تونبرغ Penelope Hartiand-Thunberg: "الأمن القومي هو قدرة الأمة على تتبع مصالحها الوطنية بنجاح كما تتصورها في أي مكان من العالم".

- تعريف جياكومو لوسياني Giacomo Luciani: " الأمن القومي هو القدرة على مقاومة أي اعتداء خارجي". وهو تعريف يرتبط أساسا بالقوة العسكرية لمنع تهديدات الخصوم والأعداء وعلى أمن الدولة.

- تعريف البروفسور مانتج: "الأمن هو غياب الخوف والقلق عن الدولة" ومن هنا يؤكد على أهمية السياسة الخارجية في تحقيق ذلك، فالأمن القومي لديه يعني التحرر من عدم الأمن، فالأمن طبقا لهذا المفهوم يعني غياب الخوف والقلق عند قيام الدولة لتحقيق أهدافها القومية .

- تعريف لورانس كرانز وجوزيف ناي Lawrance Kranse & J.Nye: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ".يعود هذا التعريف إلى مفهوم القوة

والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية في مفهومها المادي المحسوس وهو الجانب الاقتصادي مشيرا إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن القومي.

- تعريف روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara: "الأمن عبارة عن التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة ". وقد عبر "ماكنمارا" بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن القومي، بكلمة واحدة شاملة هي" التنمية " ليقول: "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وان كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وان كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وان كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية و من دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة".

- تعريف باري بوزان Barry Buzan: "إن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد. أما في المستوى الدولي فانه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها الوظيفي ". وبهذا التعريف سعى باري بوزان إلى بناء مفهوم موسع للأمن القومي خارج نطاقه الضيق مع إيجاد رؤى تتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي.

إن التعريفات السابقة تنظر جميعها إلى مصطلح الأمن القومي من زاوية واحدة أو عدة زوايا ضيقة. فالتعريفات العشرة الأولى تصب كلها في وعاء المدرسة الواقعية في تفسير الأمن في العلاقات الدولية وتركز على الأمن القومي كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية التي تبحث باستمرار عن القوة استنادا إلى المصلحة الوطنية.

أما التعريفات الأخرى فتندرج ضمن النظرة الشمولية للأمن القومي بأبعاده التكاملية، التنموية، الاقتصادية ، الاستراتيجية والمجتمعية. وكل هذه الاتجاهات سنتناولها بالتفصيل لاحقا.

تعريف الأمن القومي في الفكر السياسي العربي:

- تعريف موسوعة السياسة: "إن أبسط تعريف للأمن القومي أو الوطني هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".

- تعريف مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية: "الأمن القومي عملية محلية مركبة، تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة المستويات وفي

شتى المجالات من الأخطار الداخلية والخارجية. وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة والسياسات الموضوعية، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية".

- تعريف عبد المنعم المشاط: "الأمن القومي هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف".

- تعريف مدحت أيوب: "الأمن القومي هو قدرة المجتمع وإطاره النظامي – الدولة – على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".

- تعريف أمين هويدي: "الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية".

- تعريف أمين الساعاتي: "الأمن القومي هو قدرة الأمة (شعوبا وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة، تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المؤثرة".

- تعريف حامد ربيع: "مفهوم الأمن القومي في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي، بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي ... وهو يمثل البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدولة".

- تعريف علي الدين هلال: "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة، أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية والمتمثلة في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة".

- تعريف أحمد فؤاد سلامة: "الأمن الوطني يعني حماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء، مستندة في ذلك غلى أسس اقتصادية وحد أدنى من التأليف الانثروبولوجي، وخلفية حضارية قائمة على بناء هرمي للقيم، تبرز القيمة العليا السياسية التي تستتر خلفها المصلحة الوطنية لدولة، كهدف أعلى لعمل من خلال الإطار النفسي الذي يميز الجماعة، والإطار الاستراتيجي الدولي الذي يميز الصراع الدولي الحاضر".
- تعريف الفريق الأول الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز: "الأمن على مستوى الفرد يعني أن يكون الإنسان آمنا على نفسه، وعلى أسرته، عنده قوت يومه، والظروف حوله تحقق له إشباعا لحاجاته الأساسية والتكميلية. أما الأمن على مستوى الدولة فهو إحساس مجموع الأفراد (أي المجتمع) بالآمان، إضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعقائدي، والحدود الآمنة والحياة المستقرة المزدهرة".
- تعريف اللواء محمد جمال الدين مظلوم: "الأمن القومي هو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخليا وحماية المصالح خارجيا، مع استمرار التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.
- تعريف اللواء الركن السيد علي شفيق مهنا: "مفهوم الأمن القومي يتحدد في تنمية العنصر البشري للمجتمع، بما يمكنه من الاستقرار والإنتاج، بما يدعم الجانب الاقتصادي، ويعود على الجانب الاجتماعي بالنفع. ويؤدي إلى إمكان التوسع في التنمية في كافة المجالات، مستندا على قاعدة قوية صلبة، قادرة على التصدي لأي تهديد خارجي أو داخلي، والتفاعل مع مجالات أخرى لتكوين أمن قومي إقليمي أكثر فعالية وقوة في مواجهة الأخطار المستقبلية".

من التعريفات السابقة لمفهوم الأمن القومي يمكن ملاحظة ما يلي:

1. يشمل الأمن القومي أبعادا متعددة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وهي الأبعاد الرئيسية للأمن القومي.
2. يرتكز الأمن القومي على قوى أساسية لحمايته أولها القوة العسكرية، إلا أنها يمكن أن تكون اقتصادية أو سياسية.
3. أن القيم الأساسية الداخلية للمجتمع بجميع أبعادها (الوحدة الترابية الاستقلال الهوية الرفاهية الحريات ... الخ) هي الأولى بالحماية.
4. إن مفهوم الأمن القومي يتغير زمانا ومكانا نتيجة لتغير المصالح وتغير الأولويات .

5. هنـاك تمييـز بـين الأمـن القـومي كغايـة وهـدف تسـعى إلى تحقيقـه الـدول، والأمـن القـومي كوسائل تتخذ في سبيل تحقيقه وحمايته .

6. إن حماية الأمن القومي ينبني على أساس تخطيط وأهداف وسبل تنفيذها.

7. إن الـدول التي تتـوفر على عناصـر القـوة يمكـن أن تكـون عدوانيـة لتغييـر سـلوك الـدول الأخـرى بمـا يتفـق مـع مصـالحها الوطنيـة. بينمـا تتجـه الـدول الأقـل قـوة إلى إعـلان حقهـا في البقـاء في خضم الصراع الدولي.

8. إن الأمــن القــومي ارتــبط بالتهديــدات والأطمــاع الخارجيــة التـي تخــوض الــدول صــراعا ضدها.

9. أن الأمــن القــومي هــو أحــد العناصــر الرئيســية التـي تــدخل ضــمن قضــايا التنميــة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وأن عنصـر التنميـة يعكـس ديناميكيـة مفهـوم الأمـن القـومي وشـموليته لمختلف الأبعاد.

10. أن الأمــن القــومي هــو محــورا للسياســة الخارجيــة لأي دولــة أو مجموعــة مــن الــدول فالسياسـة الخارجيـة باعتبارهـا السـلوك الخـارجي للـدول فـان الأمـن القـومي يشـكل أحـد مرتكزاتهـا الرئيسية.

وقـد نظـر بعـض الدارسـين إلى الأمـن القـومي على أنـه هـو الآخـر، شـأنه شـأن مفهـوم الأمـن ذاتـه، ذو مسـتويات متعـددة ومتداخلـة، حيـث قـد يعني بـه الأمـن الفـردي والـذي تعني بـه الدولـة القوميـة، الأمـن الـوطني أي أمـن الدولـة الوطنيـة، الأمـن القـومي الإقليمي الـذي يشـمل النظـام الإقليمي بأكمله كما في حالة النظام العربي أو الأمن الجماعي الذي تعني به المنظمات الدولية.

مراجع المحور لأول

- عبد الله محمد مسعود ، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي ،ط1، بن غازي : دار الكتب العربية، 2006.
- علي عباس مراد ، الأمن والأمن القومي : مقاربات نظرية ، ط1،(الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية) ، 2017.
- سلمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر – المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008 .
- عقة نسيمة، تطور مفهوم الأمن: من الأمن الوطني إلى الأمن العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010/2009.
- عطا صالح زهرة، الأمن القومي العربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1999 .
- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،1970.
- موسوعة مقاتل من الصحراء، "نظريات الأمن القومي ومستوياته"، على الموقع الالكتروني : http://www.moqatel.com
- محمد قدري سعيد، مفهوم الأمن، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2000
- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربي، الطبعة الأولى، 1989.

- موسوعة السياسة، أسسها عبد الوهاب الكيالي، 7 ج، ط 2 .ج1(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر-أيلول 2001، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2003.
- أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي، بيروت : دار الوحدة، 1980 .
- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة : دار الموقف العربي، 1984.
- علي الدين هلال، " الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول "، مجلة شؤون عربية، عدد 25، جانفي 1984.
- كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999 .
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ،ط4 ، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت : دار أمواج، 2003.

- Thierry balzacq , " Qu'est-ce que la sécurité nationale?" la revue internationale et stratégique, N° 52, hiver 2003-2004 , Paris (Iris).
- Jean Barrea , Théories des relations internationales, ciaco editeur , sans année.
- Daniel Colard , les relations internationales , Paris : ed.Masson , 2éme ed. 1981
- Alex Macleod , les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique. Cultures et conflicts. N° 54 (été 2004).
- Bill Mc Sweeney , Security , identity and interests , a sociology of international relations , cambridge university press, 1999.
- Georges Ténékidés , L'élaboration de la politique étrangère des états et leur sécurité . les cours de droit, Fascicule 2 , Paris , 1972, p.242.
- Charles-Philippe David , Jean-Jacques Roche , Théories de la Sécurité , Paris :Editions Montchrestien , 2002.

المحور الثاني

موقع الأمن في نظريات العلاقات الدولية

المحـــور الثاني: موقع الأمن في نظريات العلاقات الدولية

سـبق وان أشـرنا إلـى أن هنـاك اختلافـات فـي تعريـف الأمـن والأمـن القـومي وأنـه لا يوجـد إجمـاع واضـح حـول المقصـود بظـاهرة الأمـن لا مـن حيـث التعريـف، ولا مـن حيـث المسـتهدفين بـالأمن، ولا مـن حيـث مصـادر التهديـد، ولا مـن حيـث سـبل وأدوات واسـتراتيجيات تحقيـق الأمـن والأمـن القـومي .ويعـزى ذلـك إلـى التعـارض النظـري والتصـارع بـين مفـاهيم الأمـن ممـا أدى إلـى صعوبة صياغة مقاربات موحدة لتفسير ظاهرة الأمن.

فمفهـوم الأمـن القـومي يختلـف إذن في تعريفـه تبعـا للنظريـة التي يـتم مـن خلالهـا النظـر إلى ذلـك المفهـوم. فهنـاك مـن يميـز بـين الأمـن القـومي كغايـة وهـدف تسـعى إلى تحقيقـه الـدول وبـين الأمن القومي كوسائل تتخذ في سبيل تحقيق وحماية هذا الأمن.

ومـن هنـا ظهـرت عـدة اتجاهـات في هـذا المجـال، حيـث شـهد القـرن العشـرون بـروز مجموعـة مـن النظريـات التي طرحـت كـل منهـا رؤيتهـا لمفهـوم الأمـن القـومي وسـبل تحقيقـه، ومـن أبـرز تلـك النظريـات: النظريـة الواقعيـة والنظريـة الواقعيـة الجديـدة، والنظريـة الليبراليـة والنظريـة الليبراليـة الجديـدة. إلا أن التعريفـات التـي تسـتخدم فـي الأدبيـات المختلفـة حـول الأمـن القـومي تنحصـر أساسـا في اتجـاهين همـا: الاتجـاه الاسـتراتيجي والاتجـاه الاقتصـادي. الاتجـاه الأول يركـز على النـواحي العسـكرية البحتـة ويـرى في الأمـن القـومي قـدرة الدولـة على حمايـة قيمهـا الداخليـة مـن التهديـدات الخارجيـة. أمـا الاتجـاه الثـاني، فيعـالج البعـد الأمني مـن منظـورين أحـدهما المحافظـة علـى تـدفق المـوارد الاقتصـادية الحيويـة التـي تعتمـد عليهـا الدولـة، والاعتمـاد علـى

المظـاهر غيـر العسـكرية لوظـائف الدولـة القوميـة؛ والثـاني هـو اعتبـار التنميـة الاقتصـادية بمثابة جوهر العملية الأمنية.

وهناك بعض الأدبيات حصرت هذه الاتجاهات في ثلاث مدارس أساسية:

- الاتجـاه الـواقعي أو مـا يطلـق عليـه المدرسـة القيميـة الاسـتراتيجية التي تنظـر إلى الأمـن القـومي بوصـفه قيمـة اسـتراتيجية مجـردة مرتبطـة بقضـايا الاسـتقلال وسـيادة الدولـة، ومصـالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية.

- الاتجـاه الاقتصـادي الاسـتراتيجي الـذي يهـتم أنصـاره بالجانـب التنمـوي لحيويتـه في إطـاره الاقتصـادي والاسـتراتيجي، ويركـز على ثلاثـة عناصـر أساسـية تتعلـق بتـأمين المـوارد الاقتصـادية الحيوية، والوظيفة الاقتصادية للحرب، ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن.

- الاتجـاه التكـاملي أو المدرسـة المجتمعيـة الشـاملة الـذي يركـز أنصـاره على الأبعـاد المتكاملـة والشـاملة للأمـن القـومي (النظـرة الشـمولية) في جوانبـه المتعـددة سياسـيا وعسـكريا واقتصـاديا واجتماعيا.

فيما درجت دراسات أخرى على تصنيف هذه الاتجاهات في أربعة اتجاهات:

1. الاتجاه الواقعي.
2. الاتجاه الاقتصادي الاستراتيجي.
3. الاتجاه الليبرالي.
4. الاتجاه التكاملي.

ورغـم وجـود تباينـات بـين تلـك النظريـات والاتجاهـات مـن حيـث رؤيـة أنصـار كـل منهـا لمفهـوم الأمن القومي ووسائل تحقيقه إلا انها تشترك في ميزتين:

- الميـزة الأولى: أن نطاقهـا التحليلـي ينـدرج ضـمن تيـارين فكـريين في تفسـير العلاقـات الأمنيـة الدولية : الفكر الواقعي والفكر الليبرالي .
- الميـزة الثانيـة: انهـا ظهـرت في سـياق المنظومـة المفاهيميـة الوسـتفالية (معاهـدة أو صـلح وسـتفاليا 1648م) التـي تنظـر للدولـة على أنهـا وحـدة التحليـل الأساسـية في العلاقـات الدوليـة ومحـور أي سياسـة أمنيـة وأن الأولويـة توجـه لتحقيـق أمـن الدولـة في مواجهـة أي تهديد.

وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل لمختلف هذه الاتجاهات.

- **<u>الاتجـاه الـو قعي</u>**: أو النظريـة الواقعيـة، أو مـا يطلـق عليهـا أيضـا بالمدرسـة القيميـة الاسـتراتيجية والتـي تنظـر إلـى الأمـن كقيمـة إسـتراتيجية مجـردة مرتبطـة بقضـايا الاسـتقلال والسـيادة الوطنيـة ومصـلحة الدولـة وكيانهـا وقيمهـا الوطنيـة .ويسـتند هـذا الاتجـاه على خلفيـة تاريخيـة فكريـة واضحة مبنيـة على طروحـات وأسـس الفكـر الـواقعي والتي تتلخص فيما يلي:

- النظـام الـدولي يتصـف بالفوضـى لغيـاب سـلطة مركزيـة مشـتركة (حكومـة عالميـة) يمكـن لها حل النزاع بين الدول.
- الدولـة هي الفاعـل الوحيـد في العلاقـات الدوليـة، وتتحـرك في مجـالات علاقـات الأمـن على أساس من العقلانية والرشد.
- المصـلحة الوطنيـة فـوق كـل المصـالح، وأمـن الـدول هـو جـوهر المصـلحة الوطنيـة، والسـعي لاسـتحواذ القـوة واسـتخدامها يمثـل جـوهر السياسـة الأمنيـة للـدول والقـوة العسـكرية تحديـداً تمثل محور القوة وأداتها الرئيسية.
- بنيـة النظـام الـدولي هي التي تحـدد سـلوكيات الـدول، وإذا مـا اختـل تـوازن القـوى على نحـو يهـدد النظـام القـائم، فـان الحـرب هـي أداة تصـحيح الاخـتلال في تـوازن القـوى، حيـث تـؤدي إلى إحـداث تغييـر مـن داخـل النظـام لا ينصـرف إلى جـوهره ولا إلى طبيعتـه الفوضـوية أو طبيعـة علاقاته وقواعده عن طريق تغيير الدولة أو الدول المهيمنة في النظام.
- لا توجـد ثقـة بـين الـدول، والـدول تعمـل على تطـوير قـدراتها العسـكرية للحفـاظ على القـوة أو لزيـادة القـوة أو لإظهـار القـوة، وعليـه فـالحرب لا يمكـن تفاديهـا وهـي ضـرورية، كمـا أن للسـلام وفق هذه المدرسة محتوى سلبي، إذ لا يتعدى كونه " غيابا للحرب".

إن المفهـوم المحـوري للأمـن لـدى أنصـار المدرسـة الواقعيـة ينحصـر في أمـن الدولـة القوميـة (الأمـن القـومي) ، انطلاقـا مـن كـون الدولـة هي الفاعـل الرئيسـي في العلاقـات الدوليـة. فالدولـة إذن هـي محـور الأمـن القـومي، فهـي الخطـر الـذي يُهـدد، وهـي الهـدف الـذي تسـعى لحمايتـه والتهديـد يكـون خارجيـا ودائمـا عسـكريا. ومـن هنـا ارتـبط مفهـوم الأمـن القـومي عنـد أصحاب هـذا الاتجـاه بكيفيـة اسـتعمال الدولـة لقوتهـا العسـكرية لمواجهـة الأخطـار التـي تتهـدد وحـدتها الترابيـة واسـتقلالها واسـتقرارها السياسـي وقيمهـا الوطنيـة. وقـد اعتمـد "أرنولـد وولفـرز Arnold wolfers" هـذا الاتجـاه حـين ربـط مفهـوم الأمـن بقـيم المجتمـع حيـث يـرى أن: "الأمـن مـن وجهـة النظـر

الموضوعية يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما الأمن من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

ووفقا لأنصار الواقعية، فان أفضل وسيلة لكي تنجح الدولة في تحقيق أمنها القومي وتكاملها الإقليمي واستقرار نظامها السياسي هي بناء وتطوير قاعدة عسكرية قوية وتحقيق السيادة العسكرية أو على الأقل توازن القوى العسكري وهذا ما بلورته بوضوح فترة الحرب الباردة .

ومن هذا المنطلق يركز أنصار النظرية الواقعية على أهمية البعد العسكري دون غيره كأداة لتحقيق الأمن القومي، ودون الأداة العسكرية لا يمكن أن يتحقق أمن الدولة. وهكذا يعتقد منظرو المدرسة الواقعية ان القضايا الأمنية والاستراتيجيات العسكرية هي قضايا السياسة العليا (High Politics)، وما عداه من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا (Low Politics).

هذه الرؤية التي رادفت مفهوم الأمن القومي بالأمن الاستراتيجي العسكري (الاستقلال السيادة الوطنية حماية حدود الدولة ضد الاعتداءات الخارجية) وأقامت علاقة ترابطية بين الأمن والقدرة العسكرية، هذه النظرة سادت في ظل منظومة فكرية متكاملة شكلت ما يعرف "بمدرسة القوة" في العلاقات الدولية. هذه المدرسة ركزت على توازن القوى والقطبية الثنائية واعتبرت المصلحة القومية مرادفة للقوة، والسياسة الدولية صراعا من القوة، وشددت على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة، ورأت أن الأمن الحقيقي يكون في ظل علاقات الصراع والحرب. كما دعت إلى عدم الركون إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية لإحلال الأمن والسلم. ومن أبرز دعاة ومنظري هذه المدرسة: "ادوارد هاليت كار" Edouard.H.Carr" و" هانس مورغانثو" Hans Morganthau" اللذان أسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية الحديثة التي سيطرت على فكر الأمن ومفاهيمه خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى أواسط الثمانينيات أي مرحلة الحرب الباردة .

ومن منظري المدرسة الواقعية أيضا "والتر ليبمان "(walter Lippman)،" أرنولد ولفرز" (Arnold Wolfers)؛" فريديريك هارتمان" (F. Hartman)؛ مارك ليفي (Marc Levy)؛ فرانك تراجر (Franck Trager)؛ و"ريتشارد أولمان" (Richard Ulman)، وغيرهم من الذين ركزوا على المفهوم العسكري الضيق للأمن القومي.

أما أنصار المدرسة الواقعية الجديدة (Neo-Realism) وعلى رأسهم "كنيث والتز" (Keneth Waltz)، فلا يختلف مفهومهم للأمن بوجه عام عن مفهوم الواقعيين. اذ ينصرف مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد الى أمن الدولة القومية انطلاقا من أن الدول وخاصة القوى الكبرى هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وهدفها الأساسي هو السعي لتحقيق أمنها القومي وكذلك السعي لتعظيم مكاسبها وتحقيق مصالحها الخاصة.

كما ترى الواقعية الجديدة أن هيكل النظام الدولي هو الذي يحدد خيارات السياسة الخارجية وليس الصراع من أجل الحصول على القوة من قبل الدول المختلفة كما ترى الواقعية وأن الفوضى هي سمة النظام الدولي ولكن الفوضى لا تعني لدى الواقعيين الجدد الهمجية بل تعني غياب سلطة مركزية قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول، وأن المقدرات هي التي تحدد الوضع النسبي للدول في إطار النظام الدولي، وتوزيع المقدرات هو الذي يحدد هيكل النظام.

وعليه يعتقد أنصار الواقعية الجديدة أن غياب الأمن يرتبط بالتغير في توزيع المقدرات بين الدول بما يؤثر على هيكل النظام الدولي على عكس أنصار الواقعية الذين يرون أن الأمن ينبع بالأساس من الصراع بين الدول من أجل الحصول على القوة.

وبوجه عام يتفق الواقعيون والواقعيون الجدد حول مجموعة من المفاهيم الحاكمة للدول في سعيها لتحقيق الأمن، إذ يرى كينث والتز Keneth Waltz أن الدول تتسم بالرشادة في سياستها الخارجية وهو ما يمكن المحللين من التنبؤ بطريقة استجابة القادة السياسيين للبواعث الآتية إليهم من بيئتهم الخارجية.

وقد تعرض الاتجاه الواقعي لعدة انتقادات بسبب تركيزه على البعد العسكري فقط لمفهوم الأمن، حيث لا يمكن في نظر أنصاره تحقيق الأمن القومي ومواجهة التهديد الخارجي إلا عن طريق القوة العسكرية أو بناء قاعدة عسكرية قوية. في حين يرى البعض أن هذا الاتجاه تجاهل الكثير من التطورات التي لحقت بمفهوم الأمن ومن ثم لا يصلح كإطار للتحليل ولا يفيد في دراسة الصراعات الاجتماعية المتولدة أو الممتدة والتي تشكل نسبة كبيرة من الصراعات في العديد من الدول. بل أن الأخذ بالمفهوم العسكري الضيق للأمن يأتي على حساب توجيه الموارد الاقتصادية لعملية التنمية، ويخلق فجوة بين الجيش والمجتمع، مما قد يخلق دولة بوليسية ويتحول الجيش لأداة إرهاب داخلي داخل الدولة النامية طالما ضاقت أمامه فرص التوسع الخارجي لتبرير تخصيص الموارد لتطويره على حساب ضرورات التنمية.

- **<u>الاتجاه الليبرالي</u>**: أو النظرية الليبرالية أو ما يطلق عليها بالاتجاه الاقتصادي الاستراتيجي. ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على الرفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية. ومن ركائز النظرية الليبرالية ما يلي:

- الدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية (كما ترى الواقعية) بل يوجد بجانب الدول، مجموعة من الفاعلين من داخل الدولة أو خارجها يؤثرون في النظام الدولي مثل منظمات المجتمع المدني، والناشطون في مجال حقوق الإنسان، والشركات الدولية متعددة الجنسيات وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبحت لها تأثير متزايد في العلاقات الدولية وكذلك في استقرار النظام الدولي.
- مفهوم الأمن لا يقتصر على البعد العسكري (كما ترى الواقعية) بل يتعداه الى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .
- مفهوم الأمن لا يتمحور حول مفهوم القوة القومية للدولة مقارنة بقوة دولة أو دول أخرى (كما ترى الواقعية) بل يقوم (الأمن) على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني، وعلى الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات المختلفة أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل أو من وراء تبادل المنافع في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة المال التكنولوجيا ...الخ).
- ان النظريات الليبرالية لا ترتكز على "النظام " (Order) كغاية فلسفية (كما هو حال الواقعية) بل على " الحرية " (freedom) بما تشمله من حرية المعاملات التجارية وحرية تبادل الأفكار ... الخ.
- إن الحرب إذا كانت اتجاها طبيعيا لدى الواقعيين فإنها في نظر الليبراليين خطأ تراجيدي يجب منعه أو تقليل فرصه على الأقل من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية ونشر القيم الديمقراطية والتجارة الحرة.
- إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم انطلاقا من أن الديمقراطيات لا تتصارع. فكلما زاد عدد الديمقراطيات قلت احتمالات الحرب.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه، روبرت ماكنمارا (Robert Macnamara) ولورانس كرانز (Lawrence Kranse) وجوزيف ناي (Joseph Nye). وقد أصبح هذا الاتجاه يعبر عنه بقوة في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وتصاعد أزمة الطاقة حيث صار تأمين الموارد الحيوية جزءاً لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمعنى الأوروبي والأمريكي حيث يعني الأمن الاقتصادي وفقا لـ "كرانز وناي" "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية. ويكون تحقيق الاكتفاء

الـذاتي وسـيلة لتحقيـق الأمـن الاقتصـادي بـدلا مـن الرضـوخ للضـغوط الاقتصـادية مـن الخـارج. وينظـر إلى السـيادة الاقتصـادية باعتبارهـا لـب الأمـن القـومي، وأن أي تهديـد يتعلـق بقـدرة الـدول على صياغة وتصميم بنائها الاقتصادي هو تهديد لأمنها القومي.

ويهـتم أنصـار هـذا الاتجـاه بثلاثـة عناصـر أساسـية تتعلـق بتـأمين المـوارد الاقتصـادية الحيويـة، والوظيفـة الاقتصـادية للحـرب ثـم التنميـة كجـوهر لظـاهرة الأمـن. ولكـي يتحقـق الأمـن الاقتصادي لدولة من الدول يجب أن تتوافر العناصر الثلاثة المشار إليها:

- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية، حتى تتجنب الدولة أية ضغوط خارجية.
- أن التنمية هي جوهر مفهوم الأمن فهما وجهان لعملة واحدة.
- أن المـوارد الاقتصـادية المخصصـة لتحقيـق الأمـن القـومي لا تشـكل خسـارة اقتصـادية بـالمعنى المطلـق، بـل تعـد الحـرب أفضـل وسـائل لتحقيـق التـوازن الاقتصـادي للحـرب بمعنى أن الوظيفة الاقتصادية لظاهرة الحرب تحقق تأمينا للأمن القومي.

وفي سـياق الوظيفـة الاقتصـادية للحـرب وعناصـر القـوة التي يتعـين توافرهـا لأي وحـدة دوليـة لتحقيـق الأمـن يـرى " جوزيـف نـاي " (وهـو مـن أهـم ممثلي الليبراليـة الجديـدة)، " أن الأمـن بمسـتوياته الثلاثـة (الفـرد والدولـة النظـام الإقليمي والنظـام الـدولي) مـن الممكـن أن يتحقـق في ظـل اخـتلال مـوازين القـوى مـع وجـود طـرف مهـيمن وهـذا مـا أسـماه بالاسـتقرار بالهيمنـة (Hegemonic Stability) وأن تحقيقـه يتطلـب امـتلاك عناصـر مـا أسـماها بـالقوة الناعمـة (Soft Power) والتي تعني امـتلاك ثقافـة وحضـارة جذابـة تسـتطيع أن تضـمن عـدم اسـتخدام القـوة مـن قبل الوحدات الأخرى لتهديد أمن الوحدة صاحبة تلك الثقافة".

وفي سـياق العنصـر الثـاني للأمـن الاقتصـادي يؤكـد " روبـرت ماكنمـارا "أن جـوهر الأمـن هـو التنميـة وأن الأمـن "لا يعني تـراكم السـلاح بـالرغم مـن أن ذلـك قـد يكـون جـزءاً منـه، ولـيس القـوة العسـكرية بـالرغم مـن أنـه يشـتمل عليهـا، ولـيس النشـاط العسـكري التقليـدي رغـم أنـه قـد يحتـوي عليه، أن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن".

فجـوهر الأمـن لـدى "ماكنمـارا" هـو التنميـة ولا مجـال لتحقيقـه إلا بتحقيـق التنميـة، أمـا القـدرة العسـكرية وتطـوير النظـام الـدفاعي وان كانـت قـد تشـكل رافـدا مـن روافـد الأمـن، إلا أنهـا ليسـت "جـوهر التنميـة" ولا يمكـن ان تعـوض التنميـة. وهـو البعـد الجديـد الـذي أضـافه "ماكنمـارا" بـالتركيز على البعـد الـداخلي المتصـل بالمسـألة الاقتصـادية والاجتماعيـة متجـاوزا البعـد الخـارجي المتصل بعلاقة الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي.

ولقد تعرض هذا الاتجاه مثله مثل الاتجاه الواقعي إلى انتقادات فيما يتعلق بتركيزه على بعد واحد من أبعاد الأمن القومي وهو البعد الاقتصادي. كما وجد معارضة شديدة خصوصا في إطار الدول النامية التي تتميز بندرة مواردها الاقتصادية وضغط الحاجات والمطالب من جانب مواطنيها، فضلا عن النفقات الباهظة المطلوبة لعملية التنمية في جوانبها السياسية والاقتصادية مما يجعل قضية تكلفة الفرصة البديلة قضية حرجة في هذه الدول.

- **<u>الاتجاه التكاملي</u>**: أو ما يطلق عليه المدرسة المجتمعية الشاملة. ويركز هذا الاتجاه على الأبعاد الشاملة للأمن في جوانبه المتعددة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر الأمن القومي متغيرا تابعا لمجموعة متكاملة من العوامل المستقلة ويهدف إلى خلق نموذج للأمن يمكنه تفسير كافة الظواهر من خلال مجموعة من المتغيرات المتكاملة.

ويفسر الاتجاه التكاملي الأمن بأنه قدرة الدولة على مواجهة الأخطار التي تواجه مكوناتها الثلاثة (الأرض المجتمع النظام) وبذلك يمكن الحكم على الأمن القومي لأي دولة من حجم تعرض أي من تلك الجوانب الثلاثة للتهديد ومدى قدرتها على صد هذه التهديدات. ومن ثم يتحقق الأمن وفقا لهذا الاتجاه متى توافرت العناصر التالية:

1- تأمين كيان الدولة والمجتمع عن طريق وحدة الإقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي.
2- أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية على السواء.
3- يتحقق ذلك من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

ووفقا لهذا الاتجاه فان الأمن القومي يتوفر على خمسة متغيرات متكاملة وهي: القدرة العسكرية، الشرعية السياسية، التسامح العرقي والديني، القدرات الاقتصادية وتوفير الموارد الطبيعية الأساسية. ويمكن تفسير هذه المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الأمن القومي للدولة عن طريق تحديد الأخطار التي تهدد كل عنصر من هذه العناصر. وتنقسم هذه التهديدات إلى: تهديدات عنيفة وتهديدات غير عنيفة.

التهديدات العنيفة تستهدف العناصر الثلاثة (الأرض، المجتمع والنظام السياسي سويا) وتنبع من داخل الدولة وخارجها وتحتاج لقدرات عسكرية لردعها. أما التهديدات غير العنيفة (غير العسكرية) فتتمثل في الشرعية السياسية، التسامح الديني والعرقي، القدرات الاقتصادية وتوافر الموارد الطبيعية الأساسية ولا تتطلب قوى عسكرية لمواجهتها.

ومـن المفكـرين الـذين أسـهموا فـي ترسـيخ طروحـات هـذا الاتجـاه نجـد كـل مـن ادوارد كلـودزيتش (Edouard Claudzidch)، هنري كيسـنجر (Henry Kissinger)،هارولـد بـراون (Harold Brown)، وغيرهم.

وفي نظـر إسـهامات هـذا الاتجـاه أن شـمولية الأمـن يعني أن لـه أبعـاداً متعـددة : سياسـي في الحفـاظ علـى كيـان الدولـة واسـتقرارها الإيـديولوجي والمؤسسـاتي ؛ واقتصـادي بمـا يـوفر المنـاخ المناسـب للوفـاء باحتياجـات المـواطنين وتـوفير سـبل الأمـان والرفاهيـة والاسـتقرار المجتمعـي؛ واجتمـاعي بمـا يثبـت الأمـن لكـل المـواطنين ويحترم تقاليـدهم وهويـاتهم الذاتيـة وحقـوقهم الثقافيـة والدينيـة واللغويـة، ويلبـي طموحـاتهم ويـوفر كـل الأسـباب والشـروط للحفـاظ علـى الاسـتقرار الاجتماعي.

مراجع المحور الثاني

- عطا صالح زهرة، الأمن القومي العربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1999 .
- مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر-أيلول 2001، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2003.
- أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي، بيروت : دار الوحدة، 1980 .
- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة : دار الموقف العربي، 1984.
- كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999 .
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ،ط4 ، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت : دار أمواج، 2003.

- Jean Barrea , Théories des relations internationales, ciaco editeur , sans année.
- Daniel Colard , les relations internationales , Paris : ed.Masson , 2éme ed. 1981
- Georges Ténékidés , L'élaboration de la politique étrangère des états et leur sécurité . les cours de droit, Fascicule 2 , Paris , 1972.

المحور الثالث

مدخل للنظريات الأمنية

المحور الثالث : مدخل للنظريات الأمنية

عند الحديث عن النظريات الأمنية في العلاقات الدولية المقصود هنا النظريات ومدارس الفكر حول الأمن ، (Les Théories et les écoles de pensée sur le concept de sécurité) . وقبل التفصيل في مختلف النظريات التقليدية الكلاسيكية للأمن والنظريات الحديثة للأمن نقف عند بعض الملاحظات الخاصة بالدراسات الأمنية وبتطور هذه النظريات الأمنية ، وبمفهوم الأمن وأبعاده:

- **أولا** : أن التأسيس للمفهوم النظري العام والشامل للأمن والأمن القومي يقوم على فرضية مزدوجة مفادها ، أن الأمن مفهوم عام ، يشير نظريا وعمليا الى : " السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها ، بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر" . وأن الأمن القومي مفهوم خاص ،يشير نظريا وعمليا الى : " القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها ، وتلبية احتياجاتها ، وتأمين مصالحها ، وتحقيق أهدافها ، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية "
- **ثانيا**: أن الأمن مطلب أولي وحاجة أساسية للفرد ، وهو كذلك للدول. وأن جوهر مفهوم الأمن بالنسبة للفرد هو البقاء وحماية حقه في الحياة ، وكذلك حماية أفراد أسرته وممتلكاته. وأن جوهر مفهوم الأمن القومي ينطوي على حماية المجتمع وضمان عدم الاعتداء على مواطني الدولة وحدودها وثرواتها. وهو لا يعني بالتأكيد غياب التهديدات ولكن امتلا القدرة على التعامل معها وحماية الدولة والمجتمع وما ينطوي عليه من أخطار وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية والتطور في مختلف المجالات.

←**ثالثا**: أن الأمن القومي يعني قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها وتحسين نوعية الحياة وجودتها ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة القدرة التوزيعية للدولة بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع الى عدم الرضا والاحباط ومن ثم اللجوء الى العنف.

ووفقا للتعريف السابق تتمثل أهم أبعاد الأمن القومي فيما يلي :

- البعد العسكري : ويتضمن بناء قوات مسلحة قوية ، على درجة عالية من التدريب والتأهيل وتزيدها بأحدث الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة.
- البعد السياسي: ويتضمن الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، ومكانتها إقليميا ودوليا ، وممارستها لدور فاعل يخدم مصالحها وأهدافها الداخلية والخارجية.
- البعد الاقتصادي: من خلال الوفاء باحتياجات الشعب والنهوض بمستويات المعيشة وتوفير الحد الأدنى للحياة الكريمة ، وكذلك سبل التقدم والرفاهية لكل أفراد المجتمع.
- البعد الاجتماعي: ويتضمن توفير الأمن للمواطنين ولممتلكاتهم ، وصون العادات والتقاليد والقيم ، واعداد الأجيال الشابة تربويا وعلميا وصحيا على النحو الذي يمكنهم من المساهمة بجدية وفعالية في تنمية الوطن والدفاع عنه.
- وهناك العديد من الأبعاد الأخرى التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية وأهمها : الأمن المائي، وأمن الطاقة ، والأمن البيئي، والأمن الثقافي ، والأمن السيبراني.

←**رابعا**: الملاحظة الأخرى التي يجب أن نبرزها عند الحديث عن النظريات حول "الأمن" في العلاقات الدولية هي أن العالم عرف منذ نهاية الحرب الباردة تسارع في بلورة الأفكار النظرية حول "الأمن" ، حيث شكلت حقبة الحرب الباردة الاطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن وللأمن القومي.

← **خامسا** : أن مجمل النقاشات أو الجدل القائم حتى الآن حول النظريات الأمنية تستمد منطلقاتها وجذورها وأطرها وتصوراتها بل لها ارتباط وثيق جدا بنظريات العلاقات الدولية ، فالمقصود هو أهم الاتجاهات والمدارس التي نظرت للعلاقات بين الدول في حالات الحرب والسلم

سواء النظريات الكلاسيكية أو النظريات الحديثة. وعليه فان المقاربات النظرية للأمن لها صلة وثيقة مع مختلف نظريات العلاقات الدولية أو مدارس العلاقات الدولية أهمها :

- ✓ المدرسة المثالية ..... L'école Idéaliste.
- ✓ المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة .....L'école Réaliste/Néo-réaliste
- ✓ المدرسة الليبرالية والليبرالية الجديدة .....L'école Libérale/Néolibérale
- ✓ المدرسة البنائية .....Constructivisme
- ✓ المدارس النقدية .....Les écoles critiques

← **سادسا** : إذا رجعنا الى المحاولات الأكاديمية لتعريف" الأمن" يمكن القول أن هذه المحاولات بدأت بعد الحرب العالمية الثانية كمفاهيم ترتبط بسياسات الدول للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية التي كانت تحدق بها أنذاك . وقد كانت هذه المحاولات الأكاديمية لتعريف "الأمن" تعكس إما **الأجواء** السائدة للنظام الدولي في فترة زمنية محددة وإما **الخلفيات** الثقافية والميول السياسية لباحثي العلاقات الدولية وتحديدا المهتمين بشؤون "الأمن". على هذا الأساس شهد مفهوم "الأمن" اختلافا وتمايزا في التفسير والتحليل وفقا لاختلاف وتمايز آراء الباحثين والمهتمين عبر الزمان والمكان فلكل زمان خصوصيته ولكل مكان حدوده وميزاته. وعليه فقد تمايزت الأفكار والنظريات التي تناولت مفهوم "الأمن" بالدراسة بدءا من الجانب الفلسفي القائم على التصور العقلاني في المدرسة الواقعية مرورا بالتصور المثالي في المدرسة الليبرالية وانتهاء بالتيارات والتصورات البنائية والنقدية .

← **سابعا** : لقد بدأت أولى المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن عام 1943م على يد الأمريكي " والتر ليبمان Walter Lippmann حيث اعتبر " أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة (قيمها الأساسية) لكي تتجنب الحرب ... واذا دخلت الحرب فانها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم... وأن أمن الدولة يجب ان يكون مساويا للقوة العسكرية وأمنها العسكري ، اضافة الى إمكانيتها أو قدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه ".

« Un pays est en sécurité dans la mesure ou il n'a pas a sacrifier des valeurs essentielles pour éviter la guerre et il peut, en cas de menace , les préserver en gagnant une telle guerre. »(Walter Lippmann.1943)

الملاحظ في هذا التعريف أن "ليبمان" ربط الأمن بالجانب العسكري ، استخدام القوة العسكرية لحماية المصالح المشروعة ، وهذا التعريف له مبرراته المنطقية عندما ربط الأمن بالبعد العسكري فقط دون الأبعاد الأخرى : السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية – التقنية ، وذلك أن " ليبمان" أطلق تعريفه هذا في خضم أجواء الحرب العالمية الثانية .

ثم جاء تعريف " أرنولد ولفرز " Arnold Wolfers مع بداية الستينيات من القرن الماضي ليقول : " أن الأمن يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه...وأن للأمن بعدين: بعد موضوعي وهو حماية القيم المركزية (بقاء الدولة +الاستقلال الوطني والسيادة +الوحدة الترابية +الرفاه الاقتصادي+ الهوية الثقافية+ الحريات الأساسية...الخ) ، وبعد ذاتي هو غياب الخوف عن تلك القيم المركزية من أي هجوم ".

« La sécurité d'un point de vue objectif , correspond a l'absence de menaces contre des valeurs acquises et , de manière subjectif , a l'absence de crainte que de telles valeurs soient attaquées » (Arnold Wolfers.1962.)

الملاحظ في هذا التعريف أنه يشبه التعريف السابق لـ " ليبمان " في الاعتماد على القوة العسكرية لحماية القيم والمصالح بالتركيز على الجانب العسكري فقط يعكس أجواء الحروب والصراعات التي سادت خلال حقبة الحرب الباردة.

← **ثامنا** : أن تطور مفهوم الأمن ضمن الدراسات الأمنية جاء وفق فترات تاريخية متتالية ، فتحول من الطابع العسكري التقليدي الذي ارتبط بما بعد معاهدة وستفاليا وظهور الدولة-الأمة الى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ثم تحول الى الطابع النووي في مرحلة الحرب الباردة مع الابقاء على أهمية الفواعل الدولية والدول ومختلف المنظمات الدولية ، الى أن وصل الى طابع توسعي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع بروز مفهوم جديد لكيفية بناء السلم والأمن الدوليين والمتمثل في الأمن المجتمعي والأمن الانساني.

←**تاسعا** : فيما يخص الدراسات الأمنية يمكن القول أنها اتخذت حيزا هاما في البحوث والدراسات العلمية بدءا من معاهدة وستفاليا (1648م) حتى يومنا الحالي ، الا انها لم تظهر بوضوح وبشكلها الحالي الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة .كما يمكن القول أن نهاية الحرب العالمية الثنية تعتبر نقطة التحول الكبرى في العلاقات الدولية من حيث الدراسة

والتطبيق ، ففي مجال الدراسات السياسية وتطبيقاتها برزت الحاجة الى علم جديد قادر على تفسير وتحليل الأحداث السياسية القائمة والتنبؤ بها للحد من الآثار السلبية التي قد تحدثها الحروب والصراعات الدولية ، فظهر علم الدراسات الأمنية كحقل فرعي متعدد التخصصات بحلته الجديدة وتطور مع انقسام العالم الى معسكرين متجابهين تحت رئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وشكل برادايم paradigm الواقعية جوهر الدراسات الأمنية والاستراتيجية فترة الحرب الباردة من خلال سيطرة النظرة العسكرية وتركيز الاهتمام حول "أمن الدولة" بمفهومه التقليدي المرتبط بامتلاك مصادر القوة. ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين أخذت الدراسات الأمنية منحى جديدا طالب فيه أصحاب هذا المنحى بضرورة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره بالجانب التقليدي العسكري ، ليشمل بالإضافة للبعد العسكري أبعاد أخرى كالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ...الخ وهنا كانت بداية ظهور مصطلح الأمن الانساني ثم ازدادت أهمية المنظور البنائي والمنظور النقدي.

←**عاشرا**: يمكن القول أن مجمل التطورات والاحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدى الى استخلاص بعض الدروس المرتبطة بمفهوم الأمن ولعل أبرزها :

- تأكيد أهمية الأمن بجوانبه المختلفة وأولوياته في جدول أعمال المجتمع ، الفرد ، الدولة والمجتمع الدولي.
- لا وجود للأمن المطلق والشامل بالنسبة لجميع الدول والشعوب زمن ضمنها الدول الكبرى على الرغم من امتلاكها قدرات هائلة وهيمنة على النظام الدولي.
- تنوع واختلاف مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وازدياد عددها لتشمل مجموعات صغيرة وعصابات وأفرادا ، اصبح بمقدورهم اختراق الأمن وتهديده بالنسبة لجميع الدول.
- اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد حدة خطورتها وذلك بسبب امكانية الحصول على اسلحة الدمار الشامل ، الكيميائية والبيولوجية من قبل الراغبين فيها.
- انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها المختلفة على أبعاد الأمن وأهدافه واحتياجاته وتهديداته وهو ما انعكس بشكل أو آخر على جميع الدول.

إن جميع هذه المتغيرات والتطورات التي برزت على الساحة الدولية وفي العلاقات الدولية الراهنة اكسب موضوع الأمن المزيد من الاهتمام وجعله يحتل الأولوية على أجندة العلاقات الدولية وفي قائمة اهتمام الدول ونشاطاتها. وكذا اهتمام الباحثين والمفكرين والدراسين لقضايا الأمن بمختلف جوانبه وأبعاده.

← **أخيرا** : خلاصة القول أن النقاشات الجديدة حول مفهوم الأمن برزت مع مرحلة الحرب الباردة وما بعدها. واتصفت هذه المرحلة بسيطرة الدولتين العظمتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا "الأمن" وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية . لذا كان من الطبيعي أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي وعلى اعتماد الدولة على القدرات والامكانات العسكرية لتحقيق أمنها. ومع انتهاء حقبة الحرب الباردة (سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي) تغيرت طبيعة النظام الدولي فكان منطقيا أيضا أن تطرح نقاشات جديدة لمفهوم الأمن فجاء الطرح النقدي (ضمن النظريات الحديثة) ليعطي مفهوما أشمل وأبعاد متعددة للأمن ، وتوسط هذين الطرحين الواقعي والنقدي ، الطرح الليبرالي الذي يركز على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن.

من هذا المنطلق رافق تطور مفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته وفي مختلف الفترات الزمنية (خاصة فترة ما بعد الحرب الباردة) تطورا في النظريات الدارسة والمحللة لظواهر الأمن والصراع الدولي. ويمكن ادراج هذه النظريات بحسب ما جاءت به من أفكار وفي الاطار الزمني التي تبلورت فيه ضمن خانتين :

- النظريات التقليدية ونجد فيها
  - النظرية المثالية
  - النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.
  - النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة.
- النظريات الحديثة ونجد فيها :
  - النظرية البنائية وتياراتها.
  - النظريات النقدية وتفرعاتها

ووفق هذا المنظور التصنيفي نتناول بنوع من التفصيل في الأجزاء القادمة مختلف هذه النظريات، مقولاتها الأساسية ، تفسيراتها لمفهوم الأمن نظريا وعمليا ، وتصوراتها لكيفية تحقيق الأمن على المستوى الدولي.

مراجع المحور الثالث

- علي عباس مراد ، الأمن والأمن القومي : مقاربات نظرية ، ط1، (الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع ، بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون) ، 2017.
- نورهان الشيخ ، نظرية العلاقات الدولية ،ط1، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف) ، 2018.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت : دار أمواج، 2003.

- Charles-Philippe David, La guerre et la paix : Approches et enjeux de la sécurité et de la stratégie ; Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques.2006
- Jean Barrea ,Théories des relations internationales, ciaco editeur , sans année.

المحور الرابع

النظريات الأمنية التقليدية

أولا : الأمن من منظور النظرية المثالية

برزت المدرسة المثالية في العلاقات الدولية في مرحلة مبكرة كمفاهيم عامة تركز على الاخلاقيات والمثل العليا والطبيعة الانسانية . وظهرت كمدرسة لها دعاتها ومفكريها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

انطلقت هذه النظرية من المبدأ القائل بميل الانسان الفطري أو الطبيعي نحو الخير أي من واقع فلسفي تفاؤلي حول الطبيعة البشرية الخيرة ووجود انسجام وترابط بين المصالح على المستوى الدولي. فهي تبشر بالسلم العالمي ، واحترام الرأي العام العالمي ودور القانون الدولية في ضبط العلاقات بين الدول والأمم.

- **مفهوم النظرية المثالية للأمن**

أما مفهوم النظرية المثالية للأمن فيمكن إجمالا تلخيصها في النقاط التالية:

1- أن الأمن العالمي يتم عن طريق التخلي عن الصراع واللجوء الى آليات التحكيم الدولي وايجاد حلول قانونية وعدم تفضيل الدول للحل العسكري.

2- أن القانون الدولي فوق الجميع وذلك بجعله قانونا عالميا محترما من طرف الجميع ، وبالتالي يتم من خلاله احترام حقوق الدول والشعوب والأقليات والأفراد والجماعات ..

3- أن نزع السلاح هو وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات والصراعات واستعمال القوة وبالتالي التخلص من المأزق الأمني.

4- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية وتشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازي للدول ، ما يؤدي الى بروز ثقافة سلمية عالمية وبالتالي تحقيق السلم عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول.

هذه هي أهم الأسس التي تقوم عليها تصورات النظرية المثالية لمسألة الأمن ولكن من أين استمدت هذه الأسس؟ وهنا نعود الى جذور المدرسة المثالية وأسسها وطروحاتها حول ثلاث مسائل أساسية : الرأي العام العالمي ، الحكومة العالمية ، والقانون الدولي العام.

- **اساسها الفلسفي**
  - تعود جذور المدرسة المثالية الى الفلسفة القديمة التي سعت الى إقامة الحياة الفاضلة والمدينة الفاضلة في المجتمع الانساني (أفلاطون- فرانسيس بيكون- سان سيمون وغيرهم)
  - وترتكز هذه النظرية على فكرة اليوتوبيا Utopie التي تعبر عن الرغبة في تأسيس حياة اجتماعية مثالية خالية من الظلم والعنف. غير أن هذه الأفكار الفلسفية لم تطرح وسائل سياسية لتحويلها الى واقع معاش فبقت في اطار التمنيات والمثل العليا .
  - من أسس المدرسة المثالية كما ذكرنا : الرأي العام العالمي – الحكومة العالمية – القانون الدولي
- **الرأي العام العالمي**
  - ركزت النظرية المثالية على دور الضمير الانساني أو الضمير العالمي في ضبط العلاقات الدولية وتجنب العنف والحرب بواسطة معايير أخلاقية .
  - ومن المدافعين عن هذا الاتجاه الفيلسوف البريطاني " جيريمي بنتام" Jeremy Bentham (1748.م-1833.م) الذي دافع عن المقاييس الأخلاقية في علاقات الدول وتبعه تلميذه "جيمس ميل" James Mill الذي تحدث عن أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه . ومن هنا أخذ يبرز مصطلح " الرأي العام العالمي " في العلاقات الدولية خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى.
- **الحكومة العالمية**
  - طرح بعض المتفائلين (المثاليين) فكرة نظرية الحكومة العالمية التي تتوقع امكانية وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من التأثير والفاعلية ما يخولها ضبط المصالح الدولية ومنع وقوع الحروب.

- ومن المدافعين عن هذا الاتجاه أو المتفائلين المثاليين " غرينفيل كلارك" Greenville Clark و " لويس سوهن " Louis Sohn . اللذان وجدا في الحكومة العالمية نظاما فعالا من القانون الجبري الذي يقتصر تطبيقه على الأمور المتصلة بمنع الحرب.
- انطلق المدافعون عن " نظرية الحكومة العالمية" من مثالية تفترض انسجام المصالح بين الفرد والجماعة وبين دولة وأخرى ورأوا مصلحة جماعية للدول في تحقيق السلم العالمي والاستقرار والأمن الدوليين.
- غير أن هذه الموجة التفاؤلية (الحكومة العالمية) اصطدمت بصعوبات واقعية مثل : عدم تقبل الدول لهذه النظرية ، وصعوبة نزع السلاح التقليدي والنووي من قبل سلطة عالمية واحدة ، وعدم قدرة هذه الحكومة العالمية على اتخاذ القرارات والاشراف على تنفيذها.

القانون الدولي العام

- استند بعض "المثاليين" الى دور القانون الدولي العام في ضبط الاتصال بين الدول وتأمين مصالحها المشتركة والقدرة على حل النزاعات والصراعات من خلال تطبيق قواعد وأحكام القانون ، حيث رأوا في هذا القانون الدولي إطارا للدول بعد أن ارتضت قواعده.

تراجع المثالية

- يؤكد بعض الباحثين أن المدرسة المثالية أثارت مسائل دينية وأخلاقية وقانونية تفضي الى اعتماد أعراف وقيم معينة في العلاقات الدولية . كما نبهت هذه المدرسة الى مخاطر طغيان القوة وحدها .
- إلا أن بعض المفكرين الآخرين رأوا أن "المثالية" لم تفسر التفاعلات الدولية الجارية وما تنطوي عليه من صراعات قوى وتجاذبات وارادات دولية عندما ركزت (المثالية) على الجانب المعنوي – القيمي دون أن تتفحص الجانب المادي المؤثر في أنماط التفاعلات الدولية.
- بمعنى أن " المثالية" لم تتمكن من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب ولم تقدم تفسيرا علميا لظاهرة العدوان.
- وعلية تراجعت المدرسة المثالية ، وساعد تراجعها أيضا بروز المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية كنظرية لحل المشكلة وكنظرية تفسيرية لظاهرة العنف والحرب وسبل تحقيق الأمن. وكنظرية أيضا لدراسة التفاعلات الدولية والعلاقات بين الفواعل الدولية

بصورة أشمل بحيث يتم التعرف على العوامل المحددة لقوة الدولة والعوامل المساعدة على تعزيزها.

ثانيا : الأمن من منظور النظرية الو قعية الكلاسيكية

بداية يمكن القول أن مضامين النظرية الواقعية الكلاسيكية (المسماة أيضا الواقعية التقليدية أو الواقعية السياسية) بدأت تتبلور من خلال الجدال الذي جرى مع أتباع " المثالية" في الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد ضد الطرح الأخلاقي الذي برز مع انشاء عصبة الأمم. اذ كانت " المثالية" تعتمد في طرحها على دور القواعد الدولية (أحكام القانون الدولي) والمنظمات الدولية في إقامة تنظيم أفضل للعلاقات الدولية وبالتالي حل المشكلات والأزمات الدولية عبر هذه القواعد والقانون الدولي وفي اطار المنظمات الدولية.

وقد أبرزت الحرب العالمية الثانية قصور النظرية المثالية عن فهم وتحليل واقع العلاقات بين الدول ، وأكدت عجز نظام الأمن الجماعي المتمثل في عصبة الأمم عن ضمان السلم والأمن الدوليين . فعصبة الأمم التي كانت النموذج للتنظيم الدولي في ذلك الوقت لم تسطيع القيام بهذا الدور ولم تستطيع الحد من تصاعد الفاشية والنازية وعجزت على معالجة عدد من القضايا العالقة في العلاقات الدولية. الأمر الذي أدى الى تراجع التيار المثالي وبروز الطرح الواقعي الذي رأى بالمقابل أنه يجب رؤية العلاقات الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والدينية وقد استمد هذا الطرح الجديد أطروحاته من الواقع وما ينطوي عليه من سيادة منطق القوة.

- **الرو قد الفكرية للنظرية الو قعية**

- يعود جذور النظرية الواقعية الكلاسيكية الى كتاب المؤرخ اليوناني "ثوسيدس(460-401) في القرن الرابع قبل الميلاد : " تاريخ الحرب البيلوبونية" ، وهي الحرب التاريخية بين أثينا واسبرطة وتوازن القوى وتأثيره على العلاقات فيما بينهما.

- يعتبر كتاب ميكافيللي " الأمير" (مطلع ق.16) رافدا فكريا أساسيا للمدرسة الواقعية حيث تضمن الفصل بين السياسة من جهة والأخلاق والدين من جهة أخرى (مبدأ الغاية تبرر الوسيلة)
- من روافدها أيضا أفكار الفيلسوف الانجليزي " توماس هوبز" (1588-1679م) الذي رأى أن غياب السلطة العليا في المجتمع يؤدي الى صراع دائم بين الناس (مبدأ حرب الكل ضد الكل).

رواد الو قعية السياسية

- بالإضافة الى الاسهامات الفكرية السابقة التي شكلت الارهاصات الأولى للمدرسة الواقعية ، فان أغلب الباحثين وعلماء السياسة يؤكدون أن بداية التأريخ لهذه المدرسة كنظرية لدراسة وتحليل العلاقات الدولية يعود الى سنة 1939م مع كتاب المؤرخ البريطاني " إدوارد كار" (1892-1982م) بعنوان " أزمة العشرون عاما" ، وانتقاداته للتيار المثالي في دراسة العلاقات الدولية لتركيز على القانون الدولي والأخلاقيات والمنظمات الدولية.
- من بين أشهر الذين شاركوا في رفض " المثالية" وبعث الواقعية السياسية :
  * الأمريكي راينولد نيبور (1892-1971م) R. Niebuhr
  * الفرنسي فريديريك شومان (1886-1963م) F. Schumann
  * الأمريكي نيكولاس سبيكمان (1893-1974م) N. Spykman
- اذ اعتبر هؤلاء المفكرين أن السياسة الدولية تقوم على علاقات بين دول لا يجمعها أي وفاق وأن هذه حال الأشياء ولا يمكن تغييرها ، فالنزاعات والحروب لا بد منها ، والسلم لا يمكن أن يرتكز على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية ، والتوازن هو الوحيد الذي يحد من الجنوح نحو تحقيق الانتصارات المتتالية أو التفكير في الحرب.
- ومن أبرز دعاة المدرسة الواقعية حديثا :
  * هانس مورغانثو Hans Morgenthau
  * ريمون آرون Raymond Aron
  * هنري كيسنجر Henry Kessinger
  * جورج كينان George Kenane (صاحب نظرية احتواء الاتحاد السوفياتي ومهندس الحرب الباردة) (1904-2005).

- ويعتبر " هانس مورغانثو" (1904-1970م) أوضح من دافع على المدرسة الواقية من خلال كتابه " السياسة بين الأمم " (1948) Politics Among Nations ، وهو الذي أرسى فيه مفاهيم ومقولات المدرسة الواقعية والتأصيل النظري الحقيقي والأولي لها.

منطلقات الو قعية الكلاسيكية

انطلقت الواقعية من ثلاث ركائز فكرية :

1- النظرة المتشائمة للطبيعة الانسانية

2- ميل الانسان بطبعه وانخراطه في جماعة ما وهي الجماعة التي ترى نفسها مختلفة وأفضل من الآخرين وهو ما يؤدي الى نشوب نزاعات وصراعات من أجل السيطرة والهيمنة.

3- حتمية الصراع ، وأن السياسة هي أداة الصراع الاجتماعي وليس تحجيمه أو إنهائه لانه يعد أمرا مثاليا لا يمكن تحقيقه.

4- سيادة منطق القوة في العلاقات بين الدول

أهم طروحات الو قعية السياسية

1- أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي : فالمجتمع الدولي مكون حصرا من الدول المستقلة وأن السلطة السياسية هي الركيزة الأساسية للعلاقات بين الدول (التقليل من أهمية الفاعلين الآخرين خاصة المنظمات الدولية والاقليمية).

2- أن الدولة فاعل رشيد حيث تحكم السياسات التي تتبعها سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية. وأن هدف كل دولة تحقيق أمنها ، وأن السياسة لا تحددها الأخلاق بل المصلحة ، ولا توجد عداوة دائمة ولا صداقة دائمة وانما مصلحة دائمة.

3- أن الصراع هو أساس لفهم العلاقات بين الدول ، وكما أنه (الصراع) حتمي بين البشر فهو كذلك حتمي بين الدول.

4- أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة (سيادة منطق القوة في العلاقات بين الدول) ، ويتضمن ذلك تلقائيا الحفاظ على قوة الدولة القائمة والسعي لزيادتها وتعظيمها.

5- أن مستوى قوة الدولة يتحدد بمستوى القدرات التي تتمتع بها سواء عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو جغرافية أو ديمغرافية ، وتقاس قوة الدولة بمجمل هذه القدرات.

6- أن النظام الدولي نظاما فوضويا ، لا توجد سلطة عليا تضبط حركة الدول والتفاعلات فيما بينها . كما أن المجتمع الدولي غير منظم مقارنة بالمجتمعات الوطنية لافتقار الأول الى السلطة

التي يخضع لها أعضاؤه إذ أن قواعد القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول هي قواعد قائمة على الرضا وعلى إرادة الدولة فقط.

7- أن العلاقات بين الدول يحكمها توازنات القوى القائمة بينها.

- **الو قعية ومفهومها للأمن**

من خلال ما سبق يمكن تلخيص طروحات النظرية الواقعية الكلاسيكية حول نظرتها الى المسألة الأمنية في العلاقات الدولية وكيفية تحقيق الأمن والاستقرار في النظام الدولي في النقاط التالية.:

1- ترى الواقعية أن الدول تحتاج الى الأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الاطار سعيها لاكتساب القوة.

2- تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل فردي ، لأنه لا وجود لقوة فوقية عالمية. فالدول هي أهم الفاعلين على الاطلاق في الساحة الدولية.

3- ترى الواقعية أن القوة تتضمن القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى لتحقيق أهداف محددة يريدها الطرف الذي يمارس القوة .فمحور القوة هي القدرة على تغيير سلوك وسياسات الدول الأخرى واجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل. وأن القوة العسكرية هي البعد الأهم في قوة الدولة وأنه يجب التمييز بين امتلاك الدولة لعناصر القوة ، والقدرة على استخدامها لتحقيق أهداف محددة ، وأن امتلاك الدولة لعناصر القوة لا يعد مؤشرا كافيا على قدرتها على التأثير في الآخرين. فالقوة في نظر الواقعيين وسيلة وهدفا في آن واحد كما أنها أداة لممارسة التأثير على المستويين الاقليمي والدولي ، وحماية مصالح الدولة والحفاظ على أمنها

4- المصلحة الوطنية من وجهة نظر الواقعية يمكن تكييفها على أنها " الاطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية والموجه الأساسي لها " . فالمصلحة الوطنية في نظر الواقعية هي التي تحدد سلوك الدولة الخارجي وتوجهاتها على الصعيد العالمي وبهذا المعنى تتضمن المصلحة الوطنية مدى واسع من المصالح أهمها :

* الأمن : ويعني تأمين بقاء الدولة وحدودها وثرواتها ، وحماية المجتمع من مختلف التهديدات التي تواجهه داخلية كانت ام خارجية وامتلاك القدرة على التعامل مع هذه التهديدات ن وتحقيق الاستقرار والأمن للفرد والمجتمع والدولة .
* الرفاه الاقتصادي : ويعني تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الامكان والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والحد من الحرمان الاقتصادي.
* الحفاظ على القيم الوطنية والهوية : ويعني صون الخصوصية الثقافية للوطن والحفاظ على الهوية الوطنية والتراث والعادات والتقاليد وكل القيم المركزية التي تشكل أحد المحاور الأساسية للمصلحة الوطنية.

5- ترى الواقعية أن " توازن القوى" هو الذي يفرض تحقيق السلام والحد من الحروب ومن الأزمات الدولية . وأن توازن القوى يعد شرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في حين يؤدي اختلال التوازن الى الصراع بين الدول في اطار سعي بعض الدول فرض إرادتها واستعراض قوتها على الدول الأخرى .فمفهوم توازن القوى فرصة – حسب النظرية الواقعية – للحد من الأزمات الدولية لأسباب عدة تتعلق بالنتائج المترتبة عن خرق التوازن الدولي والخسائر المحتملة التي قد يقود اليها مضي أي طرف الى النهاية في استخدام قوته. فالتوازن يترتب علي احلال السلام الدولي..

6- يرى أنصار الواقعية وخاصة منهم " مورغانثو" أن هناك ثلاث أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي وبالتالي حل أي أزمة دولية :

* إما عبر فرض السلام – الحل من الرأي العام العالمي ، الاحلاف الدولية .
* أو من خلال القانون الدولي.
* أو عبر توازن القوى الذي يفرض تحقيق السلام والحد من الحرب.

ويرى " مورغانثو" أن الحل الأخير هو الممكن لأن الحلول الأخرى تبدو غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية وأن هذا المفهوم (توازن القوى) هو عقلاني وينسجم مع طبيعة الانسان وطبيعة فوضوية النظام الدولي.

أهم انتقادات الو قعية السياسية

وجهت الى النظرية الواقعية الكلاسيكية العديد من الانتقادات مما استدعى ظهور نظرية الواقعية الجديدة على يد " كينيث والتز" Kenneth Waltz من خلال كتابه المشهور " نظرية السياسات الدولية (Theory of international politics) الصادر في سبعينيات القرن العشرين . أما أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية التقليدية فيمكن حصرها فيما يلي:

* لم تهتم بالتعاون الدولي كصيغة عمل جماعية في ارساء الأمن الدولي ومن ثم الأمن القومي للدول.
* أن السعي الدائم لاكتساب القوة بأي وسيلة من أجل حماية المصالح يمكن أن يخلق سباقات تسليح تقليدية قد تنتهي بنزاعات عميقة وربما تصل الى سباقات تسلح نووي بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي ومن خلفه الأمن القومي للدول.
* أن هذه النظرية لا تضع قيودا تمنع استعمال القوة أو البحث عن النفوذ والسلطة ، وهي بذلك تبدو مصممة للدول الكبرى والدول القوية لتحقيق مصالحها حتى وان كان ذلك على حساب الدول الأقل قوة منها.

ثالثا : الأمن من منظور الو قعية الجديدة(البنيوية- الهيكلية)

- ذكرنا في المحاضرة السابقة أن الواقعية ظهرت في البداية من خلال شكلها التقليدي مع اسهامات عديد من المفكرين وعلماء السياسة الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطرابات واللاأمن وتفاقم حدة الصراعات والحروب ... فجاءت كتاباتهم لتعبر عن ذلك . وقد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقات الدولية وعلى علاقات الأمن بين الدول خلال فترة الحرب الباردة.
- وذكرنا أن الواقعية التقليدية تفترض أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد.
- وأشرنا الى أن هناك ثلاث مفاهيم رئيسية للنظرية الواقعية في تفسيرها لمفهوم الأمن هي : القوة وتوازن القوى والمصلحة الوطنية . وأن توازن القوى هو الذي يفرض تحقيق السلام والحد من الحروب والأزمات الدولية وهو شرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار.
- في سبعينيات القرن الماضي انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة (العنصر الأساسي في تقديرها) في السياسة الدولية .واخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه " نظام" أو " منظومة" له بنيته أو كيانه المميز .
- وعليه واجهت الواقعية الكلاسيكية العديد من الانتقادات على خلفية :
  * تجاهلها بنية النظام الدولي وهيكله

* إغفالها دور المؤسسات الدولية وعدم اهتمامها بالتعاون الدولي كصيغة عمل جماعية في ارساء الأمن الدولي ومن ثم الأمن القومي للدول.
* المبالغة في التركيز على مفهومي المصلحة والقوة وعلى الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي دون الفواعل الأخرى في وقت تتزايد فيه دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية.

- ومن ثم بدأ تيار جديد في الواقعية حاول تطوير النظرية آخذا في الاعتبار الانتقادات السابقة فيما عرف بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أو الواقعية الهيكلية، وقد طوره وأسهم فيه "كنيث والتز" Kenneth Waltz نهاية سبعينيات القرن الماضي.

المنطلقات الفكرية للو قعية الجديدة

- يعتبر كتاب كنيث والتز Kenneth Waltz "بعنوان " نظرية السياسات الدولية " لعام 1979 Theory of international politics أبرز الاسهامات المبكرة للواقعية الجديدة . وأثار فيه " والتز" العديد من الأسئلة الاضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها .
- لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول. وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي ، ومن هذا المنطلق فان جل اهتمام الوحدات السياسية (الدول) يكمن في كيفية الحفاظ على وجودها.
- يدافع " والتز" عن منظور منظومي ، عن رؤية تنطلق من منظومو ما. أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة. بمعنى ان " والتز" ينطلق من معطى يتمتع عنده بالأهمية القصوى هو " المنظومة" . فالسياسة الخارجية للدول ليست أهم العناصر في تفسير العلاقات الدولية وأن المنظومة العالمية وهي مجموعة الدول وقراراتها وأفعالها المتبادلة تشكل أساس العلاقات الدولية.
- يعتبر " والتز " أن المنظومة الدولية بنية تفرض نفسها أو ذاتها على مكوناتها أو وحداتها على الرغم من أنها صنيعة هذه الدول بصورة غير مباشرة عن طريق نتائج سياسات هذه الدول خصوصا الكبرى منها .

- لذا يرى "والتز" أن " بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدول " وأنها تؤدي دورا كبيرا في التأثير في أنماط سلوك الدول . وتعتمد على عدد من القوى الكبرى ومدى قوتها والتغيرات التي تطرأ على هذه القوة ، فأي دولة داخل المنظومة تنطلق من اعتبارات تحدد سلوكها وتفرضها على وحداتها . فكلما كانت المنظومة أقوى ، كانت درجة السيطرة على أزماتها أكبر . وتأتي قوة هذه المنظومة من قوة وتأثير الدول الكبرى فيها التي تصوغ بنيتها وسلوك أعضائها كنتيجة لصوغ بنيتها أي كلما كانت الدولة الكبرى أقوى كانت أقدر على صوغ البنية وادارتها.
- إذا قارنا بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة نرى أن الواقعية التقليدية ترجع أسباب عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق واستقرار الى عيوب في الطبيعة البشرية (حالة الفطرة : أن الحروب والنزاعات بين الدول لا يمكن تجنبها نتيجة أن الانسان يعيش حالة الفطرة يقاتل بعضه البعض) ، أما الواقعية الجديدة فتحدد مصدر عدم قدرة الدول على العيش في توافق في فوضى النظام الدولي والذي يعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول.
- وحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما : ففي بنية النظام الداخلي وفي اطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم (هناك سلطة مركزية تفرض الأمن وعدم استعمال القوة والعنف). وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها ، فلا يمكن تحقيق الأمن إلا بالاعتماد على النفس أو العون الذاتي (Self-preservation)
- أن النظام الدولي متسلسل هرميا تنتظم فيه الوحدات السياسية المختلفة في هرمية واضحة ، ويختلف توزيع القدرات بين وحدات النظام الدولي اختلاف واضح بين النظام متعدد القوى ونظام القطبية الثنائية.
- تختلف الواقعية والواقعية الجديدة في العامل المحدد لسلوك الدول وتفضيلاتها على الصعيد الدولي ، فالواقعيون ينطلقون من أن قادة الدول عادة ما يكونون مدفعون بميولاتهم وشهواتهم وحبهم للسلطة ، وبينما يرى الواقعيون الجدد أن دوافع قادة الدول يحكمها تطورات البيئة الدولية وتغيراتها التي يتعين الاستجابة لهابفعالية .

- فيما يخص سلوك الدولة الخارجي واستراتيجياتها تفترض الواقعية الكلاسيكية أن استراتيجيات الدولة يتم اختيارها بطريقة رشيدة ، أما الواقعيون الجدد يرون أن سلوك الدولة قد يأتي نتيجة التنافس بين الدول ، وقدموا مفهوم " الاختيار العقلاني" الذي يقوم على أن الدول تميل الى اختيار الاستراتيجيات التي تعظم رفاهيتها وإنها تهتم بالمكاسب النسبية مقارنة بمكاسب الآخرين .

الو قعية الجديدة والأمن

- على أساس ما سبق ذكره من منطلقات فكرية ومرتكزات نظرية ، فان الواقعية الجديدة تنظر الى المسألة الأمنية والاستقرار الدولي من ثلاث زوايا رئيسية :
  * فوضوية النظام الدولي.
  * غياب السلطة العليا في النظام الدولي.
  * توازن القوى في النظام الدولي.
- في منظور النظرية الواقعية الجديدة أن من اهم عناصر النظام الدولي ثباتا هما عنصرين أساسيين : الفوضوية وغياب السلطة العليا ، ونتيجة لذلك فان على كل دولة حماية نفسها ومساعدة ذاتها Self-Preservation بمعنى ان الدولة هي مضطرة الى الدفاع عن نفسها لحماية أمنها لأنه لا يوجد من يحميها وإنها مضطرة لاعتبار دول أخرى تهديد محتمل لها من خلال قراءتها لميزان القوى بينها وبين هذه الدول . ويتبع ذلك بنية النظام الدولي التي تعتبر العامل الأساسي المؤثر على سياسات الدول ، والأكثر تأثيرا من العوامل الداخلية . فالنسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الدولي للفاعلين الدوليين ، والدولة تسعى الى البقاء والاستمرار وبالتالي فان الدولة تبحث عن المصلحة والقوة والأمن.
- لا ينظر الواقعيون الجدد الى القوة كغاية في حد ذاتها وانما كوسيلة لتحقيق الأمن والحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها ففي ظل فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة عليا يظل بقاء الدولة وضمان أمنها رهانا بالقوة التي تمتلكها الدولة .
- والقوة في نظر "كنيث والتز " لها بعد واسع النطاق ليشمل أبعاد غير عسكرية ، فهو يربط بين قوة الدولة والموارد الطبيعية والسكان والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي فضلا عن القدرات العسكرية.

- النقطة الأخرى التي تركز عليها الواقعية الجديدة في مسألة الأمن هي "توازن القوى" في النظام الدولي. فميزان القوى من وجهة نظر أصحاب الواقعية الجديدة يمكن تعريفه من خلال الأقطاب الدولية أو عدد الدول الي يمكن ان تمثل تهديد خطير لوجود بعضها (مثلا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة كان يمثلان تهديد لبقاء وجود بعضهما البعض ومن ثم كان هناك قطبين دوليين).
- وأن توازن القوى هو الضمانة للحفاظ على أمن الدولة وبقائها ويرى " والتز" أن نظام المتعدد القوى أقل استقرارا من نظام القطبية الثنائية (الذي هو أكثر استقرارا) ، حيث يكون الاعتماد المتبادل أقل في النظام ثنائي القطبية عنه في نظام متعدد القوى ، كما ان هيمنة دولة واحدة تكاد تكون مستحيلة .كما أنه لا يمكن في هذا الاطار الاعتماد على التحالفات كأداة لتحقيق التوازن . فالدول – حسب والتز- قد لا تفضل الانضمام لتحالف مع طرف قوي تعتبره تهديد وليس حليف ففي ظل الشك وفقدان الثقة بين القوى الدولية يصعب الحديث عن تحالف قوي يضمن توازن القوى.
- تذهب النظرية الواقعية الجديدة الى أنه يمكن فهم تصرفات الدولة في البيئة الدولية من خلال فهم المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة :

فالمتغيرات الخارجية تشمل :

* طبيعة توزيع القوة بين الدول.
* الادراك أو عدم الادراك لطبيعة الضغوط الدولية .
* فهم نيات الدول الأخرى.
* تقييم التهديدات الخارجية.

أما المتغيرات الداخلية فتشمل :

* مؤسسات الدولة والنخب.
* الجهات المؤثرة في عملية صنع القرار.

وبالتالي فهناك حسب الواقعية الجديدة ثلاث حالات لتوازنات القوى:

1. توازن قوة مبالغ فيه Overbalancing حيث يؤدي سوء تقدير الموقف الى حشد قوة أكبر من حجم التهديد الحقيقي وهذا سيؤدي الى اختلال توازن القوى.

2. توازن قوة غير متكافئ Underbalancing ويعني ان الدولة تحشد قوة أقل من حجم التهديد الحقيقي بسبب سوء تقدير الموقف أو قلة الموارد وهذا سيؤدي الى اختلال توازن القوى .
3. عدم وجود توازن قوة حقيقي Nonbalancing وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق التوازن المطلوب وهذا سيؤدي الى اختلال توازن القوى.

- وبناء على ذلك ترى الواقعية الجديدة أن الأمن القومي يتحقق من خلال تحقيق توازن قوى حقيقي للدولة مع نظيرتها من الدول يبنى من خلال، اولا: ادراك حقيقي للبيئة الخارجية للدولة .ثانيا :قدرة عالية على حشد قوة الدولة من الداخل .وأي خلل في توازنات القوة سيؤدي الى سقوط دول وبروز دول أخرى.

أهم انتقادات الو قعية الجديدة وظهور "الو قعية الدفاعية + الو قعية الهجومية

- إن النقد الذي واجهته النظرية الواقعية الجديدة (البنيوية- الهيكلية) أدى الى ظهور مدرستين وهما " الواقعية الدفاعية " و" الواقعية الهجومية" . أما ما أعيب على الواقعية الجديدة ما يلي :
- عدم اهتمامها بالمنظمات الدولية ومعاهدات الحد من التسلح والأحلاف الدولية .
- صورت العالم على أنه مضمار لسباق تسلح دائم فكل اختلال في موازين القوة بين دولتين سيؤدي الى سباق تسلح بينهما.
- إهمال دور المتغيرات الداخلية في فهم وتفسير السلوك الخارجي للدولة (تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية).
- تركيز الواقعية الجديدة وأطروحات "كنيث والتز " على النظام الدولي كمحدد أساسي ومحوري لسياسة الدولة على الصعيد الدولي .
- اهمال ظاهرة التحالف ودورها في ضمان الأمن .
- نتيجة لهذه الانتقادات جاء التيار الجديد في اطار الواقعية الجديدة وكان بمثابة مراجعة فكرية لأطروحات كل من الواقعية الكلاسيكية والجديدة ، حيث أخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية على عملية صنع القرار الخارجي للدولة ، وكذلك ادراكات صانعي القرار ، إلا ان هذا التيار الجديد بمدرستيه " الدفاعية " و"الهجومية" اختلفت حول الهدف من امتلاك القوة وسبل تحقيق الأمن للدولة . وهو ما سنراه في تفسير أطروحات كل من المدرستين على النحو التالي.

الأمن من منظور الو قعية الدفاعية

- ✓ تنطلق الواقعية الدفاعية – التي تميزت بطروحاتها عن المدرسة الأم (الواقعية الجديدة) – من أن الدولة تسعى لتحقيق الأمن في اطار نظام دولي فوضوي وأن التهديدات الأساسية لوجودها تأتي من الدول الأخرى.
- ✓ من رواد الواقعية الدفاعية :
  - * روبرت جيرفيس Robert Jervis
  - * جاك سنايدر Jack Snyder
  - * ستيفان فان إفارا Stephan Van Evara
- ✓ تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة ، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا .
- ✓ تختلف الواقعية الدفاعية عن الواقعية الجديدة في ثلاث إفتراضات :

* الأول : أن الدولة يمكن أن تحقق الأمن لنفسها بامتلاك قدر " مناسب" من القوة يبقيها في حالة توازن مع الدول الأخرى. فالقوة ليست هدفا في حد ذاتها ولكن وسيلة لتحقيق الأمن ، بل أن سعي الدولة نحو المزيد من القوة وتطوير قدراتها الهجومية على نحو مبالغ فيه ويفوق احتياجاتها قد يجعلها أقل أمنا وقد يؤدي الى بروز " المعضلة الأمنية " Security Dilemma حيث ان سعي الدولة لزيادة قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها ومواجهة التهديدات المحيطة بها يدفع الآخرين لمضاعفة قدراتهم العسكرية على النحو الذي يعيد التهديد لها مرة أخرى.

* الثاني : أن سلوك الدول يأتي عادة نتيجة اختيار رشيد ، وأن هناك توازن بين الدفاع والهجوم في السياسة الدولية . فالواقعية الدفاعية تفترض أن الدولة تتوسع عندما تكون مجبرة على ذلك بدافع الخوف والتوتر .أما الواقعية التقليدية فترى أن التوسع وزيادة القوة هدف في حد ذاته. فالواقعية الدفاعية ترى ان الدول تسعى للأمن وانها تتوسع حينما تشعر بانعدام الأمن والتهديد من جانب الدول القوية ذات الميول التوسعية والعدوانية.
* الثالث: أن التطور التكنولوجي والأوضاع الجغرافية تدفع الى اتخاذ موقف الدفاع والحفاظ على الوضع القائم . ومن ثم نادرا ما تقوم الدولة بالتوسع وتكون أكثر ميلا لإحداث التوازن في مواجهة محاولات تركيز القوة والاستئثار بها من جانب دول أخرى.

- ✓ تعتقد الواقعية الدفاعية أن مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة أصبحت الحرب جد مكلفة تفوق بشكل كبير مكاسبها. ومن ثم أصبح استخدام القوة العسكرية (للإخضاع أو التوسع) استراتيجية أمنية يرفضها معظم القادة والشعوب في هذا العصر القائم على الاعتماد المتبادل المعقد وعلى العولمة . بمعنى أن المبادرة بالحرب سلوك غير عقلاني مرفوض في هذا العصر من قبل الحكومات والشعوب على حد السواء.
- ✓ تعتقد الواقعية الدفاعية بتزايد احتمالات الحروب بين الدول كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية ، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي. وعندئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين ، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.
- ✓ وعليه فقد طورت " الواقعية الدفاعية" فرضياتها لتبين من خلالها أثر " البنيات الداخلية" للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية إلا في حالة الاحساس بالخطر وادراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيون الذين يحدون من الوسائل المستعملة الى الفاع عن المصالح الحيوية فقط ، وأكبر مصلحة حيوية هي " الأمن" .
- ✓ يبدو واضحا لدى هذا التيار (الواقعية الدفاعية) الحديث عن ادراكات صناع القرار ، طرح جديد للواقعية الدفاعية على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية الجديدة (البنيوية)

لكنيث والتز ، فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين (**كنيث والتز** : الأمن يتحقق من خلال تحقيق توازن قوة حقيقي للدولة مع نظراتها من الدول يبنى من خلال ادراك دقيق للبيئة الخارجية + قدرة عالية على حشد قوة الدولة من الداخل).

- ✓ لقد أتت " الواقعية الدفاعية " بمصطلح " الواقعية التعاونية" Cooperative Realism المشجع والمؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة.
- ✓ يرى أصحاب النزعة الدفاعية (الواقعية الدفاعية) بأنه يمكن تحقيق الأمن عبر انشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تجنب السلوكات الخطيرة (التي طرحها الواقعيون الهجوميون) والتي يمكن بواسطتها أيضا تجنب الحرب . ومن بين هذه المؤسسات الأمنية : الأحلاف – المعاهدات الدولية لمراقبة التسلح – منظمة الطاقة الذرية – مجلس الأمن للأمم المتحدة- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ...الخ. بمعنى أن الدول – حسب الدفاعية- تسعى فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية.

الأمن من منظور الو قعية الهجومية

- ✓ ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية حيث انتقدتها حول المرتكز الأساس لها في أن " الدولة وفي اطار الفوضى ، الدولة تبحث فقط عن أمنها " حيث ترى " الواقعية الهجومية " عكس ذلك بان الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة.
- ✓ فالواقعية الهجومية ترى أن الدول توجه بيئة دولية غامضة يمكن أن تستخدم فيها أي دولة القوة لإيذاء دولة أخرى وأنه لا يمكن التنبؤ بالخطر الذي تمثله الدول المعتدية . وفي هذا الاطار تصبح القدرات النسبية هامة جدا ، ويتطلب الأمن الحصول على أكبر قدر من القوة مقارنة بالدول الأخرى ، وأقصى طموح للدولة أن تصبح قوة مهيمنة و لاينازعها في ذلك قوى أخرى وفي هذه الحالة تتحقق أقصى درجات الأمن للدولة.
- ✓ من رواد الواقعية الهجومية :

* جون ميرشايمر John Mearsheimer
* ستيفن والت Stephen Walt
* فريد زكريا Farid Zakarya

- ✓ تختلف الواقعية الهجومية عن الدفاعية في أنها تنطلق من أن الدول لا تسعى فقط الى قدر "مناسب " من القوة ، ولكنها ترى أنه يتعين على الدولة امتلاك " أكبر قدر " ممكن من القوة لكي تكون قوة دولية أو على الأقل قوة إقليمية مهيمنة . ويقتضي ذلك اتباع سياسات هجومية ، في حين يعتبر أنصار الواقعية الدفاعية هذه السياسات غير عقلانية أو رشيدة ، انطلاقا من أن زيادة القوة يؤدي الى تقليل الاحساس بالأمن.
- ✓ يعتقد أصحاب الواقعية الهجومية أن احتمالات الحرب بين الدول تتزايد كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة.
- ✓ كما ذهبت الواقعية الهجومية الى أن احتمال الحرب في نظام القطبية الثنائية أقل من مثيلتها في حالة النظام المتعدد القوى خاصة عند اختلال موازين القوى بين القوى الكبرى في النظام وتفاوت قدراتها بشكل واضح حيث تسعى الدولة الأقوى الى فرض هيمنتها على النظام بالقوة.
- ✓ إن ما يميز طرح " الواقعية الهجومية " عن الواقعية الجديدة لـ"كنيث والتز" هو عدم الاقرار بان تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد.
- ✓ وفي هذا يؤكد " فريد زكريا" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى.
- ✓ وقد رأى " جون ميرشايمر" (أبرز مفكري الواقعية الهجومية) أن قوة الدولة هي محصلة كل من القوة العسكرية والقوة الكامنة . وعرف القوة الكامنة بأنها قدرة الدولة على ترجمة ما تمتلكه من موارد وأصول مثل القوة البشرية والثروة الى قوة عسكرية أو ما أطلق عليه " تعبئة القوة الكامنة ".
- ✓ وقد طرح "ميرشايمر" مفهوم " تعظيم القوة" حيث رأى أن الدول عامة تسعى الى تعظيم قوتها ونفوذها العالمي وتحقيق وضع الدولة المهيمنة ، والقضاء على أي منافسة محتملة من جانب قوة عظمى أو كبرى أخرى ، وأنه حتى الدول الكبرى لا تقنع بالحفاظ على الوضع الراهن من القوة رغم تفوقها حيث تحاول التوسع وزيادة قوتها.

- ✓ وقد ركز " ميرشايمر" على القوى الكبرى واعتبرها فاعل رشيد تفكر من خلال منظور استراتيجي بأخذ بعين الاعتبار التداعيات طويلة الأمد وتلك قصيرة المدى أو الآنية. كما رأى ان نمط توزيع القوة وهيكل النظام الدولي يؤثر على درجة شعور الدولة بالتهديد . وأن نظام ثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام متعدد القوى حيث درجة التهديد به في حدها الأدنى وكذلك درجة عدم اليقين والصراعات المحتملة.
- ✓ يرى أصحاب الواقعية الهجومية أن مفردات المنافسة الدولية والتضارب في المصالح والفوضى الدولية ، تحتم وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي. مثل هذا النظام سوف يضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الاطراف الأعداء المحتملين ومقاومة مساعي الدول التوسيعية للسيطرة والهيمنة على النظام الدولي.
- ✓ انطلاقا مما سبق يمكن القول عموما أن الواقعية الهجومية تنطلق من خمس افتراضات رئيسية :

* الافتراض الأول : أن النظام الدولي فوضوي ، مما يفرض على الدول تعظيم وزيادة قوتها باستمرار .
* الافتراض الثاني : الدول الكبرى لا بد وان تمتلك قدرات عسكرية هجومية ، ويمكنها من ثم تدمير بعضها البعض.
* الافتراض الثالث : ان الدول لا يمكن ان تثق تماما وتكون متأكدة بشأن نوايا الدول الأخرى.
* الافتراض الرابع : أن البقاء والاستمرار هو الهدف للدولة وكل دولة تسعى الى مضاعفة قوتها لكي تتفوق على الدول الأخرى وتضمن بقائها.
* الافتراض الخامس : خلافا " للدفاعيين " عارض " الهجوميين " فكرة التحالف لحماية أمن الدولة ورأوا أن الأمن يمكن تحقيقه عبر القوة والتفوق وليس التحالف وبقدر امتلاك الدولة لأكبر قدر من القوة بقدر تمتعها بقدر أكبر من الأمن.

- ✓ انطلاقا من هذه الافتراضات فان الدول الكبرى تخشى بعضها وتعول فقط على نفسها لحماية أمنها . وأن أفضل استراتيجية لضمان بقاء الدولة هي زيادة قوتها النسبية ، على خلاف الواقعية الدفاعية التي تؤمن بالقوة " المناسبة " فقط . في حين يرى " الهجوميين" أن الأمن المطلق يتحقق فقط عندما تكون الدولة هي الأقوى في النظام الدولي وهو أمر يكاد يكون مستحيل.

ر ابعا : الأمن من منظور النظرية الليبرالية

أولا : المنطلقات

- ✓ تعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي .فهي تنظر اليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية في حين أن الصراعات والنزاعات والحروب هي الاستثناء.
- ✓ إن النظرية الليبرالية ليست نظرية واحدة ، فهي تمثل نسقا فكريا متعدد التيارات (وهو ما عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبراليات) ، تعددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية .فالليبراليون عادة ما يقدمون إجابات مختلفة عما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب والأمن. وعليه كان " الأمن الليبرالي" نتاج تيارات مختلفة داخل المدرسة الليبرالية عامة : الليبرالية الكلاسيكية المثالية – الليبرالية الجديدة: المؤسساتية – والبنيوية.
- ✓ لكن يبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المسماة ليبرالية هو إرادة تطبيق المبادئ المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية .هذه المبادئ الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة الليبرالية هي:
  - الحرية .
  - الديمقراطية النيابية.
  - التنافس الاقتصادي الحر.
  - أسبقية القانون.
  - الملكية الخاصة.
  - التسوية السلمية للنزاعات عبر تدخل المؤسسات.

على ان ترفع هذه المبادئ الى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل وخاصة الحرب.

- ✓ من المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية في نظر الليبرالية ، أنها تركز على ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية وليس على ما هو وان القواعد الأخلاقية هي الأقوى تأثيرا فيها من المصالح.
- ✓ تنطلق النظرية الليبرالية من أن الطبيعة الانسانية تصل حد الكمال ،ومن الايمان في قوة العقل البشري ،وفي قوة الفعل البشري ، وفي قوة الانسان على ادراك قدراته الكامنة ، وان الطبيعة البشرية خيرة في مجملها. ومن ثم فان طابع التعاون والتنسيق يعتبر الدعامة الأساسية في العلاقات الدولية وليس التنافس والصراع.
- ✓ تؤكد الليبرالية على الانسجام الطبيعي للمصالح بين الدول وان العلاقات الدولية ليست مباراة صفرية بين الدول ، وأن توافق المصالح أمرا يمكن الوصول اليه (المصالح المشتركة بين الأمم والشعوب يمكن أن تتحقق عن طريق التعاون).
- ✓ إن النظرة الليبرالية تنطلق في تصورها للسياسة الدولية بناء على أربعة افتراضات أساسية مخالفة للنظرة الواقعية وهي:

الافتراضات الأساسية

- **الافتراض الأول:** أن الدولة ليس الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية Non State Actor

يمثل الفاعلون من غير الدول وحدات مهمة في السياسة الدولية وهذا يعني أن هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها تؤثر في الأمن كالمؤسسات عبر القومية ، المنظمات غير الحكومية...الخ. هذه الفواعل من غير الدول قد يكون تأثيرها في الأمن مساويا أو يفوق التأثير الذي تحظى به الدولة القومية.

وهذا ما أكده كل من " روبرت كيوهان " Robert Keohane و"جوزيف ناي " J.Nye بأن هناك فواعل أخرى وسلوكات لجهات أخرى يمكن ان تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية أو وجود قوى ومؤسسات عبر قومية تسهم في صياغة العلاقات الدولية بشكل متوازي مع الدولة القومية من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد.

- **الافتراض الثاني**: أن الدولة ليست فاعلا وحدويا Non Unitary Actor

في نظر الليبرالية الدولة ليست فاعلا وحدويا بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة . فالفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة ضمن المجتمع المدني ، التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية ضمن التفاعلات الحاصلة بينهم وكذا الأفكار والقيم والمنظمات الدولية وغير الوطنية والرأي العام ...الخ.

وعليه فالدولة لا تخرج عن كونها مؤسسة تمثل الاختلافات والتنافسات فيما بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني والتي تترجم على انها سياسة الدولة .فالدولة في التصور الليبرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية.

من هذا المنطلق يعد اعتبار الدولة – حسب الليبراليين – كفاعل وحدوي اختزالا لتعددية الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهلا للتفاعلات الحاصلة بينهم بل وكذلك للأفكار والقيم...

- **الافتراض الثالث**: ان الدولة ليست فاعلا عقلانيا بالضرورة.

أن الدولة ليست بالضرورة فاعلا عقلانيا كما يعتقد الواقعيون ، فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بان صدام المصالح والمساواة والرغبة في التسوية لن يؤدي دوما الى اتباع مسار صياغة قرار عقلاني، لأن سوء الادراك او السياسة البيروقراطية يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.(قرارات غير عقلانية).

- **الافتراض الرابع**: أن ميادين الأمن واسعة لا تنحصر في الجانب العسكري.

ان متطلبات السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسع ، فاذا كانت مسائل الأمن القومي مهمة ، فان المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية تبقى هي الأخرى بالغة الأهمية بفعل تنامي التفاعل الدولي ، ونتيجة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وعالم الشبكات المعلوماتية والاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين وتنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع مبادئ الأمن (خاصة منذ منتصف الألفية الثانية). وعليه ترفض الليبرالية تقسيم السياسة الدولية الى سياسة عليا (المسائل العسكرية) وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيوثقافية الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

النظرية الليبرالية : الجذور والجوهر

- ✓ جاء الفكر الليبيرالي في منطلقاته الأولى مرافقا لانحلال المجتمعات الاقطاعية ونمو القوى المنتجة الرأسمالية التي رافقت عملية الانتقال من حالة الانتاج من أجل سد الحاجات الى حالة الانتاج البضاعي من أجل التبادل .وقد نشأت الليبرالية في أوروبا كرد فعل على هيمنة الكنيسة على الحياة السياسية والفكرية وكرد فعل لانتهاك حقوق الانسان وحرياته الأساسية واستغلاله باسم الدين أو الاقطاع أو الملك الحاكم..
- ✓ لقد تبلورت النظرية الليبرالية أو ما تعرف أحيانا بالليبرالية المثالية وأحيانا أخرى بالليبرالية الكلاسيكية ، كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مجموعة من المفكرين والفلاسفة : في الجانب الاقتصادي نجد اسهامات " آدم سميث" (1723م-1790م) ومقولته الشهيرة : " دعه يعمل ...دعه يمر " في دعوة لإطلاق الحريات الاقتصادية في العمل والتجارة. وفي الجانب السياسي و الاجتماعي نجد اسهامات كل من : "جون لوك" (1632-1704م)، جان جاك روسو (1712-1778م) ، مونتسكيو (1689-1755م) ، ايمانويل كانت (1724-1804م) ، جيريمي بنثام (1748-1832م – صاحب مبدأ المنفعة) ، جيمس ميل (1773-1836م – مذهب المنفعة)، وجون ستيوارت مل (1806-1873م – مبدأ الحرية وحماية الفرد من طغيان الحكام السياسيين).
- ✓ جوهر الليبرالية ، التركيز على أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد والتسلط بنوعيه : تسلط الدولة (الاستبداد السياسي) ، وتسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي) . ومن الناحية السياسية تقوم الليبرالية على استقلال الفرد واحترام الحريات الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية وتأييد النظم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والاصلاحات الاجتماعية .أما في الاقتصاد فتؤكد الليبرالية على الحرية الفردية الكاملة واطلاق المنافسة الحرة.

الأمن من منظور الليبرالية الكلاسيكية

- ✓ حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب: انسجام القيم والمصالح ، والتركيز على أطر التعاون الدولي.، مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بين الدول . لهذا تحاول الليبرالية الاجابة على التساؤلات التالية :
  - كيف ولماذا تتعاون الدول ؟

- كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية منها ؟

✓ تقوم المقاربة الليبرالية للأمن على تشجيع وترقية المؤسسات والمنظمات الدولية والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول من أجل الوصول الى السلم والتعاون الدوليين .كما تركز النظرية الليبرالية الكلاسيكية على حرية التجارة كعامل حيوي لتجنب الحرب ، وترى ان الدول الرأسمالية تميل الى العيش بسلام لأن الحرب تضر بالتجارة ، وأن الدول في اطار سعيها لزيادة الثروة وتحسين وضع مواطنيها تفضل خيار السلام ، وأنه يمكن إبعاد العالم عن الحرب من خلال التجارة والتعاون.

✓ تركز المقاربة الليبرالية للأمن على مفهومين رئيسيين : الاعتماد المتبادل + الأمن الجماعي.

1- **فكرة الاعتماد المتبادل** :

✓ تركز الليبرالية على فكرة التعاون بين الدول وبالتالي يمكن توفير الأمن إذا ما لجأت الدول الى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (كالتجارة – المال – حركات رؤوس الأموال – الاستثمار- التكنولوجيا ...الخ) .

✓ ففكرة الاعتماد المتبادل هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي الذي يؤمن بالحرية الدولية وبضرورة وجود أمن وحرية في التعامل بين الدول ، حيث تعتقد الليبرالية بإمكانية تجاوز الخصومات والعداء بين الدول عن طريق آليات اقتصادية وتجارية تعاونية تضبط الفوضى التي تسود العلاقات الدولية وتفشل بالتالي النزعة العدوانية الحربية بين الدول.

✓ فمفهوم "الأمن الليبرالي" يقوم على أساس إرساء القيم الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية داخل الدولة والتعاون والاعتماد المتبادل على المستوى الدولي. وكلها عوامل أو أبعاد أكثر حتمية من العامل العسكري في ارساء السلم والأمن.

✓ بمعنى أن المقاربة الليبرالية ترى أنه من الممكن تقليص درجة وحدة النزاعات والصراعات في العلاقات بين الأمم عن طريق التعامل بمنطق انسجام المعايير والقيم المشتركة وترسيخ آليات متعددة قادرة على ضمان نظام دولي مستقر أساسه الاعتماد المتبادل والتعاون بدلا من " الاعتماد الذاتي" والقوة.

- ✓ عموما فان الليبرالية الكلاسيكية تركز في تصورها للأمن على إمكانية التعاون الذي يؤدي بالتالي الى توفير الأمن إذا ما لجأت الدول الى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي . ففكرة الاعتماد المتبادل هي ركيزة أساسية من ركائز التحليل الليبرالي للأمن على أساس ايجاد شبكات متواصلة من العلاقات التعاونية التبادلية تضمن تبادل المنافع والمصالح على شاكلة الشبكة العنكبوتية .

2- فكرة الأمن الجماعي :

- ✓ يقوم التصور الليبرالي للأمن كذلك على فكرة الأمن الجماعي وهو المفهوم المحوري لدى النظرية الليبرالية بحيث يرى الليبراليون أن المؤسسات التي ترسخ مفهوم الأمن الجماعي تمثل آلية هامة للحيلولة دون نشوب حروب وصراعات وتسويتها وضمان السلم والأمن الدولي . ويستبدل الليبراليون مفهوم " الأمن القومي" (التصور الواقعي) بمفهوم أو منظور " الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات دولية كفيلة بضمان تحقيق الأمن.
- ✓ يهدف " الأمن الجماعي" في نظر الليبراليون الى تحقيق السلم والأمن الدولي عن طريق تكاتف الدول في اطار تنظيم دولي للوقوف في وجه أي دولة تلجأ الى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده واتخاذ التدابير الجماعية التي تؤدي الى الحد من هذه انتهاكات.
- ✓ بمعنى أن الأمن الجماعي يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي بخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف.
- ✓ وقد ضع أسس هذه الفكرة (الأمن الجماعي) الفيلسوف الألماني "ايمانويل كانط قبل قرنين من الزمن (السلام الأبدي) عندما اقترح انشاء فيديرالية تضم دول العالم ، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى . وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.(وهي فكرة استند اليها الرئيس الأمريكي" وودرو ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى انشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم نتيجة الصور المروعة لضحايا الحرب).

- ✓ ولكن نظام الأمن الجماعي لم يتمكن من فرض نفسه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الحين ترك نظام الأمن الجماعي المجال للأمن القومي والتحالفات العسكرية التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة.
- ✓ وعملت العديد من الدول على انشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي أيضا ، فظهرت "هيئة الأمم المتحدة" و" الجامعة العربية" ومنظمة الوحدة افريقية " وغيرها.

الأمن من منظور الليبرالية الجديدة

- ✓ شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين خصوصا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدولي ، وتجسد ذلك في طروحات" الليبرالية المؤسساتية " التي تؤكد على دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن وطروحات " الليبرالية البنيوية" من خلال فكرة السلام الديمقراطي لتوفير الأمن .
- ✓ يمكن القول أن الليبرالية الجديدة التي أفرزتها مرحلة العولمة ، هي نسخة عن الليبرالية الكلاسيكية ولكن بشروط مرحلة عولمة رأس المال خاصة فيما يتعلق بالعودة الى السوق وانسحاب الدولة من العملية الاقتصادية وتقلص تدخلها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✓ وكانت عودة المدرسة الليبرالية للظهور من جديد بتصورات جديدة ، مع انتهاء الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن الماضي ومع تفكك الاتحاد السوفياتي ، حيث رأى البعض أن الشيوعية هزمت وتراجعت ، وأن الليبرالية والرأسمالية انتصرت في الاقتصاد والسياسة كنموذج للحداثة ولتطور كل المجتمعات. وهو ما ذهبت اليه أطروحات المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" في كتابه " نهاية التاريخ والانسان " عام 1992 والذي رأى فيه أن نهاية تاريخ الاضطهاد والنظم الشمولية قد ولى الى الأبد دون رجعة مع انتهاء الحرب الباردة وهدم سور برلين ، لتحل محله الليبرالية وقيم الديمقراطية الغربية .
- ✓ وينطلق الليبراليون الجدد عموما من افتراضين أساسيين هما

أ- فوضوية النظام الدولي بسبب غياب سلطة عليا أو حكومة عالمية تدير الشأن الدولي وتضع القواعد التي تضبط حركة الدول والمجتمعات والتفاعلات فيما بينها.

ب- الأنانية العقلانية للدولة ، بحيث أن الدول بعقلانيتها يمكن أن تتعاون حتى في نظام فوضوي ، وأن التعاون قد يكون هش حيث تميل الدولة الى الحصول على مكاسب من التعاون دون تحمل التكاليف ، وأنه طالما أن الدولة راضية عن وضعها وتحقيق المكاسب المتوقعة فإنها لن تهتم بما تفعله الدول الأخرى.

- ✓ وعلى خلاف الرؤى الواقعية ازاء الأمن الدولي التي اهملت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة النزاعات ومنع اندلاع الحروب باعتبارها محصلة لمصالح الدول وقيود النظام الدولي ، فان الليبرالية الجديدة تؤكد على دور المؤسسات في تحقيق التعاون والأمن والاستقرار.
- ✓ وعلى العموم ترى المقاربة الليبرالية الجديدة أنه من الممكن تقليص درجة وحدة النزاعات والصراعات في العلاقات بين الأمم عن طريق التعامل بمنطق التوافق والتقارب بين الدول ومنطق انسجام المعايير والقيم المشتركة وترسيخ آليات متعددة قادرة على ضمان نظام دولي مستقر أساسه الاعتماد المتبادل والتعاون بدلا من الاعتماد الذاتي والقوة . وعليه فان مفهوم الأمن في منظور الليبرالية الجديدة يقوم على أساس إرساء القيم الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية داخل الدولة والتعاون والاعتماد المتبادل على المستوى الدولي وكلها عوامل أو أبعاد أكثر حتمية من العامل العسكري في إرساء السلم والأمن.
- ✓ الليبرالية الجديدة عموما هو اتجاه ضمن عائلة " الليبراليات تم تطويره في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي من منظري المنظار التعددي "كروبرت كيوهين" و"جوزيف ناي" في اطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في اطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية .

▪ الليبرالية المؤسساتية ودور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

- ✓ تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها " توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقة واقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق ، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة المثلى.".
- ✓ تجدر الاشارة الى أن منظري هذا التيار من الليبرالية من أمثال" روبرت كيوهن" و"جوزيف ناي" و"أكس ألرود" قد طوروا أفكارهم في استجابة واضحة انظري "كنيث والتز " المتعلقة بالواقعية الجديدة ، وهو ما جعل المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يبدو أقرب الى الواقعية الجديدة

المعاصرة منه الى التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية ، وجعل البعض يسميه بالواقعية اللينة في اشارة لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين الجدد..

- ✓ فالليبرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والاقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي الى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.
- ✓ تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان : أولا يجب ان يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون . ثانيا : أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.
- ✓ ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص ، ولذلك سوف تكتسب قدرا من الاستمرار ، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها القوة ، وان كان هذا لا يمنع من استمرار الدول في محاولة الوصول الى غاياتها بما في ذلك مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي.
- ✓ تعمد الليبرالية المؤسساتية الى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/ العسكرية للمصطلح التي ركز عليها الطرح الواقعي ، مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة ، ومقحمة فاعلين من غير الدولة ليصبح الأمن ليس فقط حماية الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى وانما تهديدات فاعلين غير دوليين.
- ✓ كما ركزت الليبرالية المؤسساتية على بناء المؤسسات وايجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية ، كما تعتقد بأن المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى.
- ✓ ويقوم المنظور الليبرالي المؤسساتي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر ، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية والأفراد والجماعات. فالمؤسسات يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الانسانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب ، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون.

- ✓ وفي هذا الاطار طور كل من " كيوهان" و"ناي" نظرية الاعتماد المتبادل باستخدام مصطلح جديد وهو " الاعتماد المتبادل المركب" Complex Interdependence Theory. ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول وأن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام.
- ✓ تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي مع توجه العديد من الدول الى التكتل في مؤسسات ذات صبغة اندماجية كالاتحاد الأوروبي بالإضافة الى تضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في اطار عام وموسع ذلك من خلال الاعتماد على مفهوم " تعددية الأطراف" كمبدأ للحياة الدولية ، وشكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ معممة للسلوك.
- ✓ وبفعل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل فقد ركزت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسساتي قصد تنظيم الحياة الدولية وتسيير نسق واسع من التغيرات الاقليمية والعالمية.
- ✓ فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدلا أكاديميا حول مفهوم الأمن الاقليمي بالتركيز على مفهوم " الأمن التعاوني" Cooperative Security كبديل لمفهوم الأمن الجماعي ، ويعتمد اقتراب الأمن التعاوني المؤسساتي بالأساس على مجموعة من الاجراءات كالدبلوماسية الوقائية واجراءات بناء الثقة اعتمادا على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول ، وكما يقوم على : الحوار بدلا من المواجهة والشفافية بدلا من السرية. إذ لا تنطلق السياسة الأمنية من فكرة الردع بل تقوم على أساس فكرة تطوير الحوار كآلية لمنع النزاعات.

▪ الليبرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي

- ✓ اقترنت نظرية السلام الديمقراطي (الليبرالية البنيوية) بكتابات كل من "ميكائيل دويل " Michael Doyle و" بروس راست" Bruce Russet من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني. فمن شأن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلم ولمنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة.
- ✓ وقد ركز الجدل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي على ثلاثة أسئلة مهمة:
  - * هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟
  - * وما الذي يفسرها في حالة وجودها ؟
  - * وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام الدولي ؟

- ✓ يرى أنصار الليبرالية البنيوية أن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول ثم على مستوى بنية النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون . (حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون كما عبر عنها كانط).
- ✓ ومن هنا تبرز كتابات " إيمانويل كانط " كمرجعية فكرية لأصحاب الليبرالية البنيوية خاصة كتابه " مشروع السلام الدائم " لعام 1795.
- ✓ تتمحور طروحات الليبرالية البنيوية (أو نظرية السلام الديمقراطي) حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له. بمعنى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لاحترام ارادة مواطنيها واقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين .
- ✓ ويرى مؤيدو فكرة السلام الديمقراطي ، بأن نشوب الخلافات وتعارض المصالح أمر مسلم به في التفاعلات الدولية إلا انهم يعتقدون أنه نادرا ما تصعد الديمقراطيات تلك الخلافات الى حد التهديد باستخدام القوة فضلا عن استخدامها فعليا ، بل تسعى عوضا عن ذلك بحلها عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية كالوساطة والمفاوضات والتحكيم الدولي وغيرها من الطرق السلمية.
- ✓ وبالرغم من أن جوهر هذه الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في اطار ما يعرف " نظرية السلام الديمقراطي" ، حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى الى محاربة بعضها البعض اذ تشكل الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام .وأن الديمقراطيات تتميز بالطابع السلمي الذي يحترم القانون ولا يميل الى العنف ، وأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات .
- ✓ وفي هذا الاطار يرى " روبرت كوفمان" أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعزى الى غياب الديمقراطية ، لذلك فان الاقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض رغم دخولها في حروب مع دول أخرى.
- ✓ أما " بروس راست " فيجادل بان القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب لأن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات التي تمنع استخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المبادئ فضلا عن ذلك فان السبب الذي يدفع الدول ألا تحارب بعضها البعض يكمن فيما يلي :

- السبب الأول يتعلق بالمعايير : فالديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحل بطريقة سلمية من خلال المفاوضات والتنازلات من دون اللجوء الى التهديد واستخدام التهديد والعنف المنظم أو استخدامه فعلا، ففي ظل وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون ، يجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا من الاكراه.
- السبب الثاني يتعلق بالمؤسسات : فالزعماء الديمقراطيون الذين يدخلون في الحرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها ، وغالبا ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الناس معظم هذه التكاليف ، ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروبا بأن لا يعاد انتخابهم للرئاسة من جديد ، وعليه تكون الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة.
- السبب الثالث : أن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معا بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك.
- السبب الرابع : أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع قيام الحرب بينها.

مراجع المحور الر ابع

- نورهان الشيخ، نظرية العلاقات الدولية ،ط1 ،(القاهرة : المكتب العربي للمعارف)، 2018
- عقة نسيمة، تطور مفهوم الأمن: من الأمن الوطني إلى الأمن العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010/2009.
- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،1970.
- مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر-أيلول 2001، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2003.
- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة : دار الموقف العربي، 1984.
- كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999 .
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ،ط4 ، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت : دار أمواج، 2003.
- أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، (السليمانية : مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية) ، 2007.
- سمير عبد الرحمان شلالده، الليبرالية الجديدة في العالم العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2008.
- أحمد محمد أبو زيد ، نظرية العلاقات الدولية : عرض تحليلي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 36 (خريف 2012).ص ص 47-67.
- توفيق بوستي ، مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية ، دراسات استراتيجية ، اسطنبول : المعهد المصري للدراسات ، ماي 2019.
- جون بيليس ، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004.
- محمد الطاهر عديلة ، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والأسس ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 .

- جويدة حمزاوي ، التصور الأمني الأوروبي ، نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011.
- فوزي حسن الزبيدي ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي.. مجلة رؤى استراتيجية ، يوليو 2015، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . على الموقع : ecssr.ae/wp-content/uploads/pdf

- Jean Barrea , Théories des relations internationales, ciaco editeur , sans année.
- Daniel Colard , les relations internationales , Paris : ed.Masson , 2éme ed. 1981
- Alex Macleod , les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique. Cultures et conflicts. N° 54 (été 2004).
- Bill Mc Sweeney , Security , identity and interests , a sociology of international relations , cambridge university press, 1999.
- Georges Ténékidés , L'élaboration de la politique étrangère des états et leur sécurité . les cours de droit, Fascicule 2 , Paris , 1972, p.242.
- Charles-Philippe David , Jean-Jacques Roche , Théories de la Sécurité , Paris :Editions Montchrestien , 2002.

المحور الخامس

النظريات الأمنية الحديثة

أولا : الأمن من منظور النظرية البنائية

النظرية البنائية : الجذور والمرتكزات

- ✓ إن الأسس الفلسفية والاجتماعية للبنائية عميقة تبلورت عبر قرون من التطور الفكري ، فجذورها تمتد الى "إميل دوركايم "و "إيمانويل كانت" ن " جون لوك" و" ماكس فيبر". لكن بدأت البنائية كاتجاه في دراسة السياسة الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضي وبرزت كنظرية أو مقاربة نظرية قائمة في حد ذاتها في حقل نظريات العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة مع كتابات كل من :
  - نيكولاس أونوف..... Nicholas Onuf
  - ألكسندر واندت ..... Alexander Wendt
  - فريديريك كراتشويل ..... Friedrich Kratochwil
- ✓ حاولت النظرية البنائية (أو التفسير الاجتماعي للواقع الدولي – وهي من بين ثلاث نظريات في حقل العلاقات الدولية الى جانب الواقعية والليبرالية) حاولت منذ ظهورها في ثمانينيات القرن العشرين إعطاء تفسيرات وحلول لحدوث النزاعات سواء بين الدول أو داخلها ، وسعت الى تسليط الضوء على دور العوامل المعيارية والبناء الاجتماعي للسياسة العالمية وكذا دور الهوية والثقافة في تحديد المصلحة الوطنية للدولة باعتبارها الفاعل الدولي الأساسي.
- ✓ ويعتبر كتاب " **عالم من صنعنا** " **World of Our Making** (1989م) **لنيكولاس أونوف** ،المرجع والمعلم الذي أسس لأهمية المكانة التي تستمر البنائية في شغلها في حقل العلاقات الدولية .
- ✓ واذا كان " أونوف" Onuf هو الذي أدخل النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية ، فإن مساهمات ألكسندر واندت Alexander Wendt (الملقب بأب البنائية) خاصة مقاله الشهير (الصادر عام 1992) بعنوان " الفوضى هي ما تصنعه الدول : البناء الاجتماعي لسياسة القوة" Anarchy is what states make of it : The social construction power politics وأيضا كتابه " نظرية اجتماعية في السياسة الدولية" Social theory of International politics (الصادر عام 1999م) كان لها عميق الأثر في اتساع تأثير النظرية في حقل العلاقات الدولية ، حيث تضمن كتابه طرح الافتراضات الأساسية للبنائية ، وعملية تكوين الهوية من خلال التفاعل.

- ✓ والبنائية -حسب "واندت" Wendt – هي نظرية بنائية للنسق الدولي تضع الافتراضات المركزية التالية :
  - الدول هي وحدات التحليل الرئيسية في النظرية السياسية الدولية.
  - البنى المفتاحية في نسق الدول "تذاتانية" لا " مادية " (Intersubjective non matériel)
  - هويات الدول ومصالحها تبنى في جزء مهم منها بواسطة (هذه) البنى الاجتماعية عوض أن تكون معطاة من منشأ خارجي عن النظام الدولي.
- ✓ ووفقا "لألكسندر واندت" دائما فان البنائية تقوم على أساسين :
  - الأول : أن بنية المجتمعات الانسانية تتشكل وتتحدد في الأساس وفقا للأفكار المشتركة أكثر منها على القوة المادية.
  - الثاني : أن الهويات ومصالح الأطراف والفاعلين الموجودين في النظام الدولي يتم تشكيلها بناء على هذه الأفكار، وبالتالي فهي ليست حتمية أو هبة من الطبيعة كما يجادل الواقعيون الجدد.
- ✓ تركز النظرية البنائية في دراسة السياسة الدولية على الأسس المعيارية غير المادية التي تحكم العلاقات بين الوحدات السياسية والأطراف الدوليين ، حيث تعكف على هذا المستوى على دراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية . وتتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات الثقافية والنفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول ن جنبا الى جنب مع الاعتبارات والمتغيرات المادية التي تعتمدها كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.
- ✓ يعتقد البنائيون ان بنية النظام الدولي تتألف من قسمين : القسم الأول هو المادي الذي يتكون من توزيع القوى بين الدول . والقسم الثاني فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول والجزء الثاني هو الأمن بالنسبة للبنائيين.
- ✓ يتقاسم البنائيون عموما فكرة ان السياسة الدولية ليست مسوقة بالعوامل المادية وحدها . فبدون اهمال اهمية هذه العوامل في صياغة السياسة الخارجية للدول ، يجادل البنائيون بان مصالح الدول وبالتالي سلوكها يتأثر بالعوامل الاجتماعية و"التذاتانية" مثل الضوابط والأفكار والمعايير والثقافة والهوية . والعالم من حولنا – كما ترى البنائية – مبني اجتماعيا ... و"اجتماعيا" تعني ان البنائية تعطي وزنا أكبر للاجتماعي (مقابل المادي) في السياسة الدولية .

- ✓ في هذا السياق يورد ألكسندر واندت Wendt مثالا عن الأسلحة النووية التي تعبر عن القدرات المادية القصوى في عالمنا اليوم : مجادلا بأن ما يهم ليس الوجود المطلق لهذه الأسلحة ، وانما السياق الاجتماعي هو ما يعطي معنى لتلك القدرات ، لذلك فحسب " واندت" فان 500 سلاح نووي بريطاني هي أقل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من 05 اسلحة نووية كورية شمالية ، لأنها في الحالة الأولى تؤول عبر سياق اجتماعي من الصداقة ، في حين يطغى سياق اجتماعي من العداوة في الحالة الثانية.
- ✓ يرى العديد من الأكاديميين أن البنائية هي النظرية الأكثر قدرة على تفسير العديد من الظواهر وفهمها مثل : "الحروب الأهلية ، تفكك الدول الكبرى الى دول مستقلة ، الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال ذات الهويات الجديدة "، وكذلك عودة دور العوامل الاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية.
- ✓ يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني ويجادلون بأن العقلانيين (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية ، وعلى هذا الأساس ترفض البنائية ما يسمى " تصور كرات البيليار" للعلاقات الدولية الذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية ، بينما ترغب " البنائية " في اختبار ما يوجد داخل " كرات البيليار" للوصول الى ادراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات .
- ✓ فالبنائية تشدد على تأثير الأفكار في الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية الى التركيز على العوامل المادية (القوة العسكرية والاقتصادية والمؤسساتية) وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول.
- ✓ بمعنى أن الطرح البنائي يؤكد على أن العلاقات الدولية لا يمكن فهمها من خلال التركيز على العوامل المادية فقط وحصرها بأفعال وتفاعلات عقلانية ضمن قيود مادية بحتة (كما ترى الواقعية) أو ضمن قيود مؤسساتية على المستويين المحلي والدولي (كما ترى الليبرالية) ، بل تتعدى (البنائية) ذلك لتركز على تأثير الأفكار والبعد الاجتماعي للسياسة الدولية ، بالإضافة الى أهمية البنى المعيارية ودور الهوية في تكوين المصالح والأفعال ، فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية .

- ✓ وعليه فالقضية المحورية في " عالم ما بعد الحرب الباردة " - حسب البنائية – هي " كفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها" . ومن هذا المنطلق يجب وضع طروحات النظرية البنائية في سياقها التاريخي لفهمها . السياق التاريخي التي ظهرت فيه وهو عالم ما بعد الحرب الباردة (عالم ظهرت فيه الكثير من الصراعات والحروب على أساس الطائفية المذهبية والعرقية.).انطلاقا من ذلك حاولت البنائية تقديم تفسير لسلوك الفواعل الدولية والمجموعات داخل بيئة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.
- ✓ قدمت النظرية البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية مركزة على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات بين الدول وتناولت بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والقيم والمثل والمعتقدات ، سعيا منها تقديم فهما بديلا لعدد من القضايا المركزية في نظرية العلاقات الدولية كمعنى الفوضى، ميزان القوى، العلاقة بين هوية الدولة والمصلحة ، تطوير القوة، فرص التغيير في السياسة العالمية..
- ✓ من هذا المنطلق يرى العديد من الأكاديميين أن "البنائية" أسهمت إسهاما مهما في نظرية العلاقات الدولية مضيفة بمتقربها السوسيولوجي ، وما يترتب عليه من استخدام مفاهيم اجتماعية في السياسة الدولية ، بعدا إبستيمولوجيا جديدا يسهم في دراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظام الدولي والأحداث والظواهر الدولية . وذلك من خلال إدخال مفاهيم تحليلية أبعد من التركيز فقط على مفاهيم محددة كالمصلحة الوطنية والأمن القومي ببعدها المادي (كما فعلت الواقعية).
- ✓ لقد أضافت " البنائية" في تحليلها مفاهيم كلية (Macro concepts) تستوعب دراسة الأفكار والقيم والهويات والبناء الاجتماعي ، بصفتها عوامل تدخل في تشكيل الدوافع الرئيسية لسلوك الفاعلين في النظام الدولي ، بناء على التفاعل القائم الدائم والمستمر بين البنى والفاعلين الذين ليسوا الدول فقط بل هم أيضا – وفقا للمقترب البنائي- المنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية كذلك . وهذا دون التخلي عن اعتبار أن الدولة هي الفاعل الأساسي ودون اهمال دور المصلحة الوطنية . ولكن البنائية ركزت على أهمية التفاعل بين هذه المكونات والأفكار والهويات ، وكيف تحدد الأفكار المصلحة : فالهوية والأفكار والمصلحة – في نظر البنائية – مفاهيم لا يمكن الحديث عن أحدها دون الآخر.
- ✓ على هذا الأساس يعتبر بعض الباحثين أن "البنائية" هي مقترب أكثر من كونها نظرية : فهي مقترب لأنها مدخل فكري يقدم منهجا لدراسة العلاقات الدولية بمنظور سوسيولوجي اذ أنها مقترب لم

يدخل ميدان العلاقات الدولية حتى ثمانينيات القرن الماضي. ويرى هؤلاء الباحثين أنه قبل ذلك كانت البنائية اتجاها إبيستمولوجيا فلسفيا محور اهتمامه " كيف تتشكل المعاني لدى البشر في سياق العلاقة التفاعلية بين خبراتهم وأفكارهم" وهو مقترب يجعل من الممكن للباحث في العلاقات الدولية وضع أسس نظرية لظواهر السياسة الدولية.

- ✓ انطلاقا من هذا المدخل الابيستمولوجي فان المفهومين الرئيسيين الذين تقوم عليهما البنائية في العلاقات الدولية هما : البنية (Structure) والفاعل (Agent) ، إضافة الى التفاعل الدائم بينهما – بطبيعة الحال- دون ان تفوق أهمية أحدهما أهمية الآخر. فكلاهما – أي البنية والفاعل- على درجة ذاتها من الأهمية .
  - فالبنية (Structure) : هي المؤسسات والمعاني (القيم والأفكار والهويات) المشتركة التي تشكل معا سياق الفعل الدولي.
  - والفاعلون (Agents) هم الوحدات التي تتفاعل مع بعضها ومع البنى الاجتماعية ضمن هذا السياق ، فتؤثر وتتأثر بها.
- ✓ من الافتراضات الأساسية للبنائية :
  - **أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي** . وأن الفاعل في العلاقات الدولية هو الدولة والبناء هو النظام الدولي. فالدولة - عند البنائيين – بناء اجتماعي ووحدة سياسية تمثل الفاعل الأساسي ولكن ليس الوحيد في العلاقات الدولية بل هناك قوى فاعلة غير الدول التي يمكن أن تكون فاعلا أيضا في عملية التفاعل في العلاقات الدولية. فالبنائيون يهتمون بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وعلى العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية .
  - **أن الانسان كائن اجتماعي** ومن ثم لا يمكن أن يحيا بدون علاقات اجتماعية . بمعنى أنه لا يمكن لنا ان نكون أناسا دون علاقاتنا الاجتماعية التي كونت الناس على ما هم عليها لآن. ونحن نكون العالم من حولنا بما نفعل. وفي هذا الاتجاه ، كتب " نيكولاس أونوف" Onuf كتابه " عالم من صنعنا" (World of our making) وقال أن الدول والمجتمعات من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية مع البناء. من هنا ، فان جوهر البنائية هو أن الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد ، وهذا التفاعل المتبادل بين المجتمع والأفراد هو محور اهتمام البنائية.

- **أن الهوية والقيم لها دور هام في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها** . فالبنائية نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي وتشكيله. لأن العالم – في نظر البنائية- ليس شيئ معطى بعيدا عن التفاعل بين البناء والفاعلين . وفي هذا السياق تبرز دور الهوية التي تؤثر الى حد كبير في سلوك الأفراد ونمط تفاعلهم مع البناء المتمثل في المجتمع. اذن الهوية(Identity) مفهوم محوري لدى البنائيين ، هي التي تحدد المصلحة الوطنية ومن ثم السياسة الدولية .وتفترض البنائية أن الهوية هي التي تحدد للفاعل دور النظام الدولي. فمثلا : الهوية الأوروبية هي التي تحدد السياسة الفرنسية وكانت الدافع الأساس للمبادرة بتطوير الوحدة الأوروبية ، بينما الهوية الأطلسية هي التي جعلت بريطانيا أقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية. انطلاقا مما سبق ، تركز البنائية على عنصر الهوية الذي أهملته النظريات التفسيرية ، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا فالهوية تولد وتصقل المصالح .كما تعتبر المقاربة البنائية أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر. وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها ، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية ، بعد تحول الصراع من ايديولوجي الى حضاري ، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية ، وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.
- **أن الهوية تحدد المصلحة الوطنية** : يربط البنائيون مفهوم المصلحة والهوية . فالمصلحة الوطنية في نظرهم ليست شيئا محددا بشكل موضوعي ، بل أنها تختلف بمرور الوقت ووفقا للعلاقات الاجتماعية للفاعل الدولي . ويركزون في هذا الاطار على كيف تحدد الأفكار المصلحة والعكس ويرون أنه لا يمكن الحديث عن إحداهما دون الأخرى . كما يرى البنائيون أن الهويات تحدد مصالح الدول ، فالدول – حسب ألكسندر واندت- ليس لها " حقيبة" مصالح تحملها معها مستقلة عن السياق الاجتماعي بل تحدد مصالحها خلال عملية تعريف الأوضاع . في بعض الأحيان – يقول "واندت" تكون الأوضاع غير مسبوقة في

تجربتنا ولهذا علينا بناء معان لها وبالتالي تحديد مصالحنا ، إما بالمماثلة وإما بابتكارها من جديد..

المقاربة البنائية للأمن

- ✓ أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة في تفسير تفاعل الوحدات السياسية في النظام الدولي إلا أن " البنائية" تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك.
- ✓ إذا كان " أونوف" Onuf و"واندت" Wendt هما اللذان ساهما في ادخال النظرية البنائية الى حقل العلاقات الدولية وأسهما في تطوير المنظور البنائي في السياسة الدولية ، فان بعدهما برزت كتابات أخرى لباحثين من المدرسة البنائية عالجت على وجه الخصوص مسألة الأمن في العلاقات الدولية من هؤلاء الباحثين نجد:
  - مارتا فينمور ..... Marta Finnemore (1996).
  - إمانويل ألدر ..... Emannuel Alder (1997).
  - تيد هوبف ..... Ted Hopf (1998).
  - باري بوزان ..... Barry Buzan (1998).
  - أولي ويفر ..... Ole Weaver (1998).
  - ميكائيل بارنت ..... Michael Barnet (2012- 2014).
- ✓ تحاول المقاربة البنائية للأمن أن تشرح بصفة حيادية كيف أن الظروف المادية والمصالح تتأثر بالهويات لتقدم مقاربة ثقافية للأمن.
- ✓ المنظور البنائي للأمن يجادل بأن التفاعلات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بالأساس لكن تتأثر بالدرجة الأولى بالأفكار ، المفاهيم ، الصور ، المعتقدات ، القيم و المعايير ، أي العوامل الاجتماعية والثقافية.
- ✓ إن الأمن من المنظور البنائي هو قبل كل شيء مسألة إدراك : كيف يدرك صناع القرار مسألة الأمن انطلاقا من المعني الذي يعطونه للعناصر والعوامل المادية وللأحداث والظروف وليس العكس. بمعنى أن صناع القرار هم الذين يعطون معنى لهذه العناصر المادية والمصالح وليس العكس.

- ✓ وعليه فان الأمن وفقا للبنائية ليس ظاهرة تجريبية امبريقية لكن هو قبل كل شيئ " تصور ذهني" أو " تمثيل عقلي" Représentation Mentale يتم بناؤه وتفكيكه.
- ✓ وعلى هذا الأساس فان الأمن – حسب البنائية- يمكن ان يتحول ويتحسن إذا تغيرت أنماط التفكير (النخب داخل الوحدات السياسية في النظام الدولي) .
- ✓ غن الفرضية المشتركة للمقاربة البنائية في تصورها للأمن هي أن " الأمن بناء اجتماعي" وعليه قد يفهم الأمن ضمن هذا السياق (البناء الاجتماعي) .على سبيل المثال تأمين القيم الأساسية لمجموعة ما. لكن السؤال المطروح : من هي المجموعة المهددة ؟ وما هي القيم الأساسية المهددة ؟ ثم ما مصدر هذا التهديد ؟ .بالنسبة للبنائيين فان الاجابة على هذه الأسئلة تعني " أشياء مختلفة في سياقات مختلفة" .
- ✓ ومن هنا يتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في آن واحد: موقع مفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص ، وتحد بين مختلف الفواعل الذين يعملون على تطوير رؤى مختلفة من القيم وكيفية التصرف . وبدلا من تصور " الأمن " في مستوى النخب – كما تعمل الواقعية – يشير البنائيون الى أهمية دعم الرأي العام لخطابات النخب أو الإذعان اليها.
- ✓ بمعنى : أن خلافها (البنائية) مع المدارس الأخرى ، ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة الدولية وانما حول مجموعة من المسائل من ضمنها : هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك ؟.
- ✓ يطرح هذا النهج / أو المقاربة الجديدة أسئلة مثل :
  - كيف شكلت هوية الدولة؟
  - وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟
  - وكيف تؤثر البيئة في سلوكيات الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات؟.
  - وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدول مثل سياسة الأمن القومي؟
- ✓ بصفة عامة ترى البنائية أن الظروف المادية (العوامل العسكرية والاقتصادية) ليست هي المحددات الوحيدة الأمن ، لكن الأفكار والقيم والمعايير هي أكثر أهمية ، تتطور وتشكل بصورة مختلفة مع الوقت هوية النظام الدولي.(ان كان ذو طابع تعاوني أو تنافسي صراعي).

- ✓ حسب المقاربة البنائية فان "الأمن" يمكن أن يتحول ويتحسن اذا تغيرت أنماط التفكير (فيما بين الوحدات السياسية في النظام الدولي) . فالمقاربة البنائية هي تفاؤلية لبناء السلم والأمن ولا تعتقد أن هناك تنافس أو صراع أزلي بين القوى الكبرى في النظام الدولي مثلما يعتقد أغلب الواقعيين . ويستند البنائيون لتأكيد هذا الطرح على مثال وأفكار " غورباتشوف" (الرئيس السوفياتي سابقا 1985-1990 م) الذي عمل على وضع حد للحرب الباردة باختياره عدم اللجوء الى القوة واختيار مفهوم "الأمن المشترك).
- ✓ لقد شكلت أيضا أعمال واسهامات "مدرسة كوبنهاغن " المحاولة الأكثر انسجاما وتنسيقا لتطوير إطار لدراسة "الأمن" وفقا لتصور بنائي .إن أول من أطلق عليها مدرسة كوبنهاغن هو " بيل ماك سويني" Bill Mc Sweeney للإشارة الى الاسهامات النظرية لكل من " باري بوزان" و" أولي ويفر" وآخرين ممن يشتركون في ثلاث أفكار رئيسية :
  - مفهوم القطاعات الأمنية
  - مفهوم الأمننة.
  - مفهوم المركبات الأمنية (الاقليمية).
- ✓ تركزت أعمال " مدرسة كوبنهاغن" على جه الخصوص حول أعمال كل من "بوزان " و "ويفر" والتي توجت بالعمل المشترك بين هؤلاء الاثنين مع " دي وايلد" عام 1998 م تحت عنوان " الأمن : إطار جديد للتحليل " Security : A New Framework Of Analisys . وفيما بعد " نظرية مركب الأمن الاقليمي " في العمل المشترك بين " بوزان و" ويفر " تحت عنوان " أقاليم وقوى : بنية الأمن الدولي" عام 2003 م Regions and Powers :The Structure Of International Security .
- ✓ طورت مدرسة كوبنهاغن مجموعة واسعة من الأطر المفاهيمية والنظرية لمعالجة مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة وفق تصور بنائي فكان أن ظهر :
  - مفهوم الأمن المجتمعي.
  - مفهوم الأمننة.(إضفاء الطابع الأمني)
  - نزع الأمننة (تفكيك / نزع الأمننة)
  - نظرية نركب الأمن الاقليمي .

  وهي ملها مفاهيم نظرية واسهامات أعطت أبعادا أخرى إضافية لدراسة وتحليل مستويات الأمن من منظور بنائي في العلاقات الدولية .

ثانيا : الأمن من منظور النظريات النقدية

ملاحظات حول المدارس النقدية

- ✓ أولا ما يمكن قوله عن المدارس النقدية أنها كثيرة ، تنتمي الى الحركة المعرفية الأبستمولوجيا ما بعد الوضعية Mouvement Epistémologique Post positiviste التي ترفض التيار العقلاني الوضعي ونظرياته المهيمنة على حقل العلاقات الأمنية الدولية . وتأتي هذه المدارس ضمن حركية المنادين بتوسيع مفهوم الأمن ، ومجادلة الطرح الواقعي بأن الدولة هي الموضوع المرجعي للأمن.
- ✓ وعليه ونتيجة للقصور الذي طبع اتجاهات المنظور التفسيري/الوضعي (Les conceptions explicatives) باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن ، ظهرت اتجاهات ومقاربات نظرية أخرى جديدة منها " النظرية النقدية" ، تولي اهتماما بالغا لفكرة البناء الاجتماعي ، وتولي اهتمام أكثر لفهم واقع العلاقات الدولية ومسائل الأمن بدلا من وصفها فقط . وفي هذا يوضح "روبرت كوكس " Robert Cox (أحد أهم المفكرين النقديين الذين طوروا أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية) أن هدف النظرية النقدية ناتج عن طبيعتها النقدية ...لذلك يبحث منظور هذه النظرية عن فهم الظواهر أكثر من وصفها.
- ✓ لقد مثلت النظريات النقدية (أو ما تسمى بالتصورات التأويلية Conceptions interprétatives) والمندرجة ضمن منظورات ما بعد الوضعية (Positivisme) ، تحديا لكل من المدرستين الواقعية والليبرالية في معالجة وفهم واقع الظواهر في مجال العلاقات الدولية وخاصة مسائل الأمن العالمي.
- ✓ سنحاول في هذا المحور تقديم نظرة متفرقة حول طروحات النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية خاصة فيما يخص معنى الأمن ومفهومه ، مستعرضين أهم منطلقات هذه النظريات ، أطرها الفكرية ، مرتكزاتها النظرية واسهامات أهم منظريها ودعاتها وذلك من خلال النقاط والملاحظات التالية :
- ✓ **الملاحظة الأولى** : أن منظور المدرسة النقدية على اختلاف توجهاتهم وتياراتهم يتبنون مقاربة بنائية ويعتقدون أن القوى الاقتصادية والاجتماعية العالمية (الشاملة) هي التي تحدد التطور الحقيقي لمفهوم الأمن . فالدول أصبحت أقل استعدادا وأقل ملاءمة لتشكيل الأسس (خاصة الأمنية منها)

للنظام الدولي.(في ظل تراجع قدرة الدولة على مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة كالصراعات الاثنية ، الفقر ، الهجرة ، الجريمة المنظمة ...الخ).

- ✓ **الملاحظة الثانية** : لقد أثار اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن ، العديد من ردود الفعل النقدية ، فمع بداية التسعينيات (القرن 20) ، كان التحدي الذي واجه فكرة مرجعية الدولة معظمه على صعيد الممارسة ، فقد كانت التغييرات الهائلة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي تعني أنه من الصعب الادعاء بان الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن ، ففي تلك الفترة :
  - تصاعدت وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية ، موجات العنف والابادة الجماعية بين الجماعات الاثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية السابقة.
  - كما تواصل أنذاك نشاطات الابادة المنظمة وسط إفريقيا السوداء.
  - وتزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها.
  - ومشكلات الادماج والفقر
  - وارتفاع مستويات الجريمة.
- ✓ كلها أظهرت طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات ، لم يعد مفهوم الأمن القومي قادرا على التعامل مع هذا النوع الجديد من التهديدات . وبناء على هذه التحولات طورت مثلا مدرسة كوبنهاغن فكرة " الأمن المجتمعي" كمدخل لفهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة . وأدى بعلماء هذه المدرسة الى وضع " المجتمع" كموضوع مرجعيا للأمن في مواجهة " الدولة" التي أصبحت – حسب رأيهم – المصدر الأساسي للتهديد . وبهذا أدى تغيير الموضوع المرجع من " الدولة " الى " المجتمع " بشكل مباشر الى تغيير سمة " الأمن " من " الأمن القومي " ال " الأمن المجتمعي " وهذا المصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاغن.
- ✓ **الملاحظة الثالثة** : وتماشيا مع هذا الطرح التوسعي لمفهوم الأمن جاءت أعمال أخرى مثل العمل المشترك لكل من " كيث كراوز " Keth Krause و "مايكل ويليامز" M. williams ، وفيه أشارا المؤلفان الى أن التركيز الواقعي الجديد على حماية القيم الرئيسية للدولة من التهديدات العسكرية التي تنبثق خارج حدودها لم يعد كافيا (إن لم يكن قط كذلك) كوسيلة لفهم ما / أو من سيؤمن من أي تهديدات ، وبأي طريقة . لذا دعا المؤلفان الى ضرورة توسيع أجندة الأمن الدولي لتتجاوز التركيز التقليدي للواقعية على الدولة بوصفها الموضوع المرجعي الوحيد للأمن. ثم

توالت الاسهامات النظرية الحديثة للدراسات الأمنية النقدية عن طريق تجاوز البنى الواقعية للأمن الدولاتي نحو رؤية بديلة أكثر اتساعا تنطلق من قاعدة أمن الأفراد أنفسهم. وفي وقت لاحق انتشرت الأعمال التي أصبحت تعمل ضمن الأجندة الموسعة الجديدة للأمن أو ما اصطلح عليه لاحقا بالدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies وهي أعمال نابعة من عدد من المدارس الفكرية الأوروبية والمتمثلة أساسا في" مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية "و"مدرسة ويلز " و" مدرسة باريس " للدراسات الأمنية .

وقد أسفرت اللقاءات بين ممثلي هذه المدارس عن تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية. ويذكر أيضا أنه عادة ما تدرج مدرسة كوبنهاغن ضمن المدارس الفكرية النقدية حتى وان كانت لم تحيد في بداياتها عن اعتبار الدولة الوحدة الأولى بالأمن . وذلك لأنها مثلت أول الاجتهادات النظرية الجادة على طريق انتقاد الاتجاه التقليدي الى جانب أنها أفرزت فيما بعد الكثير من الاسهامات الفكرية خاصة النسوية منها (كما سنرى لاحقا) التي أضافت الى فرع دراسات الأمن النقدية.

- ✓ **الملاحظة الرابعة** : يمكن القول أن دراسات الأمن النقدية ظهرت في أواخر تسعينيات القرن الماضي خاصة مع ظهور كتاب " دراسات الأمن النقدية : المفاهيم والحالات " لمؤلفيه "كيث كراوز" و " مايكل ويليامز " والذي مثل الخطوة الأولى في محاولة تفكيك (Deconstruct) الافتراضات التقليدية لدراسات الأمن في اطار الفكر الواقعي التقليدي.

فبعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الاهتمامات ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ، كحركات التمرد ، المجتمعات الاثنية والاقليمية ، الشركات المتعددة الجنسيات...الخ ، كما تناولت هذه الاهتمامات البعد الدولي كالأعمال الارهابية الاجرامية واتسعت لتشمل الأبعاد الانسانية التنموية.

ونتيجة لهذه التحولات ، اشتركت أفكار المدارس النقدية على تنوعها في جوانب عدة. فبالنسبة للنقديين ، فالأمن هو بناء اجتماعي ويعرفونه على أنه " الانعتاق "Emancipation وهو غياب التهديدات وتحرر الأفراد والجماعات من المشاكل المادية والانسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم . فالأمن والانعتاق هما وجهان لعملة واحدة. وأن" الانعتاق " وليس " القوة " هي التي تؤدي الى الأمن ، الذي أصبحت الدولة – حسبهم – عاجزة عن ضمانه . فالأمن الحقيقي حسب " كين بوث" (وهو المنظر النقدي المتخصص في المجال الأمني) لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكنت

الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف وأن الأمن الدائم لن يكون لأحد إلا إذا ضمنه الآخر.

✓ **الملاحظة الخامسة** : هؤلاء المنظرون النقديون على كثرتهم واختلافهم تجمعهم ويتقاسمون ثلاث أفكار أساسية :

1- الفكرة الأولى : أنهم يرفضون رفضا تاما وبالإجماع الخطاب العقلاني الوضعي عن المسألة الأمنية .(الطرح الواقعي والليبرالي) . بمعنى أن الأمن لا يستند على عوامل كامنة أو طبيعية (كما يعتقد العقلانييون) ، بل على الخطاب السائد المسيطر وكذا الحقائق الاجتماعية المتغيرة .

2- الفكرة الثانية : أنهم يشككون فعليا في قدرة الدولة على ضمان الأمن حقيقيا خاصة بالنسبة للأفراد والجماعات أو حمايتهم.

3- الفكرة الثالثة : أنهم يحددون " موضوع الأمن " على أنه :

- البقاء على قيد الحياة La survie
- الرفاه Le Bien être
- الانعتاق أو التحرر الانساني قبل أن يكون أمن الدولة .Emancipation Humaine

✓ **الملاحظة السادسة** : من أهم المنظرين النقديين نذكر ما يلي :

- تيودور أدورنو ..... Theodore Adorno
- ماكس هوركايمر .....Max Horkheimer
- هاربرت ماركيز ..... Hubert Marcus
- روبرت كوكس ..... Robert Cox
- أندرو لينكلايتر .....Andrew Linklater
- مارك هوفمان ..... Mark Hoffmann
- كيث كروز ..... Keith Krause
- ميكائيل ويليامز .....Michael Williams
- كين بوث .....Ken Booth
- ريتشارد واين جونز ..... Richard Wyn Jones
- ريتشارد آشلي .....Richard Asheley
- كريس براون.....Chris Brown

- روب والكر ..... Rob Walker
- سينتيا فيبر ..... Cynthia Weber
- آن تيكنر ..... Ann Tickner

هؤلاء المنظرون النقديون يصفون نظرياتهم بأنها تأملية Reflexiste للدلالة على أنهم يريدون ربط الحقائق بالقيم وربط الأفعال بالخطاب (على عكس العقلانيون).

✓ **الملاحظة السابعة** : بعيدا عن المبادئ / الأفكار المشتركة فإن أصحاب النظرية النقدية أو المدارس النقدية يسلكون اتجاهات مختلفة يمكن حصر ثلاثة تيارات كبرى منها :

1- الدراسات النقدية الاجتماعية حول الأمن الانساني.
2- الدراسات النسوية / دراسات الجندر
3- الدراسات ما بعد الحداثة .

طروحات النظرية النقدية

✓ يرى معظم الدارسين أن " النظرية النقدية" ليست في الواقع سوى تطويرا للفكر الماركسي ، والتي برزت على يد مجموعة صغيرة من المفكرين الألمان الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية وعرفوا كجماعة فرانكفورت الوثيقة الصلة بمدرسة الاقتصاد السياسي الدولي وبشكل خاص في أعمال "يورغن هابرماس Jurgen Habermas (انظر لاحقا اسهامات مدرسة فرانكفورت في حقل العلاقات الدولية والأمن).

✓ في هذا السياق يعتبر "بيل ماك سويني Bill Mc Sweeney أن الدراسات النقدية للأمن تمثل " الدراسات الأكثر تركيزا" مقارنة بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن . في حين يعتبر "ستيف سميث" Steve Smith أن النقد الذي تقدمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للمن " الأكثر دعما والأكثر تناسقا" . فالهدف الأساسي للنقديين من دراستهم هو فتح النقاش حول " معنى الأمن " واحتمالات التفكير فيه بشكل آخر.

✓ يشترك النقديون مع البنائيون في الفكرة البنائية التي عبر عنها " ألكسندر واندت" حيث اعتبر أن " الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد ، وان بنى المجتمع الانساني هي محددة أساسا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية ، وان هويات ومصالح الفاعلين تتحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة" . لذا تذهب بعض الطروحات الى تسمية الدراسات النقدية بـ" البنائية النقدية" خاصة في ظل الحضور القوي لفكرة " البناء الاجتماعي للواقع" في طروحات النقديين..

- ترفض " النظرية النقدية الاجتماعية" مفاهيم الواقعية الجديدة: كمفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي ، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية ، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني . وتعتبر هذه المفاهيم مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقاتهم بالسيادة فقط ، وخلافا لذلك ، يعتقد منظرو النظرية النقدية أن : فوضوية النظام الدولي – الدولة الوحدوية – العقد الاجتماعي- معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية ، هي بناءات تاريخية واجتماعية . وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي ، مستخدمين التاريخ ، الثقافة ، الاتصالات ، الايديولوجيات ، والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله.
- تؤكد النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الاطلاق بموضوعية أي انها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة بذلك لهوية معينة . من هنا اهتم أصحاب هذه النظرية خاصة "كين بوث" Ken Booth بكون الأمن اشتقاقيا.
- وبالنسبة للدارسين النقديين للمن ، فان نقطة الانطلاق هي البحث عن كيف يبنى التهديد وكيف يعرف؟ فعلى غرار " المنادين بالأمن الموسع" يرى النقديون أن الأمن ليس واقعا موضوعي كما في الطرح الواقعي ، بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية ، وعليه إذا كانت السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسية وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة ، فهذا معناه أننا يمكن أن نغيرها ، فالأمن هو ما نفعله ... انه ظاهرة تنشأ تذاتانيا تقدم مختلف الخطابات حول السياسات ، آراء وخطابات مختلفة حول الأمن . معنى هذا أن التغيير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح ، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي.
- فيما يخص " مرجعية الأمن " ، فعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن ، فان النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن، حيث ان العمل على حماية الانسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن الدولي الشامل والأمن الانساني وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في اطار الدراسات الأمنية . وعلى حد تعبير "باري بوزان" " فان الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة" . وفي هذا الاطار يعتقد كل من "كيث كراوز" و"ميكائيل وليامز" أن " أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاثة مستويات مختلف : كأشخاص – كمواطنين – وكأعضاء في المجتمع والانسانية .

- كأشخاص : فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص ، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية.
- كمواطنين وأمنهم : فان الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد .
- كأعضاء في الجماعة الانسانية : فان الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة : كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية.

✓ على هذا الأساس انشغل منظرو النقدية بتغيير السياسات الواقعية الموجودة القائمة على المرجعية الدولاتية ، واقترحوا رؤية جديدة للأمن مرجعيتها الأساسية الأفراد والشعوب . لذا ذهب النقديون الى حد جعل الانسان وليس الدولة او المجتمع الوحدة المرجعية الأساسية للمن ، بل أبعد من ذلك ، تذهب " الدراسات النسوية" (كما سنرى لاحقا) كتيار من تيارات النظرية النقدية الى حد جعل " النساء" موضوعا للأمن زهو ما تثبته طروحات " سينثيا أولنو .Cynthia Enloe و"آن تيكنر" Ann Tickner .

✓ فيما يخص النظام الدولي ، يرتكز التصور النقدي للسياسة الدولية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية التفسيرية . ويرى النقديون أن النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا ، وان بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونيا أو تنافسيا. وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول ، أي أنه متغير تابع لعنصر الادراك ، بالإضافة الى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل . وهنا تظهر – كما يؤكد النقديون – اهمية عوامل أخرى غير "القوة" و" الفوضى" في فهم الأمن الدولي ، وهي "الأفكار" ، "القانون " ، "المؤسسات "، و" المعرفة " ... كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية .

✓ تؤكد النظرية النقدية – على غرار طروحات الأمن الوسع – على ضرورة توسيع مفهوم الأمن نحو مجالات غير عسكرية :

← من جهة لأن السباق نحو التسلح – كما يرى "كين بوث" – والمتولد عن "المعضلة الأمنية" بين الدول أصبح يشكل عبئا أثقل على اقتصاديات الدول ولم يؤد إلا الى انتاج قدرات عسكرية تدميرية دون أن يرفع من الأمن .

← ومن جهة أخرى لأن التهديدات المؤثرة على الحياة اليومية للفرد ورفاهية أغلبية الشعوب والأمم ، لا تنجم غالبا عن القوات المسلحة للدول الأخرى ، بل تنجم عن الركود الاقتصادي ، عن الظلم السياسي، من ندرة الموارد ، من المواجهات الاثنية ، من تدمير البيئة ، من الارهاب ، ومن الجريمة المنظمة والأمراض والأوبئة.

- ✓ انطلاقا من هذه الخلفية تركز النظرية النقدية على " الأمن الانساني . فيعتقد أنصار هذه النظرية أن الوحدة المرجعية هي الفرد أو الانسان لذا يرتكز مفهوم الأمن الانساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك نتيجة ما أصبح يواجه أمن الفرد من مصادر التهديد التي لم تعد الدولة المسؤولة الوحيدة عليها..
- ✓ وعليه فان مفهوم الأمن الانساني في نظر المقاربة النقدية ،يقوم على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدرجة الأولى الى توفير حماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول. فهو يربط قبل كل شيء بإشباع الحاجات الأولية للأفراد ، ويتجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول لإمكانياتها الدفاعية على حساب أمن أفرادها.
- ✓ كما يعتبر" مفهوم الأمن الانساني" في نظر النظرية النقدية أن الانسان هو الموضوع المرجعي للأمن ، والدولة هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي يرى النقديون أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة ، إضافة الى أن الاهتمام بمسألة الأمن الانساني يرجع كذلك الى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية مما يودي عادة الى خلق توترات اجتماعية والى تنامي الصدامات داخل الدول والمجتمعات ، فتحول الدولة الى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة . وعليه يكون الأمن – عند النقديين – هو عبارة عن بناء اجتماعي مرادف للانعتاق والتحرر. .Emancipation

مدرسة فر لكفورت

1- الاسهامات في حقل العلاقات الدولية

- ✓ نشأت وتطورت الأفكار النقدية لمدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية من خلال مجموعة من الباحثين والمفكرين أهمهم على وجه الخصوص : " روبرت كوكس" Robert cox و"أندرو لنكلتر " Andrew Linklater
- ✓ ويشير تعبير " مدرسة فرانكفورت" الى مجموعة من المنظرين الذين ارتبطوا أصلا بمعهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة فرانكفورت الذي انطلق في العشرينيات من القرن الماضي ، وعمل هؤلاء

المنظرون ضمن روح النقد الماركسي ، وابتعدوا عن الأشكال الماركسية الأكثر قربا من الاتجاه الماركسي السائد . ومن بين المنظرين الأوائل الذين بدأت مناوراتهم الريادية الفكرية لمدرسة فرانكفورت نجد كل من " ماكس هوركهايمر" Max Horkheimer و" ثيودور أدورنو" Theodore Adorno.

- ✓ على الرغم من أن مدرسة فرانكفورت ظهرت على أسس ماركسية ، لكن تمت مراجعتها من قبل " هوركهايمر" و"أدورنو" ، حيث اعتبر الأول التبعية والحاجة للتحرر كنتيجة للتحديات المادية التي تواجهها الانسانية.
- ✓ ارتبطت النظرية النقدية للعلاقات الدولية – ضمن مدرسة فرانكفورت- الى حد كبير بأعمال " روبرت كوكس" (الذي يعد من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف هذه النظرية في حقل العلاقات الدولية) فهي توجه أسئلة الى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفا تأمليا حول إطار عمله (النظام الدولي) وتطرح بذلك علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية والاجتماعية وشرعيتها وطريقة تغييرها بمرور الوقا ، حيث يتم النظر هنا الى التأريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة.
- ✓ من هنا يعتمد " كوكس" على النظرية النقدية في العلاقات الدولية ويؤكد العلاقة بين المعرفة والمصلحة ... وهي فكرة أخذها "كوكس" من أطروحات " هابرماس" حول المعرفة والمصلحة ، والذي يميز بين ثلاثة أنواع من المعرفة :
  - المصالح الجوهرية : وهي الاشارة الى معرفة متعلقة بعلاقة الانسان مع الطبيعة.
  - المصالح الاستراتيجية : وهي معرفة مستهدفة الى تنسيق الفعل الانساني لأغراض سياسية واجتماعية معينة.
  - المصالح التحررية : وهي معرفة موجهة نحو التغلب على العلاقات السياسية والاجتماعية القسرية والقمعية والمستبدة.

ويرى كوكس أن " المصالح التحررية" لديها تأثير بشكل هام على نظرية العلاقات الدولية . وأنه لا وجود لمعرفة موضوعية لأن كل معرفة تعكس اهتمامات ومصالح الباحث ، فكل نظريات العلاقات الدولية متميزة : " النظرية هي دائما لبعض الأشخاص وبعض الأغراض" ويرى أن المعرفة الوضعية معرفة محافظة لصالح الوضع القائم التي تقوم على أساس عدم المساواة في القوة والمصلحة ، ولا يمكنها أن تقود الى معرفة التقدم الانساني والتحرر التي تحاول النظرية النقدية أن تقدمها . كما يوضح "كوكس" أن هدف النظرية النقدية ، ناتج عن

طبيعتها النقدية ، ومن هذا المنطلق يبحث منظرو هذه النظرية عن فهم الظواهر أكثر من وصفها.

- ✓ اذن كان لظهور النظرية النقدية في حقل العلاقات الدولية نتيجة لنقد النظريات التقليدية والنظريات التأويلية والوضعية والتجريبية التي تركز على الوصف دون الفهم أو يحاولون الفهم دون تقديم الشرح أو القدرة على النقد. كما تركز " النقدية" أيضا على الأبعاد الثقافية والأخلاقية والفلسفية للعلاقات الدولية ولا تقف حدود عملها فقط على الوصف والفهم بل تتجاوز تلك الحدود من خلال نقد الوضع الراهن وتقديم الافتراضات البديلة له. كما تنتقد العلاقات المستندة على القسر والقوة ، وتدعو بالمقابل لعلاقة مبنية على التواصل والتفاهم.
- ✓ يرفض أنصار النظرية النقدية بعضا من مفاهيم الواقعية الجديدة كالفوضى الأبدية للواقع الدولي لاعتقادهم بان هذه الأخيرة والمصالح الوطنية ليست بقوانين طبيعية . فالدول والفوضى هي بناءات تاريخية ناتجة عن القوى الاجتماعية العالمية والداخلية . ووفقا لذلك فان الفوضى الدولية حالة ناتجة عن الواقع الدولي وأن تغيير هذا الواقع أمر ممكن ، ويمكن أن ينتج عن ذلك انتهاء الفوضى والوصول الى الأمن والاستقرار.
- ✓ أما " أندرو لنكلتر" ، فيفضل مجتمعا انسانيا ويؤكد أن هدف النظرية النقدية يكمن في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية.
- ✓ مما سبق نرى أن النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت طرحت رؤية جديدة للعلاقات الدولية ، تجاوزت الحدود الموجودة التي وضعتها النظريات الأخرى للعلاقات الدولية . فهي تؤكد على انحيازية الذات في بناء المعرفة. وترى بأن الواقع الاجتماعي متأثر بالوعي الذاتي الاجتماعي أي أن الذات تؤثر على البناء الاجتماعي الموضوعي. كما تؤكد هذه النظرية على العلاقات المبنية على الحوار والتواصل المستمر بين كل الجماعات والقوى الموجودة داخل المجتمع الدولي وترفض العلاقات المبنية على القوة والتهديد.
- ✓ يمكن القول أن النظرية النقدية ذات رؤية تحررية تؤكد على تأثير " المصالح التحررية" في مجال العلاقات الدولية وتدعو الى انقاذ العلاقات الدولية من العلاقات القسرية المستبدة المبنية على استخدام القوة والهيمنة وتؤكد بالمقابل على العلاقات المستمدة من المفاهيم الأخلاقية والحوار والنظام والقانون..

2- مدرسة فرنكفورت والأمن العالمي

- ✓ كان للنظرية النقدية مساهمات هامة في دراسات الأمن كحقل متعلق بالعلاقات الدولية حيث قدم منظرو هذه النظرية مساهمات وأطروحات كثيرة حول مسألة الأمن خاصة من خلال الأطروحات التي قدمها "كين بوث" الذي يصنف على أنه المنظر النقدي المتخصص في المجال الأمني (وهو من مدرسة ويلز الانجليزية لدراسات الأمن الدولي والتي تنادي بتعميق مفهوم الأمن من خلال اضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية. وتدعو ايضا الى ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الانسان وانعتاقه وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة.) .
- ✓ جادلت النظرية النقدية الطروحات الواقعية والليبرالية فيما يخص مسألة الأمن على النحو التالي :

- أن النظرية الواقعية تصور الواقع الدولي على أنه حالة الفوضى الدائمة المستمرة ، وأن الطبيعة الانسانية تتسم بالأنانية والصراع من أجل القوة (أفكار ماكيافيللي وهوبز) ، وهذه الصورة حول الفرد تنطبق على العلاقات بين الدول . وأن غياب سلطة فوقية في المجال الدولي يجعله فوضويا تتصارع فيه الدول من أجل القوة والمصلحة ، وأن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى وعندما تحاول الدول المحافظة على بقائها عليها – حسب الواقعية- ان تبني جيوشا كبيرة ، وعليها أن تكون حذرة فيما يتعلق بدفاعها و لا تثق أبدا بالدول الأخرى وتتصرف باستمرار وفق ما تمليه عليها مصلحتها القومية . كما أنها تؤمن بان التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة ، وتنشأ ما تسمى حالة " المعضلة الأمنية"
- أن الليبرالية تمتلك تصورا مخالفا للواقعية ، فبدلا من المحافظة على الأمن القومي والتحالفات كما تصورها الواقعية ، يتمثل التصور الليبرالي في مفهوم " الأمن الجماعي" بمعنى " تشكيل تحالف" موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي قصد مواجهة أي فاعل آخر .(ترجع أسس هذا التصور الى الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم تتكتل غالبية الدول الأعضاء فيها لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى) . وهذا يعني أن الدول الأعضاء في " منظومة الأمن الجماعي" ستتعاون بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة . كما تدعو الليبرالية الي تحقيق الأمن العالمي من خلال مجموعة من الأفكار والآليات على الصعيد الداخلي والدولي :

- على الصعيد الداخلي : تؤكد على بناء الأمن من خلال تحويل النظم السياسية للدول الى نظم ديمقراطية (نظرية السلام الديمقراطي) وتدعو أيضا الى المحافظة على الأمن بواسطة التجارة بين الدول التي تحتاج الى الاستقرار والأمن لتستمر وتنمو (نظرية الاعتماد المتبادل).
- على الصعيد الدولي : تدعو الى تطبيق نظام الأمن الجماعي بدلا من توازن القوى ، والاحتكام الى القوانين والمحاكم الدولية والمؤسسات الاقليمية والدولية.

✓ انطلاقا من هذه الخلفيات ظهرت بعد الحرب الباردة أطروحات أخرى حول كيفية إعادة صياغة الأمن لكي تتكيف مع الظروف الجديدة ومع المشاكل الأمنية المتجددة على المستوى المحلي والدولي . أبرز هذه النظريات الأطروحات النقدية لمدرسة فرانكفورت .

✓ لقد طرحت النظرية النقدية من خلال خاصة " كين بوث" رؤية مخالفة الى حد ما للنظريات السابقة :

- ترى أن الأمن يجب أن يكون شموليا ، لا يرتكز بشكل عام على الدولة أو القوة والنزاع العسكري .
- يرى " كين بوث" أن " الأمن " يجب أن يتمحور حول انعتاق الأفراد والجماعات وتحررها من تلك القيود الانسانية والطبيعية التي تمنعهم من تنفيذ خياراتهم وما يريدون انجازه بشكل حر.
- فهو (بوث) بذلك يجعل التحرر والانعتاق مبدأ أساسيا للأمن في النظرية النقدية ، ويرى أنه لا يمكن دراسة الأمن فقط من خلال الدول أو البعد العسكري.
- كما دعا " بوث" الى التحول من دراسة السياسة الاستراتيجية التي كانت الأساس في العلاقات الدولية في زمن الحرب الباردة الى الدراسات الأمنية ، مؤكدا أن ذلك لا يعني أن الحرب وأشكال أخرى من العنف الجماعي ليست مهمة ، بل يعني ذلك الدعوة الى التساؤل حول الحرب الباردة حيث كان الأمن فيها مرادفا للدولة والقوة العسكرية والحفاظ على الوضع الراهن..
- ويقترح " بوث" بدلا من ذلك إضافة الأمان من عنف الجماعة الداخلية كجزء من المفهوم الواسع للأمن الذي يتضمن الأمن من التهديدات السياسية القمعية والظلم الاقتصادي.

- ✓ ترى النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت أن النظريات الأخرى (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) تتجاهل التفاهم الضمني الذي ينشأ بين تفاعل وحدات النظام الدولي والذي هو نتيجة إما للمعرفة المشتركة أو للتجارب الماضية أو للإدراك العقلاني لقدرات كل طرف . لذلك ترى النظرية النقدية أن التوجه الأمني للدول ليس ثابتا ولا مطلقا ، فهو متغير بحسب طبيعة كل دولة. فمثلا يجادل النقديون : الدولة (أ) التي تدرك من خلال تجارب سابقة بأن الدولة (ب) هي دولة مسالمة ولم تدخل في صراع أو نزاع مسبق لا يعقل لها أن تفسر سياستها على أنها تهديد أمني لها بذات المسار الذي تقدمه " المعضلة الأمنية " . وهنا تبرز قيمة الأبعاد الأخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي ، لأن الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة تلعب كلها دورا مهما في توجيه سلوكات الدول في النظام الدولي.
- ✓ كذلك النقطة التي ارتكزت عليها النظرية النقدية لدراسة الأمن هي دور الهويات : أي جعل اختلاف الهويات كعامل أساسي وكتهديد للمجتمع المعاصر بشكل عام..
- ✓ يتضح مما سبق في الأخير : ان النظرية النقدية لدراسة الأمن قدمت رؤية مخالفة للنظريات الأخرى وترى أن موضوع الأمن ليس متعلق بالدولة القومية بل تعتمد أيضا على الأوضاع الداخلية للدول ، ولا يقتصر الأمن على البعد العسكري أو معضلة استخدام القوة العسكرية فقط ، بل يجب التركيز على المواضيع الأخرى التي تؤثر على الأمن الدولي : كالأمن البيئي ، ومسائل الهوية ، والفقر ، والهجرة ، والتخلف ، وموضوع التحرر والانعتاق .

التصور النسوي للأمن أو تصورات الجندر عن الأمن

- ✓ برزت الأدبيات النسوية بقوة في مجال العلاقات الدولية في فترة التسعينيات من القرن الماضي من خلال الاسهامات النظرية لبعض الباحثات أمثال :
  - كريستين سيلفستر ..... Christine Sylvester
  - ساندرا ويتوارث ..... Sandra Whitworth
  - آن تيكنر ..... Ann Tickner
  - جنيفر توربن ..... Jennifer Turpin
- ✓ وقد قدمت هؤلاء الباحثات أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق العلاقات الدولية وكيفية ادارة الشؤون الدولية وشؤون الأمن العالمي لكنها تتفق فيما بينها على فكرة أساسية مفادها أن " النوع"

أو " الجندر" Gender يشكل قضية محورية في فهم كيفية سير العلاقات بين الدول وبشكل خاص في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن الدولي.

- ✓ ويعتبر " الجندر" من المفاهيم الرئيسية التي قدمتها الدراسات النسوية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويشير هذا المصطلح في مجمله الى " السرد الزمني للحركات والايديولوجيات التي تهدف للمناداة بحقوق المرأة" .

و"الجندر " أو " النوع الاجتماعي " (كما تسميه المدرسة النسوية) كلمة تنحدر من أصل لاتيني (Genus) ومن لفظة (Gendre) الفرنسية القديمة ويدل معناه على النمط والصنف والجنس والنوع والفصل بين الذكورة والأنوثة بيد أن المرادف الحقيقي للكلمة هو " النوع الاجتماعي" .. وهو المعنى الذي قامت المدرسة النسوية بمختلف تياراتها بتطويره وفرضه في المجال العلمي والبحثي والسياسي على حد السواء . ويشير معناه في " الأدوار الاجتماعية التي يفترض لكل نوع (رجل أو امرأة) القيام بها داخل المجتمع " ويرتبط بالعلاقات الاجتماعية وبأنماط العلاقات التي تربط هذه الأنواع.

- ✓ و"النسوية " هي النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتسعى كحركة سياسية الى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها والى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة .
- ✓ في مجال العلاقات الدولية ، ورغم اختلاف توجهات النظرية النسوية وتشعبها فإنها تتقاسم معظم افتراضاتها الأساسية للنظرية النسوية المبنية على أهمية الجنس Gender في فهم ومعرفة السياسة الدولية حيث يعتقد بأن " الرجال وليس النساء هم من كتبوا نظريات العلاقات الدولية ، وأصبحوا بالتالي يراقبون صناعة القرار ... فالواقعية مثلا تعتبر – في نظر "النسويين" – نظرية جنسية لأنها قائمة على الجنس الذكري وأسست من قبل الرجال لوصف وتفسير عالم عدواني من الدول وغير مراقب من قبل الرجال . وعلى هذا الأساس ترى النظرية النسوية أن السياسة الدولية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفا إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة خاصة الدولة المرتبطة بالمعرفة ، ولتحقيق هذا الهدف واصلت النظرية النسوية مجهوداتها متبينة مواقف النظرية النقدية في العلاقات الدولية وعلاقات الأمن الدولي.
- ✓ إن كل التيارات الفكرية النسوية تؤكد على تهميش دور ومكانة المرأة في السياسة الدولية ، وتدعو الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التجارب النظرية النسوية بجدية حتى نحصل على تفسير وفهم واسعين حول كيفية إدارة وتسيير الشؤون الدولية .

- ✓ النظرية النسوية في هذا الاطار قامت بطرح استفهامات حول الطريقة التي جعلت في المجموع اعتبار الدولة الحكم النهائي المقرر للأمن والحرية . وترى أن المقاربات النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل الأمن لكنها تدمج " النوع" أو " الجندر" من أجل فهم كيف أن بعض المعايير الانثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن.
- ✓ كما تؤكد التيارات النسوية أن الالتزام النسوي بالهدف الانعتاقي والتحرري من أجل إنهاء تبعية المرأة ، متسق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي الى بنيات اجتماعية واسعة . لذا تسعى الدراسات النسوية للأمن الى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات.
- ✓ وفي مجال الدراسات الأمنية كذلك تؤكد الدراسات النسوية على نقطة محورية وهي تأثير الاختلافات بين الرجل والمرأة على بناءات الأمن ، ويعتقد أنصار هذه النظرية أن كلا من الرجل والمرأة يفكر ويتفاعل بشكل مختلف مع القضايا والرهانات الدولية. كما تتساءل الدراسات النسوية عن الدور الذي يلعبه الرجال وخاصة الهيمنة الذكورية في تشكيل البناءات الأمنية.
- ✓ تتفرع عن حقل الدراسات النسوية العديد من التيارات يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة تيارات كبرى :
  - **التيار الأول** : أصولي (أو ما تسمي بالنسوية الليبرالية + النسوية الراديكالية) ويصر هذا التيار على أهمية المساواة بين الرجل والمرأة ويؤكد على أبعاد البنى القمعية التي تحكم على المرأة بأدوار التبعية .
  - **التيار الثاني** : نقدي ، وتمثله " آن تيكنر" Ann Tickner على وجه الخصوص ، والتي تقترح ضرورة إعادة تقييم المفاهيم التي طرحها أو اخترعها الرجال من قبل النساء . وترى أن عدم المساواة بين الجنسين هو سبب لاأمن المرأة ، وأنه غالبا ما تكون المرأة الضحية الرئيسية للعنف الذي يصبح أكثر حدة بين الدول (مثل الاغتصاب كاستراتيجية للحرب) . وترى " تيكنر" أيضا أن البحوث حول السلام يجب ان تساهم فيها المرأة بنشاط أكثر . ومن هذا المنطلق ستزيل السياسات الأمنية النسائية الخصومات في العلاقات بين الدول وتمحيها ، وتكون بالمقابل مصدرا لمزيد من التعاون بدلا من التنافس والصراع.
  - **التيار الثالث** : ما بعد حداثي . ويعتقد أنصاره أن الاختلافات بين الجنسين يتم إنشاؤه وفقا لمعايير وتفسيرات ذكورية التي تفرز الانقسامات بين الرجل والمرأة ,انه يجب تفكيكها . من هذا المنظور النسوي فان التهديد ليس الرجل كفاعل مجتمعي ، بل ديناميكيات القوة والهيكلية القائمة على العنف واللامساواة .

✓ كما يمكن القول أن هناك العديد من النسخ النظرية في الاتجاه التنظيري النسوي كمشروع نظري في العلاقات الدولية لعل ابرزها:

- **النسوية التجريبية** Feminism Emperist : وهي لا تعارض استخدام المناهج التجريبية الوضعية التي تتبناها النظريات التفسيرية ويكمن هدفها في المطالبة بصوت النساء المخفى ولعرض أدوارهن المتعددة في المساهمة بالقوى الاقتصادية العالمية وبالتفاعل بين الدول.
- **وجهة النظر النسوية** Feminist Standpoint : وهي تعتقد بان الناس في مواضيع الخضوع الاجتماعي(النساء في العلاقات الدولية) يطورون تصورات مختلفة وأكثر دقة حول كيفية عمل وسير العالم وقواعده . ويدعو هذا الاتجاه الى بناء المعرفة بالارتكاز على الظروف المادية لتجارب النساء التي تعطي صورة أكثر اكتمالا عن العالم.
- **النسوية ما بعد الحداثية** Feminism Post-Modernism : وينطلق هذا الاتجاه من فكرة رفض التقسيم (ذكر-أنثى) أو (رجل- امرأة).وبهذا الموقف الأكثر راديكالية في النظرية النسوية ، تعبر النسوية عن رفضها لهذا التقسيم كونه مصطنع ويهدف بشكل مقصود الى تكريس علاقات غير متكافئة وبالتالي الحفاظ على فهم أو تصور ذكري للعالم.

مراجع المحور الخامس

- كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999 .
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ،ط4 ، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت : دار أمواج، 2003.
- أبو زيد أحمد محمد ، نظرية العلاقات الدولية : عرض تحليلي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 36 (تشرين الأول 2012) ، ص.ص 47-76.
- خالد موسى المصري ، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد الأول .2014.
- أحمد قاسم حسين ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات ، العدد 20 ، ماي 2016. على dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-pdf documentlibrary/document_8FCE9E11 pdf.
- توفيق بوستي ، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية ، دراسات استراتيجية : المعهد المصري للدراسات ، مارس 2019.

الباحثون السوريون، المدرسة البنائية في العلاقات الدولية على الموقع :

https://www.syr-res.com/article/10278.html.

- أنور محمد فرج محمود ،ئاريان رشيد شريف، مساهمات مدرسة كوبنهاغن في حقل العلاقات الدولية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة السليمانية.
- سلمى عبد الستار أبو الحسن ، قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها، المركز العربي للبحوث والدراسات ، مارس 2020. على الموقع : acrseg.org/41526.
- مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مادة (النسوية)، مركز الخليج للأبحاث ، دبي: الامارات العربية المتحدة ،2008.

- Thierry balzacq , " Qu'est-ce que la sécurité nationale?" la revue internationale et stratégique, N° 52, hiver 2003-2004 , Paris (Iris).
- Jean Barrea , Theories des relations internationales, ciaco editeur , sans année.
- Daniel Colard , les relations internationales , Paris : ed.Masson , 2éme ed. 1981
- Alex Macleod , les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique. Cultures et conflicts. N° 54 (été 2004).
- Bill Mc Sweeney , Security , identity and interests , a sociology of international relations , cambridge university press, 1999.
- Georges Ténékidés , L'élaboration de la politique étrangère des états et leur sécurité . les cours de droit, Fascicule 2 , Paris , 1972, p.242.
- Charles-Philippe David , Jean-Jacques Roche , Théories de la Sécurité , Paris :Editions Montchrestien , 2002.
- Charles-Philippe David ,La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la strategie.2eme édition ,Paris :presses de la fondation nationale des sciences politiques , 2006.

مدارس الفكر حول الأمن

الأسس / النظريات	الو قعية / الو قعية الجديدة	المثالية	الليبرالية /الليبرالية الجديدة	البنائية	النقدية
الأبعاد التحليلية	القوة والمصلحة الوطنية	الاخلاق والقانون	الديمقراطية- الاعتماد المتبادل- المنظمات الدولية	الأفكار-القيم- المعايير والهويات	هياكل السلطة الانعتاق
مستويات التحليل	الدول – الأنظمة السياسية للدول	المنظمات الدولية غير الحكومية المجتمع المدني	الدول- المنظمات غير الحكومية – المجتمع المدني	الفواعل - البناءات	الأفراد – النخب الوطنية وعبر القومية
الافتراضات الأساسية	الدول ذات نزعة أنانية الدول نزعة تنافسية	الدول تخضع أو مضطرة للخضوع الى قواعد القانون	الدول تتعاون في اطار المؤسسات الدولية	الهويات مبنية وتأويلية بين الفاعلين	المعرفة والخطاب أشكال من السلطة مطعون فيها
الأبستمولوجيا المنهجية	وضعية تفسيرية	وضعية تفسيرية	وضعية تفسيرية	(ما بعد) وضعية تفسيرية أو تأويلية	ما بعد الوضعية تأويلية
الافتراضات المعيارية عن الصراع والحرب	الصراع والحرب متأصلة في النظام الدولي	يمكن القضاء على الصراع والحرب	يمكن القضاء على الصراع والحرب / تجاوزها	يمكن القضاء على الصراع والحرب/تجنبها	يمكن مواجهة الصراع والحرب بتغييرات جذرية

الرؤى المستقبلية حول السلم	السلم عن طريق توازن القوى (السلم السلبي)	السلم عن طريق دولة القانون (السلم الايجابي)	السلم عن طريق التعاون (السلم الايجابي)	السلم عن طريق التحول والتنشئة الاجتماعية للفواعل	السلم عن طريق الجماعة وتحدي الخطاب المهيمن
تصورات حول الأمن	الأمن القومي الأمن الدولي	الأمن الجماعي	الأمن الشامل الأمن المشترك	الأمننة	الأمن الانساني الأمن كخطاب
المنظرون المؤثرون الانجلوساكسون	ج. ميرشايمر- س.والت- ك.والتز	ج.بوتون- ج. كلارك .- ف.كراتشويل	ر.كيوهان-ج.ناي- ب.بروسيت	أ.ألدر-م. فينمور – أ.واندت	كين بوث- روبرت كوكس- ر. والكر

المصدر: Charles-Philippe David (2006), **La guerre et la paix**. Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie

الـفــهـرس

الهدف من المقرر 1

محاور مقياس المقرر الدراسي 2

المحور الأول : الأمن والأمن الوطني .. الدلالة والمفاهيم 4-22

- **الدلالات 4**
- **مفهوم الأمن والأمن الوطني 6**
- **مفهوم الأمن في الفكر السياسي الغربي والعربي 13**
- **مراجع المحور الأول 21**

المحور الثاني : موقع الأمن في نظريات العلاقات الدولية 24-33

- **الاتجاه الو قعي 25**
- **الاتجاه الليبرالي 28**
- **الاتجاه التكاملي 31**
- **مراجع المحور الثاني 33**

المحور الثالث : مدخل للنظريات الأمنية 35-41

- **راجع المحور الثالث 41**

المحور الر لع : النظريات الأمنية التقليدية 42-76

- **الأمن من منظور النظرية المثالية 43**
- **الأمن من منظور النظرية الو قعية الكلاسيكية 46**
- **الأمن من منظؤر الو قعية الجديدة 52**
- **الأمن من منظور الليبرالية 63**
- **الأمن من منظور الليبرالية الكلاسيكية 66**
- **الأمن من منظور الليبرالية الجديدة 69**
- **مراجع المحور الر لع 75**

المحور الخامس : النظريات الأمنية الحديثة 77-104

- **الأمن من منظور النظرية البنائية 78**
- **المقاربة البنائية للأمن 84**
- **الأمن من منظور النظريات النقدية 87**
- **طروحات النظرية النقدية 91**
- **مدرسة فر لكفورت 95**
- **التصور النسوي للأمن 100**
- **مراجع المحور الخامس 103**

ملحق : جدول مدارس الفكر حول الأمن 105